

دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس

يرحب المعهد بأية ملاحظات أو اقتراحات حول المعلومات والبيانات المنشورة في هذا الكتاب، كما أن حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج).

إن هذا الكتاب وغيره من بيانات حول تجمعات محافظة القدس متوفرة على موقع المشروع الإلكتروني التالي:

<http://proxy.arij.org/vprofile/Jerusalem/>

وعلى موقع معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) الإلكتروني التالي:

<http://www.arij.org>



جميع الحقوق محفوظة © معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

شكر وعرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والبلديات، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

فريق المشروع

المحرّرون

جاد اسحاق

نادر هريمات

روبينا غطاس

المساهمون

ايداء خليفة

رونال الصغير

جوليت بنورة

ايليا خليلية

أيمن ابو زهرة

نادين ساحوري

ايناس بنورة

فلورا قسيس

حمزة حلايبة

محمد أبو عمرية

عيسى زبون

جين هلال

سهيل خليلية

بوبي هاردي

قائمة المحتويات

7	المقدمة
8	دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس
8	1.1 وصف المشروع وأهدافه
8	2.1 أنشطة المشروع
8	1.2.1 جمع البيانات
10	2.2.1 المعينات
12	3.2.1 تحليل البيانات
15	4.2.1 ورشات عمل التقييم السريع بالمشاركة (PRA)
16	5.2.1 قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت
19	الموقع الجغرافي، الخصائص الفيزيائية، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي في محافظة القدس
20	1.2 الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية
23	2.2 السكان
26	3.2 القوى العاملة
29	4.2 قطاع التعليم
32	5.2 قطاع الصحة
35	6.2 الفقر وانعدام الأمن الغذائي
41	الواقع الزراعي والبيئي في محافظة القدس
42	1.3 استعمالات الأراضي والغطاء النباتي
44	2.3 الأنشطة الزراعية
45	1.2.3 الإنتاج النباتي
49	2.2.3 إنتاج الثروة الحيوانية
51	3.3 الحراج (الغابات) والمحميات الطبيعية
53	4.3 الواقع البيئي
53	1.4.3 مصادر المياه
56	5.3 إدارة المياه العادمة
57	6.3 إدارة النفايات الصلبة
60	7.3 الأوضاع البيئية
63	الوضع الجيوسياسي في محافظة القدس
64	4 الوضع الجيوسياسي في محافظة القدس
64	1.4 تاريخ محافظة القدس خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي
67	2.4 ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس
68	1.2.4 المستوطنات الاسرائيلية
70	2.2.4 المخططات الاسرائيلية لتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في القدس
84	3.2.4 القدس الكبرى ومخطط الفصل العنصري الاسرائيلي
90	4.2.4 المعابر الاسرائيلية في محافظة القدس

96	3.4 مشروع القطار السريع في القدس
96	4.4 المخطط الهيكلي لمدينة القدس، "القدس 2000"
97	الخاتمة
99	تقييم الاحتياجات العامة لمحافظة القدس
100	1.5 الاحتياجات التطويرية لمحافظة القدس
101	2.5 التقييم السريع بالمشاركة
103	مشاريع التنمية المقترحة لمحافظة القدس (الزراعة، المياه والبيئة)
111	المراجع

الجزء الأول المقدمة

دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس

تحتوي هذه الدراسة على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية الفلسطينية في محافظة القدس، والتي جاءت نتيجة لتحليل شامل لجميع التجمعات السكانية في محافظة القدس، تهدف الدراسة إلى توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع «دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية في محافظات القدس، رام الله، وأريحا/ الأغوار، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، بتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

1.1 وصف المشروع وأهدافه

يهدف مشروع دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية في محافظات القدس، رام الله، وأريحا/ الأغوار، إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة القدس. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة. ويعرض كل تقرير متكامل ملخصاً لحالة التجمعات المختارة في كل منطقة²، وتطويرها من خلال جمع البيانات وتحليلها بناء على مختلف المتغيرات المختارة مسبقاً والشروط المتعلقة بالفقر والتنمية. تتضمن الأمثلة التحليلية التي أجريت في كل موقع، قياس أثر الاحتلال الإسرائيلي وبناء/ توسع المستوطنات في التجمعات الفلسطينية، وكفاءة خدمات/ إدارة المياه المحلية، ووضع الإنتاج/ التسويق الزراعي، ومستويات الأمن الغذائي، الخ.

يهدف كل دليل تجميع وتقرير محافظة إلى بحث مستويات المعيشة الأساسية التي تعاني منها التجمعات المحلية في مناطق الضفة الغربية المختارة، جنباً إلى جنب مع وضع هذه التجمعات من حيث الموارد الطبيعية المتاحة، والإنتاج الزراعي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تم استهداف التجمعات العربية المحلية داخل محافظة القدس (J1 و J2 على حد سواء) من أجل إعداد البحوث والتقارير في هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى المساهمة في إعداد الأنشطة والبرامج التنموية الاستراتيجية للتخفيف من تأثير عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاقتصادي الراهن الذي يواجهه السكان الفلسطينيون، والذين يتواجدون في ظروف تزداد تقييداً، وفقراً، وتحدياً. ويعود سبب تضاعف هذه المعاناة في الغالب إلى السياسة الإسرائيلية الرسمية، والتمييز الثقافي والاجتماعي المتأصل.

2.1 أنشطة المشروع

1.2.1 جمع البيانات

تم اختيار جميع التجمعات المحلية المدرجة ضمن محافظة القدس وفقاً للحدود الإدارية لتكون هدفاً للدراسة. إلا أنه ثبت أن القدس حالة خاصة من حيث تقسيم التجمع، والإدارة الإقليمية، ومدى توافر البيانات الديموغرافية. وهناك أربعة أنواع مختلفة من الحدود الإدارية التاريخية للأراضي الفلسطينية، تعتبر واحدة بالنسبة لفريق عمل المشروع من حيث تحديد نوع التجمع. والحدود الإدارية المختلفة هي:

1. الخطوط المرسومة من قبل الحكومة البريطانية في عام 1922 خلال فترة الانتداب البريطاني.
2. تقسيم الأراضي الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الخطة الرئيسية لمدينة القدس -بلدية القدس أيار -2010 (التي كانت مقررّة من دون التشاور مع المجتمعات

1 انظر المنهجية (2.1).

2 تم إعداد تقارير فردية لكل من محافظات القدس ورام الله وأريحا/ الأغوار.

3. الفلستينية والعربية، لأنها تخدم استراتيجيات سلطة الاحتلال الإسرائيلي وخطته³.

4. التصنيفات المادية التي اعتمدها السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994.

4. نظام التصنيف المتكامل الذي طوره وزارة التخطيط الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولجنة الانتخابات المركزية.

في جميع ادلة التجمعات السكانية تم اختيار «النظام المتكامل للتصنيف المادي» لترسيم الحدود لجمع البيانات، على أساس أن هذه الحدود هي حديثة نسبياً، وتستخدم في جمع البيانات في المشاريع الوطنية من عدة هيئات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث كانت الأنسب لمشروع المسح في السياق الفلسطيني الحالي ولأغراض البحث.

نظراً لاستخدام حدود «النظام المتكامل للتصنيف المادي» لتعريف المجتمع المحلي، من المهم عدم الوقوع في فخ الخلط بين محافظة القدس وبلدية القدس. تجمعات المحافظة تشمل تلك التجمعات المصنفة من قبل «النظام المتكامل للتصنيف المادي» والرجوع إلى ديموغرافيا المناطق الفلسطينية، مع التركيز على التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية على حد سواء (بما في ذلك المدينة القديمة) والضفة الغربية. يتم جمع البيانات بحيث تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها⁴ السكان العرب⁵. تم ترسيم بلدية القدس، جغرافياً وإدارياً من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث تغطي مساحة أوسع من محافظة القدس، وتقسّم البلديات بطريقة مختلفة عن النظام المتكامل للتصنيف المادي، ووجودها أدى لتحسين تقديم الخدمات إلى المجتمع الإسرائيلي.

التصنيف J2 / J1

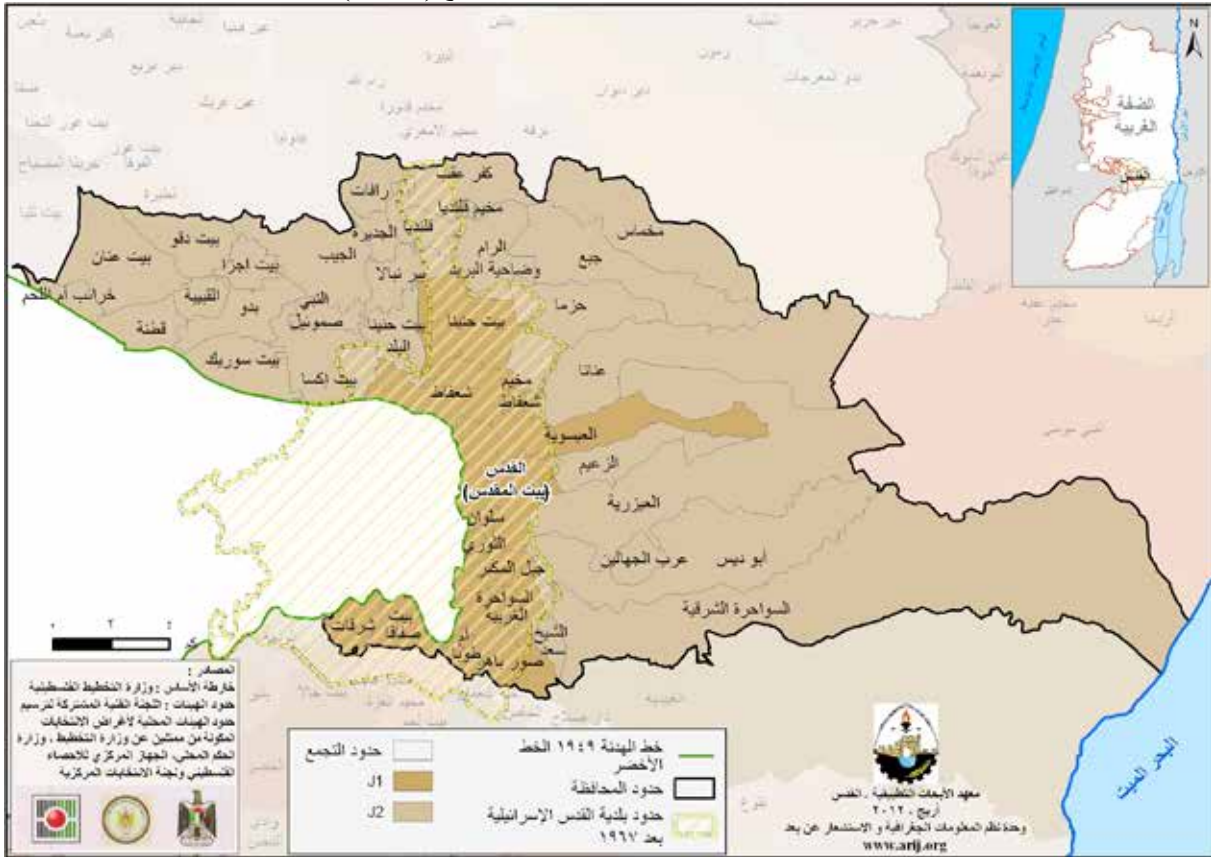
حدود «النظام المتكامل للتصنيف المادي» تستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تصنيف التجمعات الفلسطينية في محافظة القدس، ووصف البيانات الخاصة بهم. وفقاً لذلك، تنقسم التجمعات السكانية ضمن حدود محافظة القدس إلى قسمين فرعيين: J1 و J2. وفيما يلي مقتطف من شرح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمنهجية في جمع البيانات عن السكان لعام 2007، والسكن، والتعداد السكاني. وقد لوحظ أن الكثير من البيانات المستخدمة في هذا التمهيط أخذت من مصادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تعريفات من القدس J1 و J2

نظراً للواقع الجغرافي والسياسي في محافظة القدس ولأغراض إحصائية بحثية، تم تقسيم محافظة القدس إلى جزئين (انظر الخريطة رقم 1):

3 تم إنشاء مستند تخطيط استراتيجي من دون التشاور مع التجمعات الفلسطينية ذات محتوى يخدم بوضوح استراتيجيات وخطط سلطة الاحتلال الإسرائيلية.
4 في حالة القدس، قد يكون هناك بعض اليهود الإسرائيليين (المستوطنين أو غير ذلك) الذين يعيشون داخل «التجمعات العربية المخصصة لهذه التي لا يمكن فصلها في البيانات ولذلك، سيتم تغطية بعض السكان اليهود الإسرائيليين عن طريق جمع البيانات وتحليلها. ومع ذلك أجريت جميع حلقات العمل التي تقوم بها PRA أريج مع التجمعات السكانية الفلسطينية، وتعكس فقط احتياجاتها التنموية، وليس هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين اليهود أو الطوائف الأخرى.
5 وبالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز بشكل خاص على تجمعات البلدة القديمة وذلك بسبب المشاكل الفريدة التي تواجه الأشخاص والمجتمعات العربية التي تعيش هناك.

خريطة 1: تجمعات محافظة القدس حسب النوع (J1، J2)



القدس (منطقة J1): تشمل ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 م. وتضم منطقة J1 تجمعات (بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، القدس «بيت المقدس» وتشمل (الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، الشياح، راس العامود)، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحة الغربية، بيت صفا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفر عقب).

القدس (منطقة J2): تشمل محافظة القدس باستثناء ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 م، وتضم منطقة J2 تجمعات (رافات، خماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت اجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا البلد (التحتا)، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة (التجمع البدوي/ الخان الأحمر)، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين (التجمعات البدوية في العيزرية وأبو ديس)، السواحة الشرقية، الشيخ سعد).

2.2.1 المعوقات:

جمع البيانات: الجمع بين مصادر اسرائيلية وفلسطينية

نظرا لوضع محافظة القدس المعقد، إداريا وجغرافيا، حيث انها مقسمة بين مناطق القدس الشرقية ومناطق الضفة الغربية، فقد تم جمع البيانات ذات الصلة لأغراض هذه الدراسة من عدة مصادر مختلفة تبعا للتجمعات التي تقع ضمنها. ولذلك، لم يكن من الممكن استخدام مصادر البيانات نفسها لجميع ادلة التجمعات في محافظة القدس. وقد تسبب هذا ببعض الصعوبات في السياق والمنهجية «التشابه»⁶ في البيانات التي تم جمعها.

6 يعني استخدام المعلومات بناء على نفس المنهجية.

وقد تم جمع البيانات للمواقع التي تقع في الضفة الغربية (J2) من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن غيرها من مصادر فلسطينية وطنية، وزارية، ورسمية، ومن المسوحات الميدانية لبعض المواقع المعينة. أما بالنسبة إلى تجمعات منطقة القدس الشرقية (J1)، فإن بلدية القدس الإسرائيلية والتعداد الوطني الإسرائيلي مستمران في إخفاء بيانات تلك التجمعات التي تقع خارج نطاق سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية (J1). بعض من هذه البيانات حصلنا عليها بعد ان رفعت عنها السرية واصبحت متاحة للجمهور. ومع ذلك، فإن الحدود الفاصلة التي ضمن مسؤولية إسرائيل في القدس (أي في التعداد الوطني) تتناقض مع تقسيمات النظام المتكامل للتصنيف المادي المعتمد في الدراسة. وقد ثبت انه من الصعب العثور على بيانات على مستوى حدود النظام المتكامل للتصنيف المادي باستخدام مصادر إسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهداف حساسة للمشاريع (التنميط وخلق برامج تنموية للمجتمعات الفلسطينية)، كان هناك مقاومة سياسية من جانب إسرائيل في توفير البيانات اللازمة للتحليل. حاول فريق عمل الدراسة الاتصال بالمسؤولين العاملين في بلدية القدس من أجل الوصول إلى البيانات، بشكل رئيس حول الديموغرافيا والتعليم والصحة والبنية التحتية والمياه والصرف الصحي، ومع ذلك، لم تقدم بيانات بحجة الأسباب الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات من محليات القدس الشرقية من أجل اعداد الدراسة التي أجراها الفريق الميداني في أريج. تجدر الإشارة إلى أن فريق عمل الدراسة في المعهد لم يتمكن من الوصول إلى التجمع J1 إلا من خلال عمل تصاريح من الجانب الإسرائيلي في استجابة للتحديات المتعددة التي تمت مواجهتها خلال عملية جمع المعلومات المتعلقة بتجمعات منطقة J1، اتصل فريق العمل والتقى (في مقر المعهد) أصحاب المصلحة في تلك التجمعات بما في ذلك رؤساء المجالس المحلية، ممثلي اللجان المحلية، و/ أو المؤسسات الممثلة، حيث تمت مناقشة استبانة المشروع وتعبئة الخرائط. كان التنسيق مع أصحاب المصلحة في تلك التجمعات الفلسطينية صعبا، كما كان جمع البيانات أيضا تحديا بالنسبة لهم، نظرا لأن البيانات في معظم الحالات غير متوفرة، وخاصة عند جمع المعلومات المتعلقة بالبنية التحتية والمياه ومياه الصرف الصحي، والبيئة.

العقبات التي واجهت المعهد في الوصول إلى المعلومات حول القدس الشرقية (J1):

1. غياب الهيئات الرسمية المحلية في التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية، حيث ان بلدية القدس الإسرائيلية هي المسؤولة عن هذه المجتمعات.
2. سيطرة الحكومة الإسرائيلية على تجمعات القدس الشرقية، نظرا الى سيطرة بلدية القدس على جميع الخدمات والبنية الأساسية (التعليم، الصحة، المياه، والنفايات، ومياه الصرف الصحي) في القدس الشرقية.
3. صعوبات في وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، والتي تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعتبرها جزءا من الدولة الإسرائيلية.
4. عدم رغبة الفلسطينيين في القدس الشرقية في تعبئة الاستبانة، ويرجع ذلك أساسا إلى خوفهم من قوات الأمن الإسرائيلية.
5. افتقار بعض الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية إلى المعرفة الجيدة بالتجمع والمنطقة، أو انشغالهم الذي يمنعهم من تعبئة الاستبانة.
6. نقص المعلومات والإحصاءات على مستوى المجتمع المحلي في منطقة القدس الشرقية، حيث انها منذ عام 1967 تعتبر أرضا محتلة تخضع للسيطرة الإسرائيلية، في حين ان السلطة الفلسطينية غير قادرة على جمع اية معلومات عنها.

أهمية التوثيق الدقيق لمحافظة القدس

لقد كان الدافع لمعهد أريج في متابعة التوثيق لمحافظة القدس (على الرغم من الصعوبات الحالية في جمع البيانات) جهود إسرائيل الممنهجة لمحو الهوية العربية في العاصمة القدس: «على مدى السنوات الخمسين الماضية بذلت إسرائيل محاولات عدة لإعادة كتابة التاريخ الثقافي لمنطقة الشرق الشرق»⁷ (Al-Ahram، 2004). لهذا السبب، التزمت أريج في الإبلاغ عن السياسة الإسرائيلية والأضرار التي لحقت بالسكان العرب

7 يمكننا أن نرى مثلا على ذلك ما قامت به إسرائيل في عام 2001، بعد عامين من تسجيلها كعضو في لجنة التراث العالمي، بتقديمها طلبا رسميا لوضع 28 موقعا فلسطينيا على قائمتها للتراث العالمي، على أنها تنتمي إلى إسرائيل، من بينها مدينة القدس التاريخية العربية.

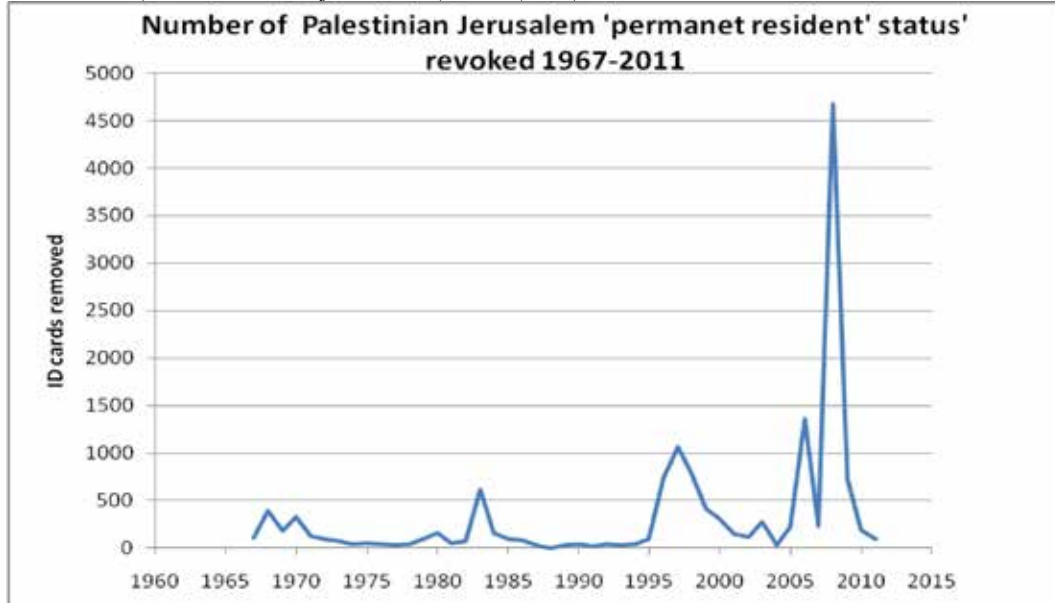
داخل حدود القدس. لسنوات عديدة، فشلت الهيئات الوطنية الاسرائيلية ومشاريع البحوث الاحصائية لترسيم كاف للفلسطينيين والاعتراف بالفصل المتعمد، والفصل للجاليات العربية في القدس⁸. وقد رافق هذا عدم اعتراف اسرائيل أو قبول المسؤولية عن التفاوت في نوعية الحياة بين السكان اليهود الاسرائيليين والعرب. وضع فريق الدراسة في المعهد، في اعتباره هذه المشاكل، وقد صمم منهجية لهذا المشروع للمساعدة في جمع بيانات دقيقة وتحليل يعكس واقع الظروف المعيشية للعرب في القدس.

المسألة الثانية المهمة، هي التصدي للتطهير العرقي في القدس الذي يحدث حالياً من قبل اليهود الاسرائيليين ضد الأفراد والمجتمعات العربية. بالإضافة الى سياسة التطهير التاريخي العرقي للأشخاص العرب والطرده، هنالك تآكل لتراثهم الثقافي في مدينة القدس، وقد حفز هذا على زيادة جهود المعهد لتوثيق الاتجاهات المتغيرة الديموغرافية في المجتمعات في القدس العربية، والتغيرات في توافر واستخدام الموارد الطبيعية، والوضع الاقتصادي، ومستويات المعيشة للمجتمعات العربية.

على الرغم من «التطهير العرقي» وهو مصطلح قوي الدلالات التاريخية والنفسية، والسياسية، هناك أدلة على أن مجتمعات القدس العربية وقعت ضحايا التطهير العرقي والبقاء تحت التهديد المستمر في الطرد من عاصمتهم «الدافع الرئيس لإسرائيل هو بالتأكيد الديموغرافية - تخفيض عدد السكان الفلسطينيين في القدس، في حين تبذل جهوداً لزيادة عدد اليهود الاسرائيليين الذين يعيشون في المدينة - الشرق والغرب» (EU Missions Report, 2005).

ويمكن رؤية الجهود التي تبذلها الدولة الاسرائيلية لطرده السكان العرب من القدس من خلال زيادة وتيرة سحب حقوق الإقامة منهم (انظر الشكل رقم 1).

شكل 1: عدد المواطنين المقدسيين الذين سحبت منهم ارقام هوياتهم المقدسية في الفترة بين الاعوام 1967-2011



المصدر: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2012

3.2.1 تحليل البيانات

لقد تم تصميم المشروع لجمع المعلومات على مستوى التجمع في المحافظات الثلاث المستهدفة من خلال إجراء الدراسات المكتبية، والمسوحات الميدانية، وعقد ورشات العمل تحت عنوان التقييم السريع بالمشاركة مع أصحاب القرار في التجمعات المستهدفة. قامت المنهجية الرئيسة في هذا المشروع على المشاركة المجتمعية، مع التركيز على إدماج الأشخاص والجماعات المهتمشة في تحليل البيانات. ولذلك، تم إعداد استبانة خاصة

8 وفي واقع الأمر فإن هذا خارج نطاق هذا المشروع، وينبغي أن يكون موضوعاً لمزيد من التقارير المستقبلية.

بالتجمعات السكانية من قبل طاقم المشروع، حيث تم تعبئتها في كل تجمع سكاني في المحافظات الثلاث بمساعدة الإدارات المحلية الرسمية، حيث تضمنت البيانات التالية: السكان، التاريخ، التعليم، الاقتصاد، الموارد الطبيعية، الزراعة، البنية التحتية، والمؤسسات الخدمائية، إضافة إلى الاحتياجات التطويرية. كافة البيانات الواردة في الاستبانة، إضافة إلى البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، والمؤسسات ذات العلاقة، تم تحليلها وجمعها في دليل خاص بكل تجمع. بحيث تضمن الدليل البيانات التالية: السكان، التاريخ، التعليم، الصحة، الاقتصاد، الموارد الطبيعية، الزراعة، الوضع الجيوسياسي، البنية التحتية، والمؤسسات والخدمات، إضافة إلى الاحتياجات التطويرية.

1. وقد تم التحليل من خلال معالجة ثلاثة أنواع من البيانات:
تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة، مع التركيز على جمع البيانات حيثما كان ذلك ممكناً من مصادر وطنية فلسطينية محدثة، مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة المياه الفلسطينية، ووزارات أخرى/ مؤسسات إحصائية أخرى.
2. تحليل مباشر للبيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات الميدانية التي أجراها فريق الدراسة مع المواطنين الفلسطينيين وقادة المناطق المستهدفة من حيث وجهات النظر وردود الفعل.
3. تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال عقد ورشات العمل للتقييم السريع بالمشاركة المجتمعية (PRA) في بعض المواقع المعينة على مستوى المحافظة.

أعدت وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في أريج خرائط توضيحية لكل تجمع، وكل دليل منها يحتوي على 3 خرائط؛ وهي خريطة موقع، خريطة معلومات، وخريطة استخدامات الأراضي.

تم إعداد 38 دليلاً؛ تشمل جميع التجمعات في محافظة القدس. كما يحتوي كل دليل على قائمة للاحتياجات والأولويات التنموية لكل تجمع. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أريج بإعداد عرض نهائي للمشروع يلخص ويعرض نتائج الجهود التي بذلت في سبيل كتابة دليل تجمعات محافظة القدس.

هذا الكتاب يحتوي على معلومات متكاملة عن محافظة القدس، وعلى مقترحات مشاريع تنموية على مستوى المحافظة. جميع ملفات التجمعات مع أوراق الحقائق والاحتياجات التطويرية موجودة على شبكة الانترنت (<http://proxy.arj.org/vprofile>)

ملاحظات منهجية:

- في بعض الجداول/ أشكال تحليل البيانات قد لا يصل المجموع إلى 100% بسبب تقريب الأرقام.
- جميع البيانات التي تم جمعها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعكس منهجيتها، حيث يمكن إيجاد شرح هذه المنهجية في بداية كل من التقارير الخاصة بهم والمستخدم في هذا المشروع.
- جرى جمع كل البيانات المباشرة باستخدام معايير صارمة والتي تم اعتمادها واستخدامها من قبل أريج في تصميم وتنفيذ جميع البحوث (دليل أريج للممارسات والمبادئ التوجيهية).

محافظة القدس: نظرة عامة

من حيث الأراضي، فإن محافظة القدس تقع على حوالي 344,452 دونماً. منها 34,257 دونماً تعتبر مناطق فلسطينية مأهولة، ويصنف 40,288 دونماً على أنها مستوطنات إسرائيلية، والبقية هي التصنيفات المختلفة للأراضي (أريج، نظم المعلومات الجغرافية، 2011 (أ)). وفقاً لتصنيف النظام المتكامل الفلسطيني المادي، تم تقسيم محافظة القدس إلى 38 هيئة محلية، تسيطر على 44 تجمعاً. في J2، وتم تصنيف المزيد من هذه الحدود إلى ثلاث مناطق إدارية رئيسية: وهي تلك التي تديرها المجالس القروية، وتلك التي تديرها المجالس المحلية، ومخيمات اللاجئين/ لجان المشاريع. (انظر الجدول رقم 1).

هناك 44 تجمعاً في محافظة القدس، مقسمة إلى 38 منطقة إدارية. منها 10 تجمعات تقع ضمن الحدود الجغرافية

الإسرائيلية (J1)، بينما تقع بقية التجمعات وهي 28 تجمعاً في مناطق الضفة الغربية (J2). يتم إدارة 16 تجمعاً في منطقة J2 من قبل المجالس القروية، و10 من قبل المجالس المحلية، واحدة من قبل لجنة مشاريع، وواحدة من قبل لجنة مخيم. الجدول رقم 1 يبين أسماء التجمعات، وعدد سكانها، ووضعها الإداري:

جدول 1: أسماء التجمعات حسب النوع، عدد السكان، والهيئة المحلية

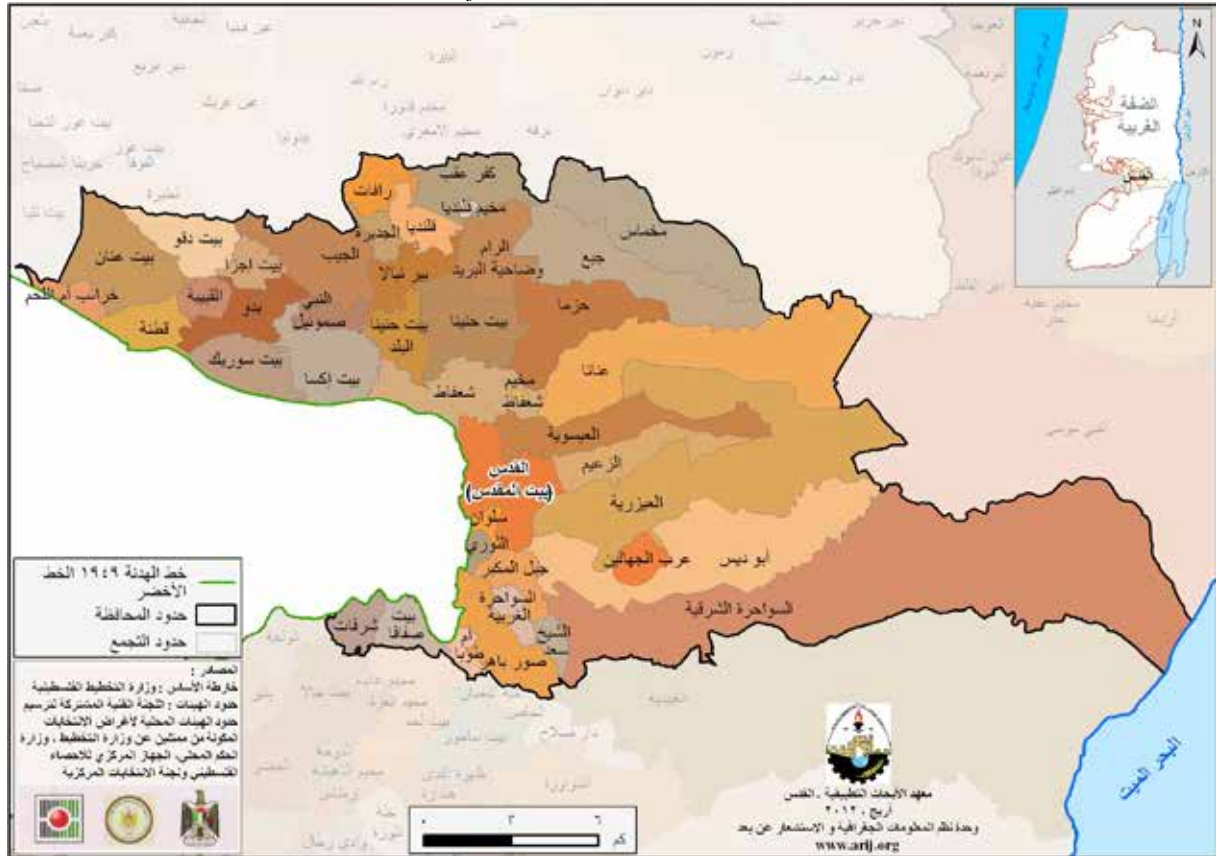
الهيئة المحلية	النوع	عدد السكان	التجمع J2
مجلس قروي	ريف	2,374	رافات
لجنة مخيم	مخيم	8,831	مخيم قلنديا
مجلس قروي	ريف	1,447	مخماس
مجلس قروي	ريف	1,179	قلنديا
مجلس قروي	ريف	1,621	بيت دقو
مجلس قروي	ريف	3,255	جبع و(جبع التجمع البدوي)
مجلس قروي	ريف	2,276	الجديرة
مجلس محلي	حضر	20,359	الرام وضاحية البريد
مجلس محلي	ريف	3,980	بيت عنان
مجلس قروي	حضر	4,220	الجيب
مجلس محلي	حضر	4,817	بير نبالا
مجلس قروي	ريف	698	بيت إجزا
مجلس قروي	ريف	3,172	القببية
مجلس قروي	ريف	363	خرائب ام اللحم
مجلس محلي	حضر	6,798	بدو
مجلس قروي	ريف	258	النبي صموئيل
مجلس قروي	حضر	6,271	حزما
مجلس قروي	ريف	1,071	بيت حنينا البلد
مجلس محلي	ريف	6,458	قطنه
مجلس قروي	ريف	1,895	بيت اكسا
مجلس محلي	ريف	3,887	بيت سوريك
مجلس محلي	حضر	12,049	عناتا
مجلس قروي	ريف	3,402	الزعيم
مجلس محلي	حضر	18,300	العيزرية والكعابنة (تجمع بدوي)
مجلس محلي	حضر	10,782	ابو ديس
لجنة مشاريع	ريف	721	عرب الجهالين
مجلس محلي	حضر	5,800	السواحة الشرقية
مجلس قروي	ريف	1,949	الشيخ سعد

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (أ).

التجمع_1J	عدد السكان	الهيئة المحلية
كفر عقب	366, 14	مجلس قروي
مخيم شعفاط	20,000	لجنة مخيم
بيت حنينا	33,617	بلدية القدس (اسرائيلية)
شعفاط	22,759	
العيسوية	13,730	
بيت المقدس (البلدة القديمة)	119,349	
سلوان والثوري	31,683	
جبل المكبر والسواحة الغربية	21,127	
بيت صفافا وشرفات	11,200	
صور باهر وام طوبا	18,137	

المصدر: (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2012) ، ومسح قام به فريق المشروع مع رئيس مجلس كل من التجمعات المستهدفة.

خريطة 2: الحدود الإدارية للتجمعات الرئيسية في محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012 (أ).

4.2.1 ورشات عمل التقييم السريع بالمشاركة (PRA)

تم عقد العديد من اللقاءات والمقابلات، وتشكيل مجموعات عمل متخصصة من المزارعين والسلطات المحلية والمؤسسات الناشطة في المنطقة. كما تم عقد ورشات عمل للتقييم السريع بالمشاركة، والتي تبنى على أساسها جميع خطط التنمية بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة. الهدف من التقييم السريع بالمشاركة، هو التعرف على المشاكل والاحتياجات والحلول المقترحة المتعلقة بالقطاع الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية، من خلال إشراك ممثلي المجتمعات المحلية والمؤسسات العاملة في هذه المجالات، حيث تم التركيز على السكان المحليين لتقييم تلك المسائل وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة وتقديم مقترحاتهم وخططهم.

لقد تم عقد 38 ورشة عمل للتقييم السريع بالمشاركة في المجالس القروية والبلديات، (انظر الجدول رقم 1)؛ كما عقد اجتماع على مستوى المحافظة للحصول على التغذية الراجعة (الملاحظات) من وجهة نظر السلطة، إضافة إلى انعقد ورشة عمل لإعداد تقييم للاحتياجات وتطوير اقتراحات خطط تطويرية ذات صلة بالمعلومات التي جمعت من خلال ورشات العمل والاجتماعات السابقة.

واجه معهد أريج خلال عقده لورشات التقييم السريع بالمشاركة، عددا من التعقيدات اللوجستية ترجع إلى حقيقة أن 11 ورشة عمل لجمع المعلومات تمت لمناطق واقعة تحت السيطرة الاسرائيلية (J1)، حيث ان عددا قليل من موظفي أريج حصلوا على التصاريح اللازمة لتنفيذ نشاطات المشروع ضمن الحدود الإسرائيلية، وكان هناك نقص في القوى العاملة لتخطيط وعقد مثل هذه الورشات داخل «إسرائيل»، وهدر للوقت والجهد وتكلفة اضافية. تم ترتيب لقاءات بين موظفي المعهد وممثلين عن التجمعات الواقعة في «إسرائيل» في مكتب المعهد الواقع في مدينة بيت لحم، بحيث يمكن تعبئة الاستمارات وجمع المعلومات ومراجعة العمل الذي تم في المواقع المعنية. ويلاحظ كذلك أنه وحتى لو كان هناك ما يكفي من القوى العاملة لتنظيم ورشات العمل في الأراضي الإسرائيلية، فان عددا قليل من التجمعات العربية القائمة هناك لديها مرافق على مستوى البلدية/القرية/المخيم كافية لاستضافة مثل هذه الورشات (حيث يفتقر الكثير من المناطق إلى مقر محلي رسمي). ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض المشاكل في المشاركة (وهي قضية سائدة في العديد من مشاريع المشاركة المجتمعية) ومحدودية المرافق، فإن ورشات عمل التقييم السريع المتبقية (28 ورشة) التي عقدت في التجمعات الواقعة داخل الأراضي الفلسطينية (J2)، نفذت دون اية عوائق رئيسية، وحققت أهدافها في الحصول على معلومات مباشرة من المواطنين.

لقد تم توثيق وتحليل البيانات التي جمعت؛ وبناء على النتائج وضعت العديد من الخطط والمشاريع التنموية. وكننتيجة لذلك فقد تم إعداد 39 دليلا للتجمعات السكانية في محافظة القدس باللغتين العربية والانجليزية.

5.2.1 قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت

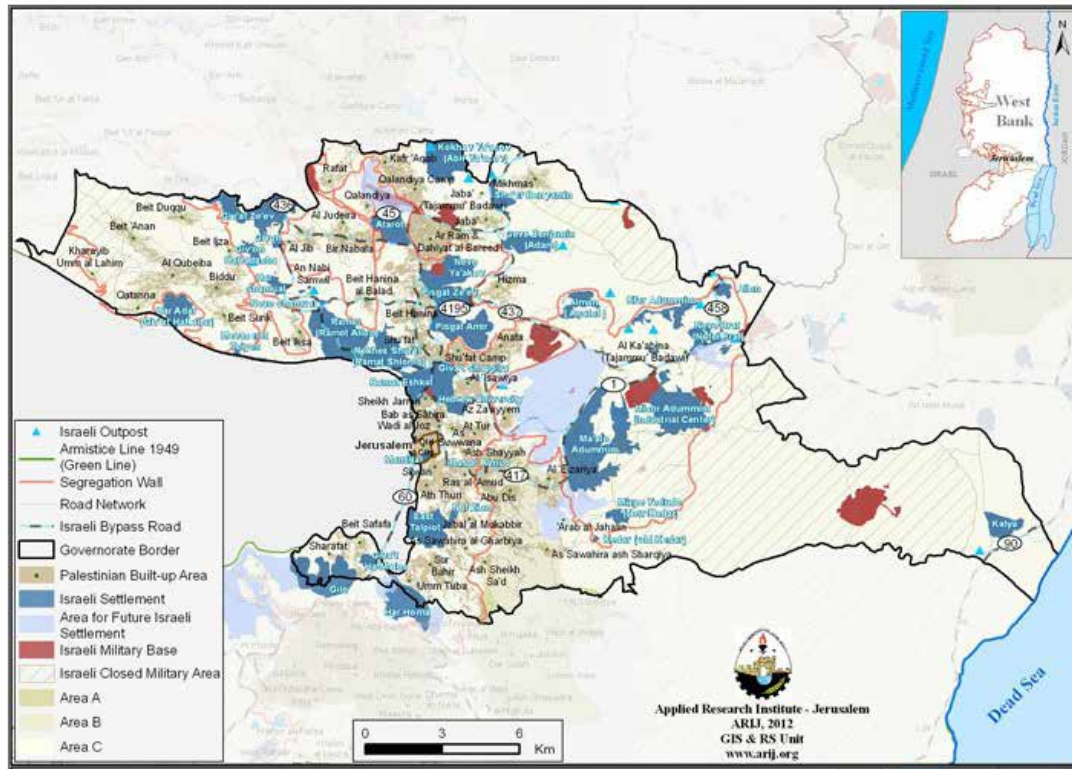
لقد قامت وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في أريج، بإنشاء قاعدة بيانات محوسبة لدليل التجمعات السكانية في محافظة القدس باللغتين العربية والانجليزية. جميع البيانات عرضت على شبكة الانترنت بصورة منظمة وشاملة، وبطريقة مبسطة ومتاحة للجميع. إضافة إلى جميع الملفات والخرائط وأوراق الحقائق والمشاريع المقترحة المتكاملة لجميع التجمعات السكانية، وهي موجودة على الموقع الالكتروني التالي:

<http://vprofile.arj.org/jerusalem/ar>



The Palestinian Community Profiles and Needs Assessment

Bethlehem Hebron Tubas Jericho **Jerusalem**



الجزء الثاني
الموقع الجغرافي، الخصائص الفيزيائية، والوضع الاجتماعي-الاقتصادي
في محافظة القدس

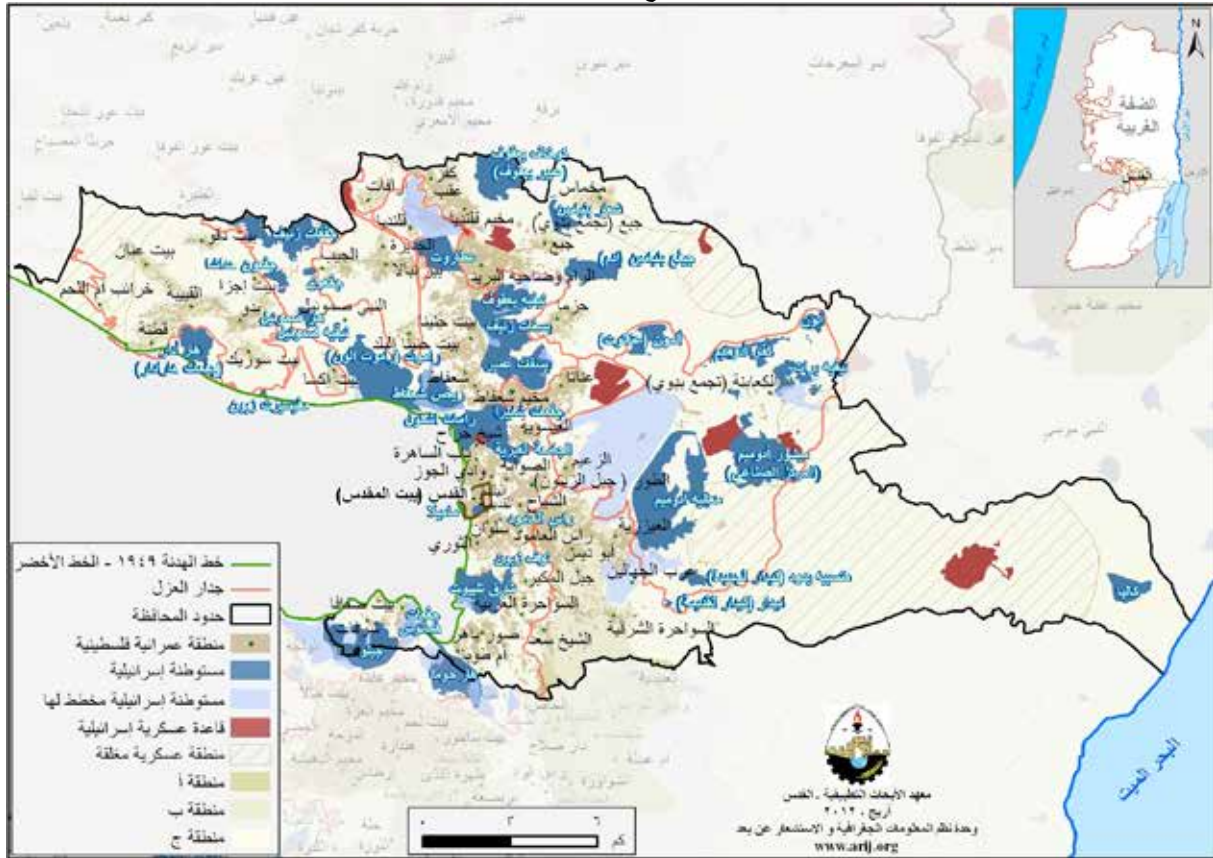
1.2 الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

تقع محافظة القدس في منتصف الضفة الغربية، يحدها من الشمال محافظة رام الله والبيرة، ومن الشرق محافظة أريحا والبحر الميت، ومن الغرب الأراضي المحتلة عام 1948 م، ومن الجنوب محافظة بيت لحم. تبلغ مساحة محافظة القدس الإجمالية 344,452 دونما (344.45 كم²)؛ تصنف هذه المساحة من حيث استخدامات الأراضي إلى ثمانية عشر صنفا رئيسيا. وهذه تشمل المناطق العمرانية الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية، المناطق العسكرية المغلقة، القواعد العسكرية الإسرائيلية، المناطق المفتوحة والغابات، والمواقع الإنشائية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2011 (أ)) (انظر الخريطة رقم 3).

تضم محافظة القدس جغرافيا 44 تجمعاً، أما إداريا فتضم 29 هيئة إدارية. بالإضافة إلى مخيمي لاجئين يدير كل منهما لجنة مخيم. من بين التجمعات 5 مجالس قروية، وبلدية واحدة. تشكل المساحة العمرانية الفلسطينية نسبة 1.62% من مجموع مساحة محافظة القدس. الجدول رقم 1، يبين اسم كل تجمع، وضعه جغرافيا وإداريا، وتلك المصنفة مخيمات للاجئين.

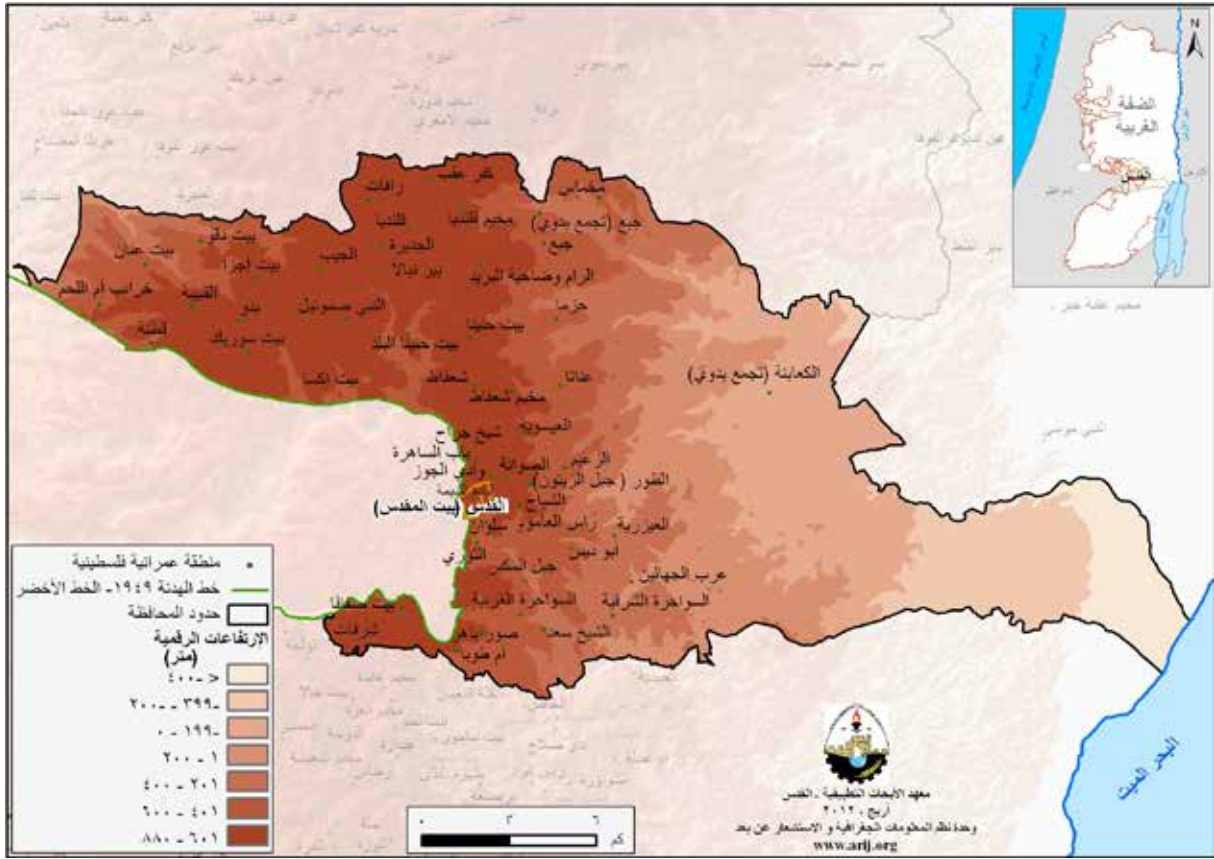
يتراوح ارتفاع محافظة القدس بين 209 امتار تحت مستوى سطح البحر في الجهة الجنوبية الشرقية، ليصل إلى 859 مترا فوق مستوى سطح البحر في اتجاه الغرب. ويقع اقل ارتفاع لها في منطقة الكعابنة (تجمع بدوي) (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012 (ب)) (انظر الخريطة رقم 4).

خريطة 3: موقع وحدود محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012 (أ).

خريطة 4: تضاريس محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012 (أ).

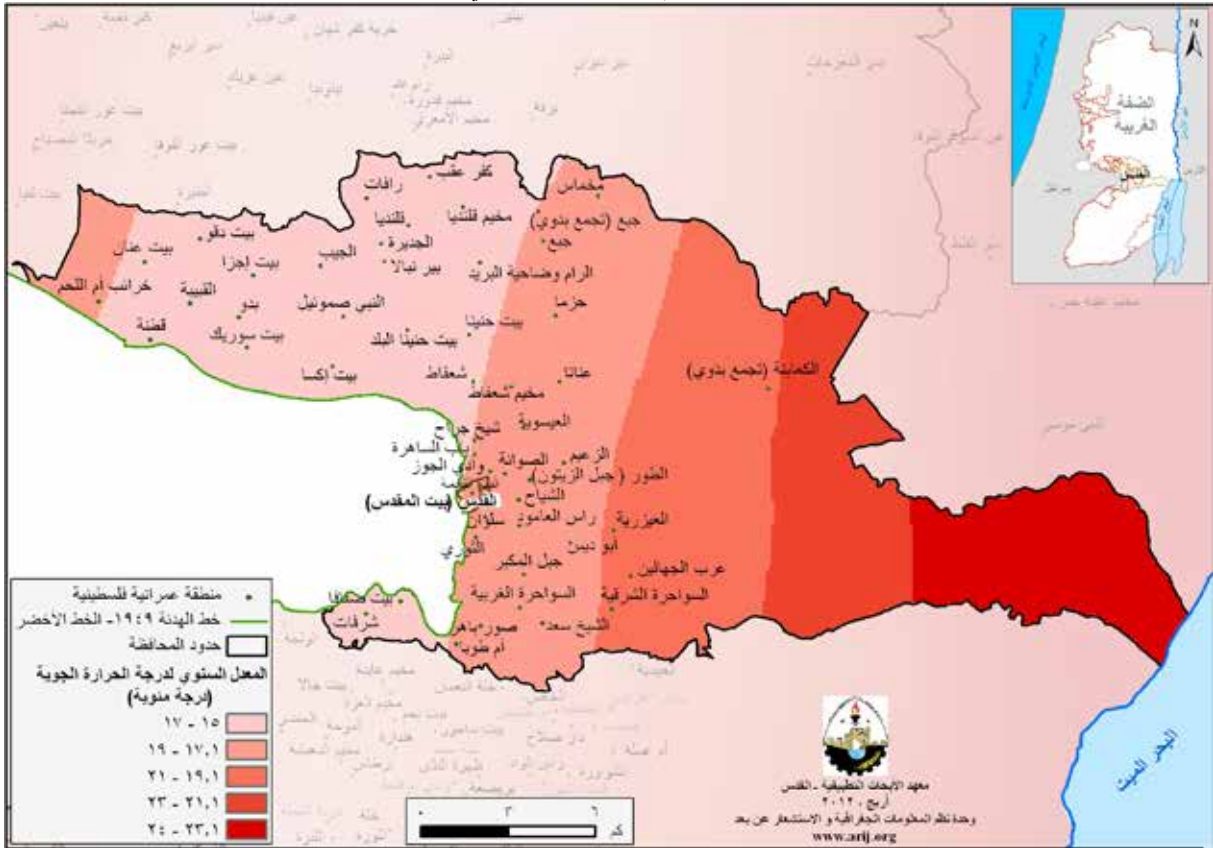
ويتميز مناخ القدس بأنه مناخ ما بين شبه استوائي وشبه قاحل، ذو صيف دافئ وجاف، وشتاء بارد وماطر (Britannia، 2011). حيث يتخلل فصلي الخريف والربيع في المحافظة وبشكل شائع الى حد ما جو حار ورياح جافة صحراوية تسمى «خماسينية»⁹.

يبلغ متوسط درجات الحرارة السنوي بشكل عام 16.71 درجة مئوية (62.08 فهرنهايت). ويتراوح متوسط درجات الحرارة ما بين 15.85 و 17.23 درجة مئوية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012 (أ)) (انظر الخريطة رقم 5). علاوة على ذلك، تعرف القدس بغطائها النباتي المشابه لغطاء البحر الابيض المتوسط وايضا الايراني-الطوراني .

ان صيف القدس جاف وحار، وتنتفاوت كمية الأمطار السنوية فيه من عام لآخر، حيث يبلغ المعدل السنوي العام لهطول الأمطار في محافظة القدس 159.4 ملم، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60.32% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012 (أ)) (انظر الخريطة رقم 6). كما تختلف كميات الأمطار السنوية في محافظة القدس اختلافا كبيرا على مستوى التجمعات. ففي عام 2011، بلغ معدل الامطار 409.47 ملم، حيث بلغ أعلى مستوى لهطول الأمطار وهو 607.77 ملم في منطقة بيت سوريك، وكان أدنى مستوى له هو 211.17 ملم في منطقة الكعابنة (تجمع بدوي).

9 تقول الأسطورة أن هذا الجو يسيطر على مناخ المحافظة لمدة 50 يوما في السنة.

خريطة 5: المعدل السنوي لدرجات الحرارة في محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريخ، 2012 (أ).

خريطة 6: المعدل السنوي لهطول الأمطار في محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريخ، 2012 (أ).

2.2 السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان محافظة القدس بلغ 363,649 نسمة؛ وهذا يشكل تقريبا 15.47% من مجموع السكان في الضفة الغربية¹⁰ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (أ)).

جدول رقم 2، يبين توزيع السكان في محافظة القدس حسب الجنس ونوع التجمع (حضر، ريف، أو مخيم).

جدول 2: توزيع السكان في محافظة القدس حسب الجنس ونوع التجمع عام 2007

نوع التجمع	ذكر	أنثى	المجموع
منطقة ريف	20,516	20,184	40,700
منطقة حضر	159,880	154,234	314,118
منطقة مخيم	4,574	4,257	8,831
منطقة القدس J1	114,743	110,673	*225,416
منطقة القدس J2	70,227	68,006	138,233
المجموع	184,970	178,679	363,649

* قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باحتساب تقديري لهذا الرقم بشكل أساس لعام 2007، لكن وفقا لمراجع إسرائيلية فان هذا الرقم هو 176,271 فقط لعام 2011، كما هو مفصل في الجدول. ويعود السبب وراء تقديم البيانات من مرجع إسرائيلي هو أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يقدم بيانات السكان حسب الموقع. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (أ).

بناء على تصنيفات¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتجمعات الفلسطينية عام 2007 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (أ))، فان حوالي 86.38% من مجموع سكان محافظة القدس يعيشون في مناطق حضرية، 11.19% يعيشون في مناطق ريفية، بينما 2.43% يعيشون في مخيمات اللاجئين (انظر الجدول رقم 2).

تتألف محافظة القدس من 44 مناقدة إدارية، منها بلدية واحدة فقط وهي بلدية القدس. المناطق الرئيسية في منطقة J2 من حيث حجم عدد السكان هي: الرام وضاحية البريد (20,000 + شخص)، العيزرية (17,000 + شخص)، وبلدة عناتا (12,000 + شخص) بالإضافة إلى العديد من المناطق الريفية والمخيمات. اما بالنسبة لمنطقة J1 فالبلدة القديمة في القدس تعتبر التجمع الرئيس، حيث يسكنها حوالي 32,000+ شخص، كذلك بلدة بيت حنينا وشعفاط (+27,000 شخص)، وبلدة سلوان والثوري (+36,000 شخص).

ومع ذلك، فانه اثناء إجراء تعداد عام 2007 والتي اخذت منه البيانات المذكورة أعلاه، اشارت العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية الى أن «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يكن قادرا على إجراء تعداد أو مسح كامل لسكان القدس الشرقية» (الأونروا، 2007)، ولذلك، فان تقدير عدد سكان محافظة القدس الاجمالي هو أمر صعب. وتستند البيانات المتعلقة بمنطقة J1 (داخل نقاط التفتيش) بشكل أساس على التقديرات، في حين تستند بيانات منطقة J2 (خارج نقاط التفتيش) بشكل رئيس على بيانات التعداد.

الجدول رقم 3 يبين مقارنة بين عدد سكان محافظة القدس في عام 1997، و عام 2007.

10 يشمل السكان الذين تم تعدادهم خلال الفترة 1-16/12/2007 والسكان الذين لم يتم تعدادهم، حسب تقديرات مسح آخر تعداد.
11 * المنطقة الحضرية: هي أي منطقة عدد سكانها يصل إلى 10,000 شخص أو أكثر. وهذا ينطبق على مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يشير إلى جميع التجمعات التي يتراوح عدد سكانها من 4,000 إلى 9,999 شخصا شريطة أن يتوفر لديها ما لا يقل عن أربعة من العناصر التالية: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي مع طبيب بدوام كامل، ومدرسة للتعليم الثانوي العام.
* المنطقة الريفية: هي أي منطقة عدد سكانها أقل من 4,000 شخص أو عدد سكانها يتراوح من 4,000 إلى 9,999 شخصا وتفتقر إلى العناصر الأربعة المذكورة أعفا.
* مخيم لاجئين: هو أي مكان يشير إلى مخيم للاجئين، وتديره وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

جدول 3: مجموع عدد سكان محافظة القدس في عام 1997، و عام 2007

2007				*1997				السنة
عدد الوحدات السكنية	عدد الأسر	أنثى	ذكر	عدد الوحدات السكنية	عدد الأسر	أنثى	ذكر	المؤشر
35,593	25,731	68,006	70,227	25,979	19,013	55,568	58,328	منطقة J2
-	44,703	110,673	114,743	-	-	-	-	منطقة J1
	70,434	363,649				328,601		المجموع

ملاحظة: تشمل مؤشرات تعداد 2007 منطقة J1 من محافظة القدس، في حين أن مؤشرات تعداد 1997 لا تشمل منطقة J1. ومع ذلك، فإن عدد السكان المقدر لتلك الأجزاء من القدس والتي ضمتها إسرائيل في عام 1967 يبلغ 210,209 شخصاً. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، 2009 (أ)، و 2011 (أ).

ويقدر إجمالي عدد سكان محافظة القدس بحوالي 363,649 شخصاً في عام 2007، مما يعني زيادة قدرها حوالي 10.6% منذ تعداد عام 1997. وهذا يمثل متوسط معدل النمو السنوي بما يقارب 1%. ويقدر عدد سكان منطقة J1 بحوالي 225,416 شخصاً، ويمثل زيادة بنسبة 4.9% في اعداد السكان منذ عام 1997، ومتوسط معدل نمو سنوي مقداره 0.5%. بينما يقدر عدد سكان منطقة J2 بحوالي 138,233 شخصاً، أي زيادة بنسبة حوالي 21% مقارنة مع عام 1997، ومعدل نمو سنوي متوسط مقداره 2.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999 و 2009 (أ)).

في عام 1997، شكل اللاجئون حوالي 39.6% من سكان محافظة القدس (39.1% من سكان منطقة J1 و 40.6% من سكان J2). وبحلول عام 2007، انخفضت كثافة اللاجئين في المحافظة بمقدار 31.55% (29.9% من سكان J1 و 34.2% من سكان J2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 (أ)).

بلغ متوسط حجم الأسرة في جميع أنحاء المحافظة 5.2 فرداً، بالمقارنة مع 5.8 فرداً في الأراضي الفلسطينية بشكل عام. ويبين الجدول رقم 4، بعض البيانات المحدثة حول ظروف السكن في محافظة القدس.

الجدول 4: مؤشرات مختارة لظروف السكن في محافظة القدس (2011)

المؤشرات السكنية	
متوسط حجم الأسرة	5.2
متوسط عدد الغرف في الوحدات السكنية	3.3
متوسط الكثافة السكنية	1.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 (أ)

الخصوبة اليهودية/ العربية

تشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة للمرأة العربية في القدس هو أقل من معدل خصوبة نظيراتها اليهوديات. في عام 2009، سجل الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي معدل الخصوبة للنساء الإسرائيليات اليهوديات داخل بلدية القدس 4.19؛ أي أعلى بمقدار 1.3 نقطة من معدل النساء اليهوديات عبر إسرائيل (2.9) وأعلى بحوالي 0.3 نقطة من النساء العربيات في التجمعات المختارة لهذه الدراسة (3.88) (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، 2011). و أعلن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية أن هذا الفرق بالنسب هو نتيجة 'للنسبة الأعلى من الحريديم والنساء المتدينات في القدس مقارنة مع [بقية إسرائيل]'، الذين يتميزون بمعدلات خصوبة أعلى بشكل عام (7.7 للنساء الحريديمية)* (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، 2011).

* تعيش معظم النساء الحريديمية في محافظة القدس في منطقة J1، خاصة في البلدة القديمة من القدس. ويعد هذا مؤشراً آخر يدعم خطة التطهير العرقي التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في القدس.

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن توزيع الفئات العمرية في محافظة القدس لعام 2007، كان كما يلي: 37.87% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاماً، 54.13% ضمن الفئة العمرية 15-64 عاماً، و3% ضمن الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق، بينما 4.99% لم تحسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (و)).

يبين الجدول رقم 5، السكان في محافظة القدس حسب العمر والمنطقة.

الجدول 5: احصائيات الاعمار لمحافظة القدس

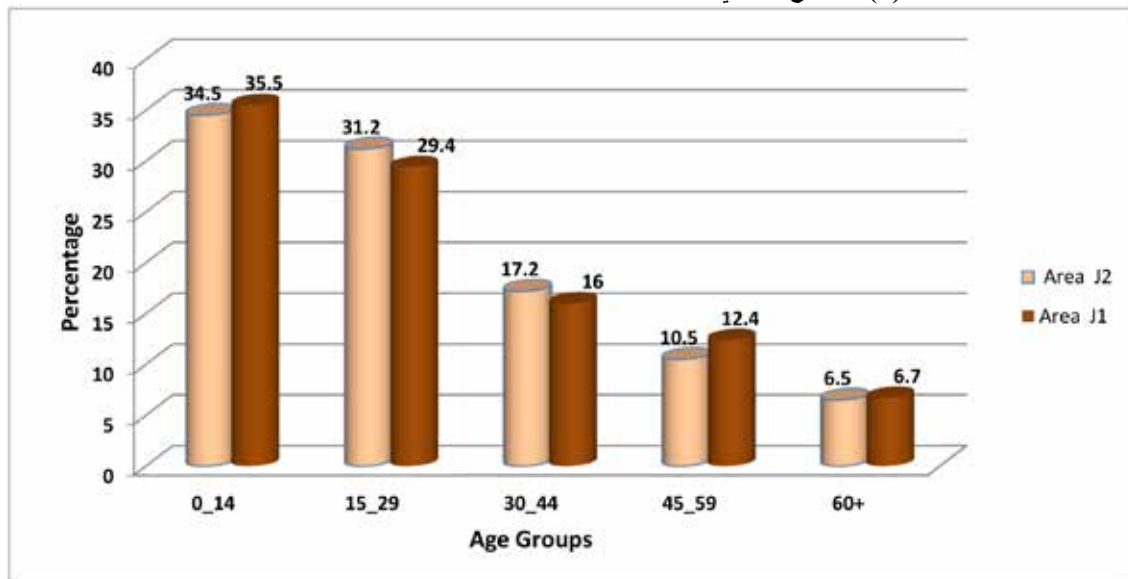
الفئة العمرية (2007)					
غير مبين	65 +	15 - 64	0 - 14	الجنس	
5,861	3,349	61,912	43,621	ذكر	القدس (J1)
5,403	3,421	60,110	41,739	انثى	
11,264	6,770	122,022	85,360	مجموع	
9,361	1,450	30,253	22,255	ذكر	القدس (J2)
8,769	1,853	29,391	21,303	انثى	
18,130	3,303	59,644	43,558	مجموع	
15,222	4,799	92,165	65,876	ذكر	محافظة القدس
14,172	5,274	89,501	63,042	انثى	
29,394	10,073	181,666	128,918	مجموع	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ب).

بلغ عدد السكان المقدر في محافظة القدس في منتصف العام 2013 حوالي 404,165 فرداً، يتوزعون بواقع 251,043 فرداً في منطقة J1 و153,122 فرداً في منطقة J2. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

يمتاز المجتمع الفلسطيني في محافظة القدس بأنه مجتمع قتي، فقد بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في محافظة القدس 35.2%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 60 سنة فأكثر 6.7%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

شكل (2): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين حسب المنطقة وفئات العمر، 2013



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

3.2 القوى العاملة

من الناحية الاقتصادية سجلت محافظة القدس معدل نسبة بطالة 17.6% في عام 2013، في حين بلغ معدل نسبة البطالة في الضفة الغربية 18.6%. تشكل القوى العاملة في القدس 30.5% من عدد السكان، بلغ متوسط الأجر اليومي في عام 2013 تقريبا 105.7 شيقل (حوالي 30.5 دولارا في تلك الفترة)، وهذا المتوسط اعلى من متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية، والذي بلغ 88.9 شيقلا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ)) (انظر الجدول رقم 6).

جدول 6: نسبة القوى العاملة المشاركة، معدل البطالة، ومعدل الأجرة اليومية (بالشقل) للعاملين في محافظة القدس، 2013

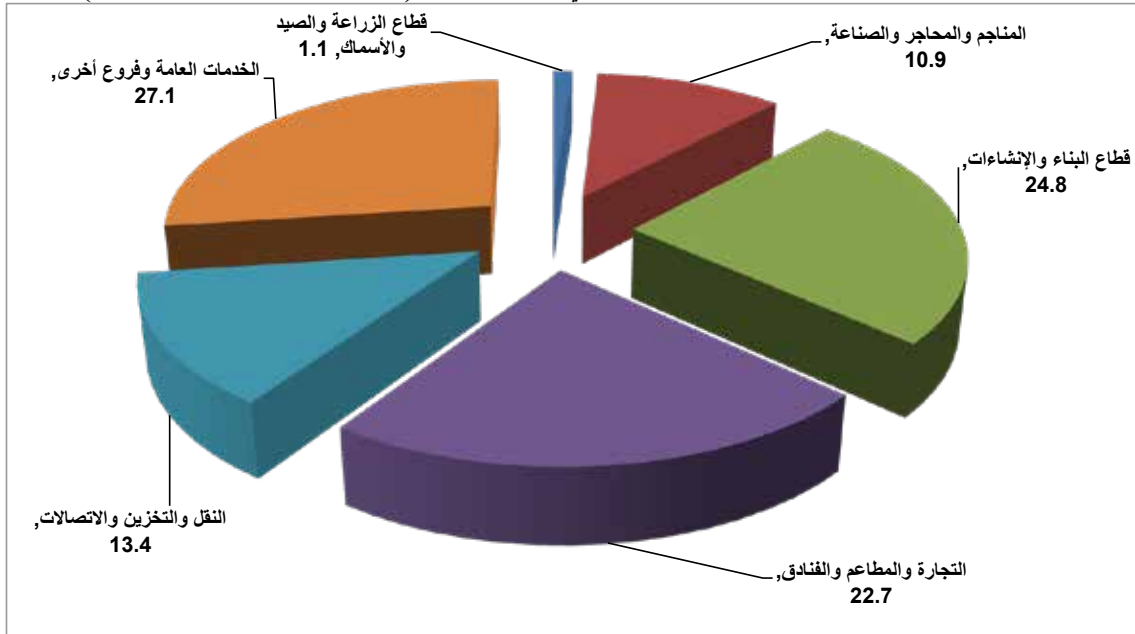
المحافظة	نسبة القوى العاملة المشاركة	معدل البطالة	متوسط الأجرة اليومية (شقل)
القدس	30.5	17.6	*105.7

* لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ)

أظهر تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي لمسح القوى العاملة لعام 2013، أن قطاع الخدمات والأنشطة الاقتصادية الأخرى في محافظة القدس يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأشخاص الذين يعملون فيه (27.1%)، يليه قطاع البناء والإنشاءات (24.8%)، أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فيحتل المرتبة الثالثة (22.7%). ويحتل قطاع النقل والتخزين والاتصالات المرتبة الرابعة (13.4%)، وقطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية المرتبة الخامسة (10.9%)، بينما يحتل قطاع الزراعة النسبة الأقل (1.1%) كما هو مبين في الجدول رقم 6 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 أ). (انظر الشكل رقم 3 والجدول رقم 7).

شكل 3: القوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية في محافظة القدس (النسبة من بين الأشخاص العاملين)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

جدول 7: التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي، 2013

المنطقة		النشاط الاقتصادي
الضفة الغربية (%)	محافظة القدس (%)	
11.5	1.1	قطاع الزراعة والصيد والأسماك
15.1	10.9	المناجم والمحاجر والصناعة
19.3	24.8	قطاع البناء والإنشاءات
19.8	22.7	التجارة والمطاعم والفنادق
5.6	13.4	النقل والتخزين والاتصالات
28.7	27.1	الخدمات العامة وفروع أخرى
100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 (أ).

ووفقاً لتوزيع العاملين حسب قطاع العمالة خلال الربع الأول من عام 2014، فقد احتل قطاع العمل في القطاع الخاص الحصة الأكبر من العاملين في محافظة القدس، يليه القطاع الإسرائيلي والمستوطنات، بينما احتل القطاع العام نسبة 7.1% من القوى العاملة (انظر الجدول رقم 8).

جدول 8: التوزيع النسبي للقوى العاملة (15 سنة فأكثر) في محافظة القدس حسب القطاع الاقتصادي (معايير ILO)، كانون الثاني_ آذار، 2014

المجموع	القطاع الاقتصادي (%)			المنطقة
	العمل في إسرائيل والمستوطنات	القطاعات الأخرى	القطاع الخاص	
100	35.1	1.5	56.3	محافظة القدس
100	16.6	1.8	65.7	الضفة الغربية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 ب

وقد بلغ حجم قوى العمل في القدس الشرقية عام 2010 حوالي 56,000 عامل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، أي حوالي 6% من مجموع قوى العمل الفلسطينية. وبلغ المعدل الاجمالي لمشاركة القوة العاملة 39% في السنة نفسها (الأونكتاد، 2013).

محافظة القدس لديها أعلى معدل من الأشخاص الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات (41.7%)، مقارنة بنسبة 9.6% في الأراضي الفلسطينية. هذا ومن المرجح أن ذلك يعود إلى الوضع السياسي في محافظة القدس، بالنظر إلى ضم القدس عام 1967 وعدد من المستوطنات داخل القدس الشرقية.

قبل الانتفاضة الثانية، كانت معدلات البطالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية متماثلة إلى حد كبير. وتُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات البطالة عام 2000 بلغت 12.1%، و11.5% في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999-2011). بيد أن القدس الشرقية، كغيرها من مناطق الضفة الغربية، تأثرت بالتدابير الإسرائيلية المنفذة منذ الانتفاضة الثانية، إذ زادت معدلات البطالة زيادة حادة عام 2002، لتصل إلى معدل قياسي بلغ 28% في الضفة الغربية والقدس الشرقية (الأونكتاد، 2013). واتبحت مرونة سوق العمل الفلسطيني، إلى جانب تجدد النمو في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في السنوات الأخيرة، تخفيض معدلات البطالة تدريجياً حتى وصلت عام 2010 إلى 17.2% في الضفة الغربية وإلى المستويات التي كانت قد بلغت قبل عام 2001 في القدس الشرقية، أي حوالي 12% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 (ب)). وقد يعزى تراجع البطالة بنسبة أكبر في القدس الشرقية منها في الضفة الغربية إلى أن سوق العمل الإسرائيلي استوعبت جزءاً من قوى العمل الفلسطينية، وهي إمكانية غير متاحة لعمال الضفة الغربية، وتمثل إحدى الميزات القليلة التي قد يعتبر أن عمال القدس الشرقية يتمتعون بها مقارنة ببناء بلدهم الآخرين (الأونكتاد، 2013).

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007 في محافظة القدس أن 64.2% من مجموع السكان هم ضمن فئة القوى العاملة (10 سنوات فأكثر)، حيث بلغ عدد القوى العاملة في محافظة القدس 233,325 شخصا. منهم 33.3% كانوا نشيطين اقتصاديا (منهم 15.3% من الإناث و84.7% من الذكور). وكان 66.1% غير نشيطين اقتصاديا¹² (خارج القوى العاملة) منهم 66.4% من الإناث و33.6% من الذكور. وكان غالبية غير النشيطين اقتصاديا هم من الطلاب والمتفرغين لأعمال المنزل، حيث يشكلون 45.1% و39.8% على التوالي. الجدول رقم 9، يبين إحصاءات القوى العاملة في المحافظة كما هي في عام 2007.

جدول 9: سكان محافظة القدس (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل- 2007

		J1			J2			محافظة القدس			
		إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	
نشطون اقتصاديا	يعمل	7,841	38,988	46,829	2,930	18,387	21,317	10,771	57,375	68,146	
	حاليا عاطل عن العمل	146	838	984	165	2,310	2,475	311	3,148	3,459	
	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	469	3,519	3,988	322	1,755	2,077	791	5,274	6,065	
	المجموع	8,456	43,345	51,801	3,417	22,452	25,869	11,873	65,797	77,670	
غير نشيطين اقتصاديا	طالب متفرغ للدراسة	23,054	22,005	45,059	12,654	11,970	24,624	35,708	33,975	69,683	
	متفرغ لأعمال المنزل	42,349	97	42,446	18,958	85	19,043	61,307	182	61,489	
	عاجز عن العمل	2,224	9,505	11,729	1,979	2,320	4,299	4,203	11,825	16,028	
	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	-	-	-	142	529	671	142	529	671	
	أخرى	889	4,762	5,631	255	623	878	1,144	5,365	6,509	
	المجموع	68,516	36,349	104,865	33,988	15,527	49,515	102,504	51,876	154,380	
	غير مبين	-	-	-	571	704	1,275	571	704	1,275	
المجموع	76,972	79,694	156,666	37,976	38,683	76,659	114,948	118,377	233,325		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ب).

أما معدل مشاركة الإناث في قوى العمل في القدس الشرقية فهو متدن حتى بالمقارنة مع الضفة الغربية، إذ وصل إلى 11.4% عام 2009، بينما بلغ معدل مشاركة الذكور 67.6% في السنة نفسها (اونكتاد، 2013). ورغم أن ذلك يبدو مستغربا بالنسبة لسكان حضريين، فإنه يعود أساسا إلى الفرق في حجم القطاع الزراعي في كل من القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية. ففي السنوات السابقة، كان القطاع الزراعي في الضفة الغربية يسهم بنسبة تتراوح بين 5-8% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل أكثر من 10% من قوى العمل المستخدمة، بينما يؤدي هذا القطاع دورا ثانويا في اقتصاد القدس الشرقية، إذ يعمل فيه أقل من 2% من قوى العمل المستخدمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999-2011). وسبب آخر لتدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة هو أن المرأة الفلسطينية في القدس الشرقية تتردد في البحث عن عمل في ظل الاقتصاد الإسرائيلي الصعب (اونكتاد، 2013).

ويتعرض الفلسطينيون في القدس الشرقية لعدة أشكال من التمييز تطبع علاقاتهم بسوق العمل الإسرائيلي. ووفقا للمنظمات غير الحكومية العاملة في القدس، يعاني فلسطينيو القدس الشرقية من ظروف عمل قاسية تنسم بالتلاعب، ولا يحق للعمال الفلسطينيين الانضمام إلى نقابات العمال الإسرائيلية. وبالإضافة إلى تقاضي أجور تقل عن أجور العمال الإسرائيليين، يعمل العمال من فلسطينيي القدس الشرقية ساعات طويلة يتجاوز متوسطها 10 ساعات في اليوم، ولا يتقاضون في كثير من الأحيان، التعويض المنصوص عليه في قانون العمل الإسرائيلي عن ساعات العمل الإضافية (خواج، 2009).

ويقع الفلسطينيون عادةً في أسفل سلم سوق العمل الإسرائيلي؛ فهم يمارسون أعمالا تصنف على أنها أعمال صعبة وخطرة وغير مرغوب فيها. وأغلبية العمال الديويين، كعمال البناء، هم من الفلسطينيين. ورغم أن الفلسطينيين

12 شامل الطلاب

يشكلون حوالي 30% من مجموع سكان مدينة القدس، فانهم يشكلون 43% من اليد العاملة غير الماهرة. ومع ان فلسطينيي القدس الشرقية العاملين في اسرائيل ومستوطناتها يواجهون ما يواجهه الإسرائيليون في القدس الشرقية من تكاليف المعيشة وظروف السوق، فإن متوسط أجرهم الشهري بلغ 4,032 شيقلًا إسرائيليًا جديدًا عام 2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، أي أقل من نصف متوسط الأجر الشهري في إسرائيل - وهو 8,131 شيقلًا إسرائيليًا جديدًا - عام 2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، 2010).

4.2 قطاع التعليم

وفقًا لتعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، فقد بلغت نسبة الأمية لدى سكان محافظة القدس 3.9%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 70.02% وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة الذكور التي بلغت 29.98%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 12.5% يستطيعون القراءة والكتابة وبدون مؤهلات تعليمية رسمية، و22.5% انهموا دراستهم الابتدائية، 30.4% انهموا دراستهم الإعدادية، 18.2% انهموا دراستهم الثانوية، و11.9% انهموا دراستهم العليا. الجدول رقم 9، يبين المستوى التعليمي في محافظة القدس، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 10: سكان محافظة القدس (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي- 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	غير مبين	المجموع
ذكور	2,743	14,835	27,721	37,613	21,530	4,683	7,418	198	830	262	544	118,377
إناث	6,408	14,375	24,832	33,451	20,851	6,599	7,255	137	400	54	586	114,948
المجموع	9,151	29,210	52,553	71,064	42,381	11,282	14,673	335	1,230	316	1,130	233,325

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ب).

يوجد في محافظة القدس مديرتنا تعليم. يحتل القطاعان الحكومي والخاص الحصة الأكبر من المدارس (حيث يشكلان 48% و45% من مجموع المؤسسات التعليمية على التوالي) (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2014).

ويوجد في محافظة القدس مخيمان للاجئين، فيهما 16 مدرسة تديرها الأونروا، 9 منها للإناث و4 للذكور، و3 مدارس للتعليم المختلط. كما يوجد 103 مدارس يديرها القطاع الخاص، اغليبتها توفر تعليماً مختلطاً، بينما يدير القطاع الحكومي 110 مدارس تتوزع بالتساوي بين مدارس ذكور وإناث (أنظر الجدول رقم 11). ان عدم وجود سلطة واحدة موحدة للتعليم يضع الكثير من التحديات امام قطاع التعليم في القدس الشرقية، لما له من «تأثير سلبي على نوعية وتطور التعليم داخل المدينة» (CCJ، 2011).

يوجد هناك 10 رياض أطفال بلدية في القدس الشرقية، مقارنة بنحو 77 رياض أطفال بلدية علمانية و96 رياض أطفال بلدية دينية في القدس الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، ان قرار الحكومة بتطبيق «قانون التعليم الحر»؛ التعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3-4 سنوات، لا يمكن تنفيذه في القدس الشرقية (ACRI، 2013).

جدول 11: توزيع المدارس في محافظة القدس حسب الجنس والجهة المشرفة، 2013/2014

الجهة المشرفة على قطاع التعليم في محافظة القدس	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع
حكومية	45	42	23	110
وكالة غوث اللاجئين	4	9	3	16
خاصة	10	14	79	103
المجموع الكلي	59	65	105	229

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2014.

حوالي 48% من الطلاب في محافظة القدس يدرسون في المدارس الحكومية، بينما 45% يدرسون في المدارس 35.6% يلتحقون بالمدارس الحكومية في منطقة J1، حيث ان الغالبية العظمى من الطلاب في J1 يدرسون في المدارس الخاصة (58.5%) بينما نسبة الطلاب الذين يدرسون في المدارس الخاصة في J2 هي 30.6% (وزارة التربية والتعليم، 2014).

لا يوجد هناك فرق كبير بين مشاركة الإناث والذكور في النظام التعليمي، حيث يشكل عدد الطلبة من الذكور 48%، في حين يشكل عدد الطلبة من الإناث 52% من مجموع الطلبة في محافظة القدس، ويظهر الفرق في المشاركة لصالح الاناث أكثر وضوحاً في مدارس (J1 (JIIS، 2011) (أنظر الجدول رقم 12).

يعاني الطلاب في المحافظة من قضية رئيسية، الا وهي الوصول إلى المدارس، حيث ان وجود العديد من نقاط التفتيش، والطرق المتوتيرة، والمعابر الحدودية تجعل رحلة 6,000 طالب و650 موظف ومعلم إلى المدارس طويلة وصعبة ومرهقة (UNOCHA، 2007).

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الطلاب في محافظة القدس المزيد من المشاكل في حصولهم على التعليم، ولا سيما في القدس الشرقية، حيث يكتظ الطلاب في المدارس وفي مبان مستأجرة غير مناسبة وفي حالة متردية، وتنتشر هذه المشكلة خاصة في مدارس الوقف (الدينية)، والمدارس الحكومية في منطقة J1، ومدارس القدس الشرقية التي تديرها بلدية القدس. وتجدر الإشارة هنا الى ان ما يقارب نصف مدارس الأوقاف هي مبان مستأجرة، وغالبا ما تكون مبان سكنية لم يتم تكييفها على نحو كاف (CCJ، 2011). كما ان معظم الصفوف الدراسية لا تلبي معايير الصحة والسلامة بالإضافة الى اكتظاظها الشديد، ومع ذلك، فان هذه المدارس شعبية جدا، وذلك لما توفره من بديل عملي عن المنهاج الإسرائيلي في القدس الشرقية.

وتدل الصعوبات المتصلة بالحصول على التعليم في القدس الشرقية على سياسة تمييز اوسع نطاقا بحق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية. فعدم تكافؤ الفرص التعليمية ينعكس في مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل الذي تنتشره جمعية النهوض بالمساواة المدنية (سيكوي، 2009) ¹³. ورغم أن هذا المؤشر يتعلق بالمساواة بين المواطنين اليهود والفلسطينيين داخل إسرائيل بأكملها، فإنه قد يشكل مؤشراً قوياً على الوضع في القدس الشرقية. والواقع أن التفاوت بين العرب واليهود في القدس الشرقية، كما هو الحال بالنسبة للفقر، اكبر في العادة مما هو عليه في إسرائيل عموماً. وفي عام 2007 بلغ مؤشر التعليم 0.34، مما يدل ليس فقط على عدم المساواة، بل وعلى الاجحاف بحق الفلسطينيين (الأونكتاد، 2013).

بالإضافة إلى كل ذلك، لا تقبل المدارس البلدية في القدس الشرقية المعلمين أو التلاميذ الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية (الخضراء)، حيث يواجه المعلمون صعوبات في الحصول على تصاريح والوصول إلى المدارس، ولذلك يعد نقص الموظفين قضية شائعة. وتتفاقم هذه المشكلة من حيث رواتب التدريس المنخفضة، خاصة في مدارس الأوقاف، مما يؤدي إلى نقص في عدد المعلمين، وخاصة في عدد معلمي اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، والفيزياء. وبسبب اكتظاظ عدد الطلاب في الصفوف، فان بعض المدارس (مدارس الأونروا خاصة)، تعمل بنظام «الفترتين»، حيث يذهب نصف التلاميذ إلى المدرسة في الصباح والنصف الآخر في فترة ما بعد الظهر، مما يؤدي إلى تقييد ساعات الدراسة للطلاب، كما ان بعضهم يضطر الى الدراسة اثناء فترات ما بعد الظهر الحارة (ACRI، 2013).

ومن ناحية أخرى، فان الطلاب الذين يجتازون اختبارات شهادة الثانوية العامة الفلسطينية في المدرسة الثانوية (لتوجيهي في القدس الشرقية، لا يتم قبولهم بسهولة في الجامعات الإسرائيلية، حيث ان بعض الدرجات التي تقدمها الجامعات الفلسطينية، بما في ذلك جامعة القدس المحلية، هي غير معترف بها في إسرائيل (ACRI، 2013). وايضا هناك حوالي 5,000 طفل فلسطيني في سن الالتحاق بالمدرسة غير مسجلين في أية مؤسسة تعليمية، بينما تشير بعض المصادر الى أن معدل التسرب من المدارس البلدية بعد المرحلة الابتدائية قد يصل الى

13 يشمل مؤشر المساواة عدة قطاعات منها الصحة، والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية. ويتضمن مؤشر المساواة في التعليم أكثر من 17 دالة ومتغير، بما في ذلك معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التسرب منها، والهيكل الأساسية للتعليم، ونتائج الخ. ويتراوح المؤشر بين 1، الذي يعني عدم المساواة لصالح السكان اليهود، و-1 الذي يعني عدم المساواة لصالح السكان الفلسطينيين في إسرائيل، بينما يعني الرقم صفر المساواة التامة.

50% (ACRI, 2010). وأدى ذلك الى تشجيع عمل الأطفال في الأنشطة غير النظامية والى ارتفاع معدلات جنوح الأحداث. وبالإضافة الى ذلك، فإن الالتحاق بمدارس ملائمة في مناطق الضفة الغربية القريبة قد يعرض للخطر حق التلاميذ وعائلاتهم في الإقامة في المدينة، اذ يجب عليهم ان يثبتوا انهم يدرسون في مؤسسات القدس الشرقية للاحتفاظ بهذا الحق (الأونكتاد، 2013).

جدول 12: عدد الطلبة في محافظة القدس، حسب الجنس والجهة المشرفة، 2014/2013

الجهة المشرفة على قطاع التعليم في محافظة القدس	ذكور	إناث	المجموع
حكومية	13,144	16,293	29,437
وكالة غوث اللاجئين	1,698	4,695	6,393
خاصة	17,946	14,501	32,447
المجموع الكلي	32,788	35,489	68,277

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2014.

يوجد هناك نقص بحوالي 1,000 صف دراسي على الأقل في جميع المستويات التعليمية في القدس الشرقية: مرحلة ما قبل المدرسة، رياض الأطفال، الابتدائية، الثانوية، والتعليم الخاص. على الرغم من الالتزامات التي قطعتها السلطات الإسرائيلية إلى المحاكم، لا يتم بناء سوى بعض العشرات من الصفوف الدراسية سنويا. وبسبب نقص الغرف الصفية فان نظام المدارس البلدية يرفض العديد من الأطفال الذين يلتحقون بالتسجيل في المدارس، وبالتالي تضطر أسرهم الى تحمل عبء مالي كبير من اجل توفير التعليم الخاص لأبنائهم (CCJ، 2011).

وعلاوة على ذلك، فان عدد الغرف الصفية للإناث يفوق عدد تلك المتوفرة للذكور، وخاصة في منطقة J1، حيث يوجد 493 صفا للإناث، مقابل 282 صفا للذكور. أما بالنسبة لعدد الطلاب في الغرف الصفية فقد بلغ متوسط عددهم في الصف الواحد في المدارس الحكومية 24.8 طالبا، بينما في المدارس التي تشرف عليها الأونروا بلغ 26.5 طالبا، وفي القطاع الخاص 24.9 طالبا (JIIS، 2012) (أنظر الجداول رقم 13 و14). كما ان الغرف الصفية كبيرة المساحة غالبا ما تكون مكتظة كثيرا مع متوسط كثافة صفية تساوي 0.9 م² لكل طالب؛ في حين ان المعايير الدولية توصي بمساحة 1.25 - 2 م² لكل طالب (CCJ، 2011).

جدول 13: توزيع عدد الصفوف في محافظة القدس، حسب الجنس والجهة المشرفة، 2014/2013

الجهة المشرفة على قطاع التعليم في محافظة القدس	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع
حكومية	474	601	157	1,232
وكالة غوث اللاجئين	48	134	21	203
خاصة	305	338	683	1,326
المجموع الكلي	827	1,073	861	2,761

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2014.

جدول 14: معدل عدد الطلاب لكل صف في مدارس محافظة القدس حسب الجهة المشرفة، 2014/2013

الجهة المشرفة	2014/2013		المعدل العام
	منطقة J1	منطقة J2	
حكومية	23	24.6	24
وكالة غوث اللاجئين	25.5	35.3	31.5
خاصة	25.4	21.4	24.5
المعدل العام	24.6	27.1	26.7

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2014.

5.2. قطاع الصحة

منذ عام 2013، وجد في محافظة القدس 49 مركزاً للرعاية الصحية في محافظة القدس (تجمعات الضفة الغربية)، منها 53% يديرها القطاع الحكومي- وزارة الصحة (انظر الجدول رقم 15).

جدول 15: توزيع المراكز الصحية في محافظة القدس، حسب الجهة المشرفة، 2013

الاسرة لكل 10,000	المستشفيات لكل 100,000	الجهة المشرفة				
		المجموع	الخدمات الطبية العسكرية	وكالة	أهلية	وزارة الصحة الفلسطينية
15.8	2.2	49	0	4	19	26

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية- مركز المعلومات الصحية، 2014.

يوجد في محافظة القدس 4 مستشفيات عامة توفر 491 سريراً للمرضى (وزارة الصحة الفلسطينية- مركز المعلومات الصحية، 2014) (انظر الجدول رقم 16).

جدول 16: المستشفيات في محافظة القدس حسب المنطقة، والجهة المشرفة وعدد الأسرة، 2013

المستشفيات العامة			
اسم المستشفى	الموقع	الجهة المسؤولة	عدد الأسرة
المقاصد	القدس	أهلية	250
أوغستا فيكتوريا (المطلع)	القدس	أهلية	118
سانت جوزيف (الفرنساوي)	القدس	أهلية	73
مستشفى الجعبة للمسنين	القدس	خاص	50
المستشفيات المتخصصة			
سانت جون/ عيون	القدس	أهلية	74
مستشفيات التأهيل/ مراكز			
الأميرة بسمة	القدس	أهلية	16
مستشفيات الولادة			
الهلال الأحمر	القدس	أهلية	30
الدجاني	القدس	خاص	12
القدس	القدس	خاص	20

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية- مركز المعلومات الصحية، 2013.

تقع معظم هذه المستشفيات في القدس الشرقية، حيث يواجه الناس في القرى الصغيرة والنائية صعوبات كبيرة في الوصول إلى هذه المرافق الصحية، ولكنهم للأسف، في كثير من الأحيان لا يملكون خيارات أخرى للعلاج. فعلى سبيل المثال، مستشفى «أوغستا فيكتوريا» هو المرفق الوحيد الذي يوفر الرعاية للأطفال المصابين بالسرطان والأورام، ومستشفى المقاصد هو الوحيد الذي يوفر جراحة القلب المفتوح، ومستشفى سانت جوزيف هو المرفق الوحيد الذي يوفر جراحة المخ والأعصاب (UN/ OCHA OPT، 2010). وصل عدد المرضى من الضفة الغربية وقطاع غزة المعالجين في مستشفيات القدس الشرقية في عام 2012 إلى 71.7% من المجموع الكلي للمرضى، حيث أدى بناء جدار الفصل العنصري والقيود المفروضة على دخول المرضى والطاقم الطبي من الضفة الغربية إلى أزمة مالية حادة في مستشفيات القدس الشرقية (ACRI، 2013).

وبما أن وزارة الصحة الفلسطينية لا يمكنها أن تعمل في القدس الشرقية، يجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى نظام الرعاية الصحية الإسرائيلي، وتضطر المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية أيضاً إلى الارتباط بالنظام الصحي الإسرائيلي كي تتمكن من تقديم الخدمات التي تغطيها منظومة التأمين الصحي الإسرائيلية (ومن الحصول على تعويض عما تدفعه من تكاليف). وقد حاولت معظم هذه المستشفيات مؤخراً إنشاء مستشفيات متنقلة

في الضفة الغربية لتلبية احتياجات السكان غير القادرين على الوصول الى خدماتها في القدس الشرقية. بيد أن القيود المستمرة على حركة التنقل ادت الى ازمات مالية؛ اذ تراجعت إيرادات المستشفيات تراجعاً كبيراً بينما ظلت التكاليف عالية للغاية (التكاليف التشغيلية ومرتببات الموظفين) (الأونكتاد، 2013).

وعلاوة على ذلك، يزيد جدار الفصل العنصري من صعوبة الوصول الى المستشفيات بشكل خاص، حيث انه يجب على المرضى الذين يسعون للعلاج في مستشفيات القدس الشرقية الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ويلاحظ التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (حزيران 2007) أن «المرضى والعاملين من الضفة الغربية وحتى مناطق القدس الشرقية أصبحوا يجدون صعوبة متزايدة في الوصول الى هذه المستشفيات بعد بناء الجدار حول القدس اضافة الى قضية التصاريح اللازمة لدخول القدس عبر نقاط التفتيش الموجودة في الجدار. فما كان قديماً عبارة عن رحلة قصيرة إلى موعد طبي في القدس الشرقية أصبح - حتى في حالات الطوارئ، والحالات الصحية الحرجة والملحة - عملية محفوفة بالمخاطر وتستغرق وقتاً طويلاً للحصول على التصاريح، ومن ثم المرور بنقاط التفتيش. وبالطبع هذا بالإضافة الى التأخير والرفض المتكرر لإصدار تصاريح للزوج أو احد الوالدين أو اي مرافق آخر، الامر الذي يضطر العديد من المرضى الى التوجه إلى مستشفيات ذات موارد اقل في أجزاء أخرى من الضفة الغربية. وبذلك، لم يعد العلاج المتخصص خياراً للعديد من المرضى من الضفة الغربية الذين لا يستطيعون الحصول على التصريح المناسب لعبور الجدار في القدس الشرقية» (الأمم المتحدة، 2007). ووفقاً للمادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة فإن «من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات، وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الاراضي المحتلة». ووفقاً للقانون الإسرائيلي، يحق لسكان القدس الشرقية الاستفادة من الخدمات الصحية الإسرائيلية لانهم يدفعون أقساط تامين شهرية لمؤسسة التامين الوطني الإسرائيلية. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل كبيرة تواجههم في وصولهم الى هذه الخدمات (الأونكتاد، 2013).

وفيما يتعلق بالمراكز الطبية، فان 25 مركزاً طبياً للأمم المتحدة يقع في القدس الغربية مقابل 4 مراكز فقط في القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فان 80% - 85% من البالغين العرب و90% من القاصرين العرب الذين بحاجة إلى خدمات صحية نفسية لا يتلقون الدعم اللازم (ACRI، 2013).

أما بالنسبة للطواقم الطبي في محافظة القدس، فان البيانات المتاحة هي فقط للطواقم الطبي في القطاع الحكومي. يوضح الجدول رقم 17 عدد الأشخاص في طاقم الرعاية الصحية في مديرية الرعاية الصحية الأولية في القدس في عام 2013.

جدول 17: عدد العاملين في الرعاية الصحية العامة في محافظة القدس، 2013

التخصص	عدد الأشخاص في طاقم الرعاية الصحية
طبيب عام	22
طبيب اخصائي	3
طبيب أسنان	4
صيدلي	6
ممرضون	32
قابلات	2
مهن طبية مساندة	25
الإدارة والخدمات	33
المجموع	127

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية- مركز المعلومات الصحية، 2014.

ان القيود المفروضة على حركة الناس تحد من عمل الطواقم الطبية في مستشفيات القدس الشرقية، حيث ان 70% من الموظفين الذين يعملون في مستشفيات القدس الشرقية والبالغ عددهم 1,168 هم من سكان الضفة الغربية، وبالتالي يحتاجون إلى تصاريح، والتي من الصعوبة الحصول عليها باستمرار. كما انه وحتى في

حالة الحصول على التصاريح، لا يزال على الموظفين مواجهة الطوابير الطويلة عند نقاط التفتيش، والتي تتسبب عادة في التأخير الذي يعطل بشدة رعاية المرضى. كما فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تشرين الثاني من عام 2008، قيوداً تفرض على موظفي المستشفيات من الضفة الغربية العبور إلى القدس الشرقية فقط من خلال حواجز قلنديا وجيلو والزيتون، والتي باتت تعرف منذ ذلك الوقت بازدهامها الشديد. وفي حين تنطبق هذه القيود فقط على بعض الموظفين، بما في ذلك الممرضات والمعالجين، والموظفين الإداريين، فإنه يمكن للأطباء نظرياً عبور أية نقطة تفتيش. بالإضافة إلى ذلك، «لم تعد التصاريح تصدر للموظفين حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية الذين تقل أعمارهم عن 24 عاماً، في حين ان التصاريح التي تصدر للموظفين الذين تزيد أعمارهم عن 24 سنة تكون صالحة فقط لمدة ثلاثة أشهر، وبعضها تقتصر صلاحيتها اليومية حتى الساعة السابعة مساءً. مما يجعل من الصعوبة على المستشفيات وعلى نحو متزايد تقديم الرعاية على مدار 24 ساعة لمرضاها» (الأمم المتحدة، 2007). علماً بأن هذه القيود ما زالت سارية لغاية الآن.

ان صعوبة وصول المرضى والموظفين لا تشكل العقبة الوحيدة التي تضر بالنظام الصحي في القدس الشرقية. فالمستشفيات بحاجة الى تصاريح بناء، وهي تصاريح يصعب الحصول عليها، مما يجعل تجديد مرافقها وتوسيعها أمراً صعباً للغاية. وقد دفع ذلك مستشفيات القدس الشرقية الى البحث عن حلول بديلة منها استئجار الفنادق لاستيعاب المرضى. وعلاوة على ذلك، تضطر المستشفيات الى شراء منتجات إسرائيلية يمكن ان تكون تكلفتها اعلى بخمس مرات من تكلفة المنتجات الصيدلانية التي ينتجها الفلسطينيون (الأونكتاد، 2013).

أظهرت إحصاءات الصحة في عام 2013، أن معدل وفيات الرضع في محافظة القدس بلغ 0.38%، في حين بلغ معدل وفيات الرضع في الضفة الغربية لنفس العام 0.7% (أنظر الجدول رقم 18).

جدول 18: معدل وفيات الرضع في محافظة القدس في عام 2013

معدل وفيات الرضع %	وفيات الرضع				عدد المواليد الأحياء
	المجموع	%	الإناث	الذكور	
0.38	9	0.35	2	1.23	2,366

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية- مركز المعلومات الصحية، 2014.

أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن عام 2007، أن عدد الأشخاص الذين لديهم على الأقل إعاقة واحدة في محافظة القدس بلغ 5,570 شخصاً. أنظر الجدول رقم 19، والذي يبين عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بحسب نوع الإعاقة.

جدول 19: عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة القدس*، حسب نوع الإعاقة، 2007

غير مبين	مجموع الإعاقات**	نوع الإعاقة					الجنس
		بصرية	سمعية	حركية	الفهم والإدراك	التواصل	
10,130	2,893	1,685	724	956	453	431	ذكور
9,507	2,677	1,764	705	944	382	345	إناث
19,637	5,570	3,449	1,429	1,900	835	776	المجموع

*محافظة القدس: باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 م

**يشمل الذين لديهم إعاقة/ صعوبة واحدة على الأقل.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (أ)

وتشير البيانات الى اختلاف طفيف بين منطقتي J1 و J2 في عدد الأفراد الذين يعانون من صعوبات، وهم أكثر عدداً في منطقة J1. على سبيل المثال، إن نسبة الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الحركة في J1 هي 4.4% بينما هي 2.0% في J2، كما ان نسبة الأفراد الذين يعانون من صعوبات في الرؤية هي أعلى بنقطة واحدة في J1 منها في J2.

6.2 الفقر وانعدام الأمن الغذائي

من أجل فهم الأسباب وراء تدهور الظروف المعيشية في القدس، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار القطاعات ذات الصلة ومنها الاقتصاد، السكان، الزراعة، التغذية، الصحة، البيئة والأمن الغذائي. إن الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي يمكن ترجمتها بالأسباب الكامنة والفورية للفقر وانعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، بما في ذلك القيود المفروضة على وفرة الغذاء، الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي، السوق/الإمدادات الغذائية، عدم القدرة على الحصول على الغذاء، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الرغم من قلة فرص العمل وفرص زيادة دخل الأسرة، الأمر الذي زاد من احتمالات انعدام الأمن الغذائي. إضافة إلى الوضع البيئي وأثاره، ومنها المياه غير الصالحة للاستخدام المنزلي، الصرف الصحي والنظافة الصحية، والحصول على الرعاية الصحية، وتدني نوعية النظام الغذائي.

نتائج مسح 2012 تصور حالة قاسية. عموماً، تم العثور على 34% من «حوالي 1.57 مليون الأفراد الأسر الفلسطينية ليكون انعدام الأمن الغذائي في عام 2012، وهذا هو أعلى مستوى 7% من النقاط في أرقام 2011، وهذا يمثل ارتداداً من التحسينات التدريجية في الأمن الغذائي ذكرت منذ عام 2009. ويعكس زيادة في انعدام الأمن الغذائي بشكل رئيسي في تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أسفر عن مزيج من القيود الاقتصادي المطرد والصدمة الناتجة عن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية في أواخر عام 2012 (FAO / الأونروا / برنامج الأغذية العالمي / الجهاز المركزي للإحصاء، 2012).

وفقاً لبيانات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (JIIS) (2012)، تزايدت نسبة الفقر بين فلسطينيي القدس الشرقية بشكل مضطرب خلال العقد الماضي، إذ كان 77% من الأسر «غير اليهودية»¹⁴ في القدس تحت خط الفقر في سرائيل عام 2010، مقابل 25.4% للأسر اليهودية التي كانت تعيش تحت خط الفقر في السنة نفسها. وتعكس بيانات القدس الشرقية الهوة بين الفقر بين المواطنين العرب واليهود في دولة إسرائيل، حيث يصنف المصدر نفسه 53.2% من الأسر غير اليهودية في إسرائيل على أنها فقيرة، مقارنة مع 14.3% فقط من الأسر اليهودية. والواقع أن نسبة الفقر بين الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية تزيد أربع مرات عن متوسط نسبة الفقر في إسرائيل بصورة عامة، وتزيد كثيراً عن معدلات الفقر بين المواطنين العرب في إسرائيل.

وتزداد الصورة قتامة عندما يتعلق الأمر بالأطفال. ففي عام 2010، بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين الفقراء في القدس الشرقية 84% مقابل 45% من الأطفال اليهود. ورغم أن الفلسطينيين يشكلون ثلث سكان المدينة وأن نسبة كبيرة من أطفالهم كانت تعيش تحت خط الفقر عام 2010، فلا يوجد في القدس الشرقية سوى ثلاثة مكاتب لخدمات الرعاية، مقابل 18 مكتباً في القدس الغربية تقدم خدماتها إلى الاسرائيليين (الأونكتاد، 2013).

إن مناطق وسط الضفة الغربية (بما فيها القدس، رام الله، وأريحا المحافظات) لا تزال تظهر أدنى مستويات انعدام الأمن الغذائي مع مستوى 16%، مقارنة بـ 19% و 22% في شمال / جنوب الضفة الغربية على التوالي. ومع ذلك، هذه المستويات من مستويات انعدام الأمن في وسط الضفة الغربية تظهر زيادة بنسبة 4% نقطة عن العام 2011. ورافق ذلك انخفاض في القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص، حيث لا يزال هناك قيود المفروضة على الحركة و الوصول. وبالتالي النمو الأخير حفز من قبل القطاع العام الممولة من الجهات المانحة هو في الحقيقة غير مستدام (منظمة الأغذية والزراعة / الأونروا / برنامج الأغذية العالمي / الجهاز المركزي للإحصاء، 2012).

تقرير اوتشا لعام 2011¹⁵ SEFSec يظهر أن مركز الضفة الغربية كان فيه أدنى المستويات من حيث انعدام

14 يستخدم هذا التصنيف في الإحصاءات الاسرائيلية، ويشكل الفلسطينيون الغالبية العظمى من هذه الأسر.

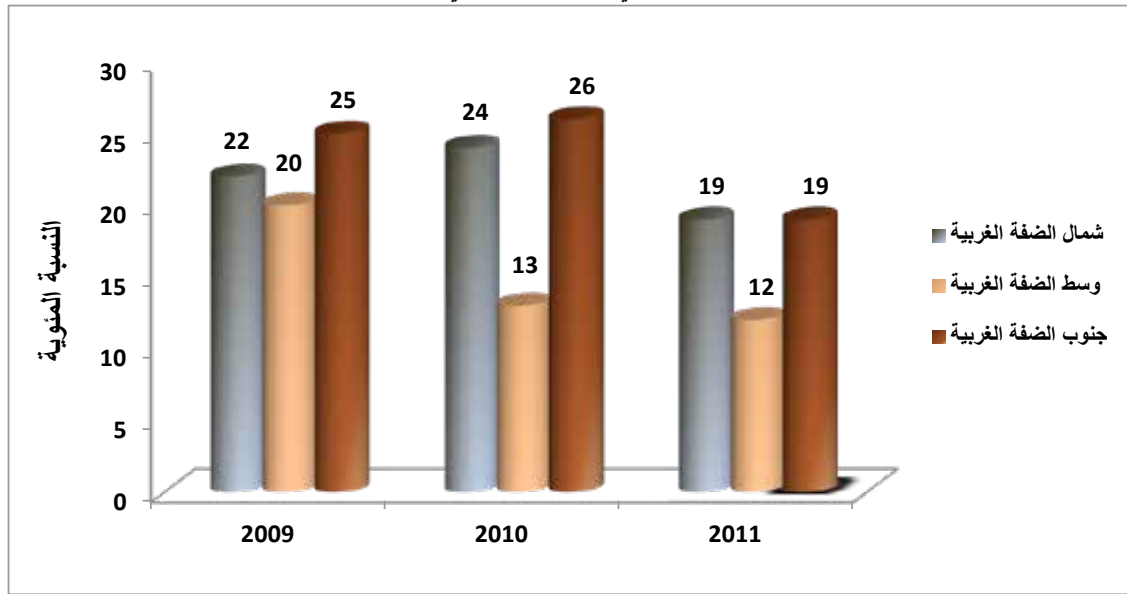
15 تم مراجعة المنهجية المتبعة في حساب تقرير ال SEFSec حول تقديرات انعدام الأمن الغذائي لعامي 2010 و 2011. ويستلزم ذلك تضاعف بيانات الاستهلاك/ الدخل باستخدام مؤشر أسعار المستهلك الإقليمية (CPI) من أجل حساب الفرق في القوة الشرائية للشيفل الاسرائيلي الجديد، واعتماد استهلاك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي صدر حديثاً وعتبات فقر الدخل المحدثة لمؤشر أسعار المستهلك لعام 2010. ولأسباب قابلة للمقارنة، تم تطبيق هذه المجموعات من التغييرات أيضاً إلى مجموعة بيانات SEFSec لعام 2009 من أجل توليد أرقام مقارنته للأمن الغذائي لعامي 2009 و 2010، كما هو مفصل في الرسم البياني.

- إن معدلات انعدام الأمن الغذائي هي أسعار «ما بعد المساعدة»، أي بعد اخذ المساعدات الغذائية والتحويلات الإغاثية بعين الاعتبار. إن الأسر التي تم تقييمها كغير آمنة غذائياً تتميز بانخفاض دخلها و/ أو استهلاكها مقارنة مع تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء والنققات الضرورية الأخرى (السكن، الصحة، التعليم، المواصلات).

الأمن الغذائي حيث كانت النسبة 12٪، أي بانخفاض قدره 8 نقاط في مستويات انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2009 (FAO/UNRWA/WFP/PCBS ، 2012). وفقا لمعهد التأمين الوطني الإسرائيلي، فإنه اعتبارا من عام 2011، وصل عدد الأطفال وعدد البالغين في القدس الشرقية الذين يعيشون تحت خط الفقر الى 85% و79.5% على التوالي، حيث تمثل هذه النسب الأسوأ عبر كل السنوات (معهد التأمين الوطني الإسرائيلي، 2011).

ومع ذلك، ان حساب مستويات انعدام الأمن الغذائي مع البيانات المجمعة للمحافظات الثلاث يعطي صورة غير دقيقة للأمن الغذائي في الضفة الغربية، بسبب وجود مستويات مختلفة من الثراء بصورة عشوائية. تشهد محافظة رام الله حاليا مستوى جيدا بفضل النمو الاقتصادي وذلك لنجاح البناء والتجارة والقطاعات الاستهلاكية فيها، إلا أن الوضع في محافظة القدس هو أكثر تعقيدا. الفلسطينين الذين يعيشون في المناطق J1 يواجهون تحديات في تأمين فرص العمل، حيث ان عليهم منافسة الإسرائيليين في الحصول على فرص التعليم والعمل (انظر الشكل رقم 4). الفلسطينيون الذين يعيشون في المناطق J2 يواجهون أنواعا أخرى من التحديات، حيث يتم تزويدهم بالحد الأدنى من الخدمات العامة، وغير الكافية في جميع القطاعات، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والتعليم، والصحة، والنقل، والتي لها تأثير سلبي كبير على سبل العيش والرخاء.

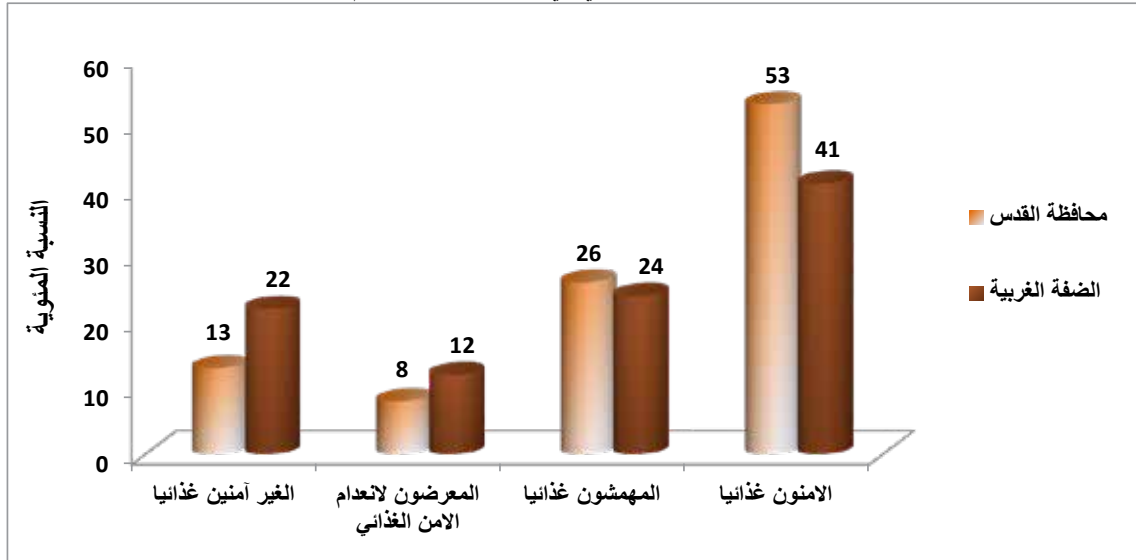
شكل 4: مستويات الامن الغذائي حسب المنطقة في الضفة الغربية، 2012



المصدر: FAO/UNRWA/WFP/PCBS ، 2012

خلال عام 2010، كان هناك 13٪ من الأسر في محافظة القدس تعتبر غير آمنة غذائيا، بالمقارنة مع 22٪ من الأسر في الضفة الغربية (WFP/FAO/PCBS، 2011). هذا الرقم يمثل ما يقرب من 47,274 شخصا غير آمنين غذائيا، مع 29,092 شخصا هم عرضة لانعدام الأمن الغذائي (8٪). بالإضافة إلى ذلك، فإن 94,549 شخصا آمنة بشكل هامشي (26٪)، و فقط 53٪ من سكان المحافظة يعتبرون آمنين غذائيا (انظر الشكل رقم 5). الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في محافظة القدس هي غير قادرة على تأمين دخل كاف لتلبية طعامهم الأساس والمتطلبات غير الغذائية، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود فرص لتوليد الدخل. هذه الأسر تعمل على خفض استهلاكهم من المواد الغذائية من حيث النوعية والكمية.

شكل 5: مستوى الأمن الغذائي في محافظة القدس، لعام 2010



المصدر: WFP/FAO/PCBS ، 2011

ان القيود الجيوسياسية الحالية، والارتفاع الكبير الأخير في أسعار المواد الغذائية، وتقلص الدخل وارتفاع معدلات البطالة، عرضت الاقتصاد المنزلي للخطر، وأدت إلى تراكم الديون الثقيلة على الأسر وخاصة الفقيرة منها، كما أدت أيضا إلى حدوث تغيير في عادات الأكل. فالأسر التي كانت تعتمد على ذاتها في السابق أخذت تقع وبشكل تدريجي في فخ الفقر في ظل غياب توفر فرص العمل. بلغت البطالة 17.8% في القدس في عام 2012 (بالمقارنة مع 19% في الضفة الغربية)، حيث متوسط الأجر اليومي 101.6 شيقل في اليوم للفرد الواحد، مقارنة مع 125 شيقل في عام 2009 (متوسط الأجر اليومي من 85.0 شيقل في الضفة الغربية). من هنا نجد أن معدل البطالة في المحافظة أقل من معدلها في الضفة الغربية، كما أن معدل الأجرة اليومية أيضا أقل من معدل الأجرة اليومية في الضفة الغربية، مما يعني أن الكثير من السكان في المحافظة يعملون ولكن بأجرة قليلة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013 (أ)).

كان متوسط الأجر اليومي عام 2007 أقل في القدس (232 شيقلا) منه في بقية إسرائيل (269.7 شيقل)، ويحصل حوالي 40% من عمال القدس على الحد الأدنى للأجور. لكن متوسط الأجر اليومي للفلسطينيين المقدسين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية كان 137.5 شيقلا عام 2007، أي نصف متوسط الأجر اليومي الإسرائيلي و59% من متوسط الأجر في القدس. وعلاوة على ذلك، بلغ المتوسط السنوي لدخل الفرد بين الاسرائيليين اليهود 23,300 دولار أمريكي عام 2007، أي ثمانية أضعاف متوسط دخل الفلسطينيين في القدس الشرقية (JHS, 2011).

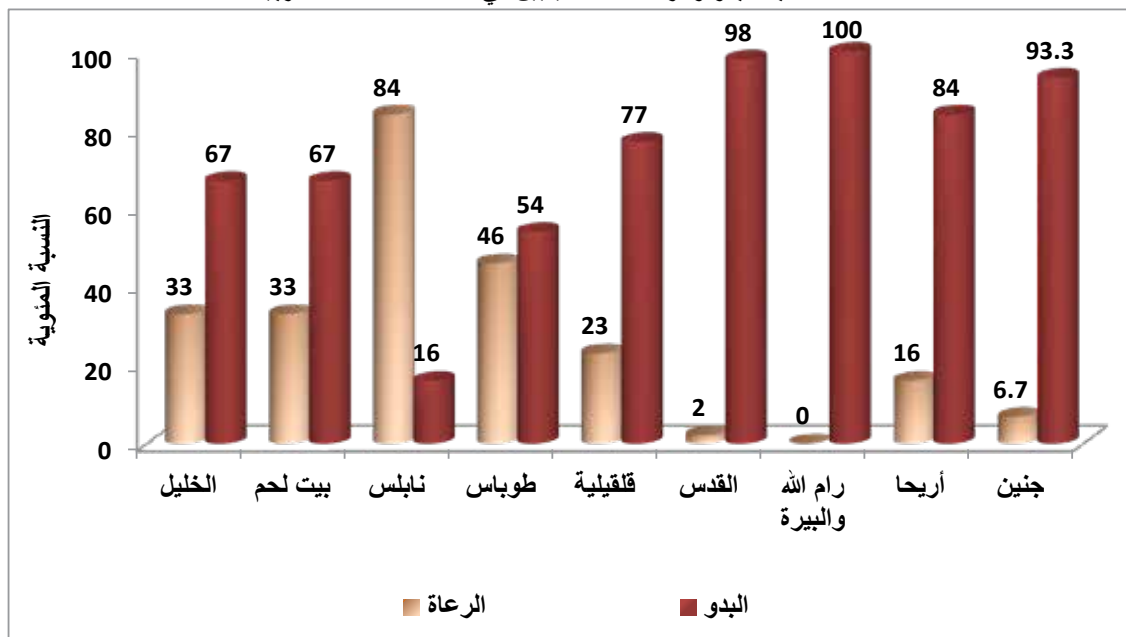
وبالإضافة إلى ذلك، فإن 80.9% من القوى العاملة هي من المستخدمين بأجر، و2% من سكان القدس هم أفراد أسرة لا يتقاضون أجرة (أي ربان البيوت). ونسبة المشاركة في القوى العاملة في القدس هي فقط 37.8% بالمقارنة مع 45.5% في الضفة الغربية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فرق كبير في مستوى الدخل للأسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

وعلاوة على ذلك، أظهر تعداد محافظة القدس الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007، أن متوسط حجم الأسرة (5.2 أشخاص لكل أسرة) بالمقارنة مع غيرها من محافظات الضفة الغربية، حيث ان المتوسط في مختلف أنحاء الضفة الغربية في عام 2007 كان 5.5 أشخاص لكل أسرة. هذا الحجم الكبير للأسرة يزيد من الاستهلاك الغذائي والمصروفات المنزلية للأسرة. وفقا لبيانات برنامج الأغذية العالمي عام 2009، فإن نسبة الفئة الأشد فقرا بلغ 8.2% من مجموع السكان في القدس، ونسبة الأسر التي لديها معدل استهلاك غذائي ضعيف في محافظة القدس بلغ 10.7% في عام 2009، بالمقارنة مع 10.2% في الضفة الغربية (برنامج الأغذية العالمي/ أريج، 2010).

إن جزءاً كبيراً من السكان المتأثرين بشكل خاص من انعدام الأمن الغذائي هم من البدو أو «المجتمعات الرعوية» في مناطق (ج) في محافظة القدس. وقد صدر مؤخراً تقرير عن الأونروا/اليونيسيف يكشف أن تجزئة وتقطيع المجتمعات الرعوية التي تعيش في المناطق (ج) في الضفة الغربية ما يزال مستمراً، وتواجه زيادة في القيود المفروضة على الحركة، مما يحد من وصولها إلى المراعي وموارد المياه الطبيعية. إن الاحتلال الإسرائيلي، والتوسع في المستوطنات غير الشرعية، وتشريد المجتمعات الفلسطينية على مدى العقد الماضي، مقرونة بظروف الجفاف، أجبرت البدو والمجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) إلى الاعتماد على العلف وشراء مياه الصهاريج، الأمر الذي يزيد من أعباء العيش والذي لا يمكن تحملها. مما يجعل مستويات العيش مهددة، ويجعل الأسر تكافح من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية (الأونروا، اليونيسيف، 2010). إن كلا من الرعاة والبدو هم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من غيرهم، وذلك بسبب انخفاض نوعية طعامهم الرئيس وقلة مصادر الدخل، بسبب المشاكل المتعلقة بالصراع، والازمات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (منظمة الأغذية والزراعة الدولية/ الأونروا/ برنامج الأغذية العالمي/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

ونظراً للعدد الكبير من البدو والمجتمعات الرحل التي تخرج من القدس، وخاصة من منطقة (ج) التي تقع ضمن وادي الأردن، فإن ذلك يشكل مشكلة كبيرة تواجه المواطنين الفلسطينيين المحليين في هذه المنطقة. الشكل رقم 6، يبين النسبة المئوية من البدو والرعاة الفلسطينيين على مستوى المحافظة، ويبين مقارنة بين القدس ومناطق أخرى في الضفة الغربية.

شكل 6: نسبة البدو والرعاة الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية



المصدر: الأونروا/اليونيسيف، 2010

انخفض انعدام الأمن الغذائي بين الأسر من المنطقة (ج) 24% في عام 2011 إلى 20% في عام 2012. أكثر من الربعين الأخيرين من عام 2012، ويظهر مسح القوى العاملة الجهاز المركزي للإحصاء في الضفة الغربية نمو العمالة في وظائف في إسرائيل والمستوطنات ما يقدر بنحو 6,500 نسمة. التالية الاتجاهات القوى العاملة، تشير البيانات SEFSec أن حصة المنطقة (ج) أبواب الأسر العاملين في إسرائيل نمت 15%-25% بين عامي 2011 و 2012. العمالة في إسرائيل والمستوطنات لمناطق A / B رؤساء الأسر أقل من المنطقة (ج) ، في 8% فقط. انعدام الأمن الغذائي يتناقض في المنطقة (ج)، وأرباب الأسر والحصول على العمل في إسرائيل والمستوطنات (FAO / الأونروا / برنامج الأغذية العالمي / الجهاز المركزي للإحصاء، 2012).

إن تكرار الصدمات والازمات وتآكل استراتيجيات المواجهة دفع هذه الأسر إلى مرحلة انعدام الأمن الغذائي المزمن، أو نحو مستويات أكثر حدة من انعدام الأمن الغذائي. إن تآكل سبل العيش تجبر الأسر التي لديها انعدام

الأمن الغذائي الى استخدام آليات التكيف السلبية مثل تخفيض في كمية الأغذية المستهلكة وتحولات تدريجية في الوجبات الغذائية (النباتية والحيوانية من المنتجات إلى سلع الكربوهيدرات منخفضة التكلفة).

ان الفلسطينين وبشكل متزايد يجبرون على الاعتماد على آليات التعامل السلبية في كفاها ضد الفقر وعدم الاستقرار، بالإضافة الى انخفاض الدخل وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما اضطر الأسر الفقيرة لتغيير أنماط الاستهلاك الغذائي لديها. حيث ان 31.3% من سكان محافظة القدس اجبرت على خفض النفقات الغذائية كاستراتيجية رئيسة للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي، مما اضطر هذه العائلات لشراء سلع غذائية بكمية أقل وبأسعار أرخص (WFP/FAO/PCBS، 2009). حيث اعتمد السكان استراتيجيات الحد من الغذاء، والحد بشكل رئيس من كمية اللحوم المستهلكة بنسبة لدى 58.6% في محافظة القدس. وقد اختار كثير من الأسر (33.5%) في القدس استهلاك كميات أقل من الطعام كاستراتيجية للتأقلم مع نقص الدخل وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى لو كانت استراتيجيات التأقلم هذه قابلة للعكس (على سبيل المثال، التحول إلى الطعام الأقل تفضيلاً، ولكنه الأرخص، وخفض كمية الأغذية المستهلكة، والتخلي عن نفقات الصحة أو التعليم، وشراء المواد الغذائية عن طريق الدين)، فإن لها تأثير سلبي على الحياة وسبل العيش، من خلال الحصول على أقل رعاية صحية وغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الفلسطينين يعتمدون على المساعدات الدولية أو الوطنية كحل لحدوث انعدام الأمن الغذائي، وهذه المساعدات الإنسانية لا تساعد الفلسطينين على أن يكونوا قادرين على إنتاج وتنفيذ أساليب خاصة بهم لمكافحة ندرة المواد الغذائية و/أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية من أجل التغلب وبصورة طويلة الأجل على حالة انعدام الأمن الغذائي؛ وخصوصاً في القدس، حيث وجد أن 18.4% من الأسر تلقت شكلاً من أشكال المساعدة في عام 2009، منها 66.7% مساعدات على شكل مواد غذائية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ برنامج الأغذية العالمي/ منظمة الأغذية والزراعة الدولية، 2009).

ونتيجة لذلك، فإن الأطفال هم أكثر أفراد المجتمع تضرراً من سوء التغذية. كما أن سوء الأحوال البيئية قد تزيد فرص الإصابة بالأمراض، وتساهم أيضاً في زيادة الأمراض الناتجة عن نقص العناصر الغذائية. بالإضافة إلى عوامل أخرى تشمل البطالة، سوء الحالة الاقتصادية، وتغيرات في أنماط الاستهلاك الغذائي للأسر، وانخفاض استهلاك المنتجات الحيوانية، الخضروات والفاكهة، مما يسهم في انخفاض كمية المعادن والفيتامينات المتناولة. إن سوء التغذية للأفراد يمكن أن ينتج عنه حالات نقص المغذيات الدقيقة (كالمعادن والأملاح) لدى الأطفال الصغار، والتي تؤدي إلى تأخير النمو. وفقاً لذلك، فقد تبين أن فقر الدم¹⁶ الناتج عن نقص عنصر الحديد ظهر لدى حوالي 45.3% من الأطفال (الذين أعمارهم أقل من ثلاث سنوات) ولدى 42.6% من النساء الحوامل في محافظة القدس، مقارنة مع 46.6% و29.2%، على التوالي في الضفة الغربية (وزارة الصحة الفلسطينية، 2013).

16 فقر الدم هو حالة يكون فيها الهيموغلوبين أقل من طبيعي، والبدل الغذائي الموصى به من الحديد في اليوم هو 5 مغ و10 مغ للنساء وللرجال على التوالي.

الفقر في مدينة القدس

شهد عام 2011 وصول 360,000 فلسطيني من سكان مدينة القدس (38% من مجموع سكان المدينة) الى مستوى مرتفع من الفقر، حيث تم تقييم ما يقارب 64% من السكان الفلسطينيين و73% من الأطفال بأنهم يعيشون تحت خط الفقر (عليان، نسرين وآخرون، 2012).

ان السبب الرئيس لهذا الفقر هو قلة فرص التوظيف، النظام التعليمي المستنزف، وعدم وجود البنية التحتية المادية والاقتصادية، حيث وصلت معدلات البطالة إلى 40% بين الرجال الفلسطينيين، و85% بين النساء الفلسطينيات (عليان، نسرين وآخرون، 2012). تحتوي المدينة على نسبة عالية غير عادية من الأشخاص الذين يعملون في القطاع العام، ولا سيما في مجال التدريس، حيث ان قطاع الخدمة العامة سيئ نسبيا من حيث الرواتب. بالإضافة إلى ذلك، فان أنواع الوظائف المتاحة والرواتب المدفوعة للأنواع المختلفة من الوظائف محدودة في مدينة القدس، ويعزو العديد من المعطلين الموقوف إلى التمييز الحاصل لصالح الإسرائيليين والذي يساهم في هذا الوضع، جنبا الى جنب مع عامل الاكتظاظ وسوء النظام التعليمي. وتجدر الإشارة أيضا الى ان 40% من الطلاب لا يكملون 12 سنة من الدراسة، وعدد قليل جدا من الطلاب فقط يحاولون التقدم لامتحانات البجروت الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص حاد في برامج ما قبل المدرسة البلدية للأمهات الذين يرغبون في العمل، وايضا نقص في القوى العاملة في مكاتب الرفاه في القدس الشرقية.

وسبب آخر للفقر هو جدار الفصل العنصري والذي يفصل بشكل فعلي القدس الشرقية عن الضفة الغربية. «بسبب الحواجز، انتقلت القدس الشرقية من كونها مركزا حضريا يوفر الخدمات والفرص لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، إلى كونها مدينة محدودة ذات امكانية محدودة جدا للوصول اليها.»

وأخيرا، فإن الوضع القانوني لمدينة القدس هو سبب آخر لمحنة سكانها الفلسطينيين: «قانونيا وسياسيا وعمليا، تميز اسرائيل بوضوح بين أراضي القدس الشرقية التي تم ضمها بحكم الأمر الواقع وبين السكان الفلسطينيين حيث تحرمهم من الكثير من الحقوق. فعلى سبيل المثال، ما يقارب 90% من شبكات الصرف الصحي والطرق والأرصفة توجد في المنطقة الغربية من المدينة لاستخدام السكان اليهود. ومنذ عام 1967، لم يخطط المسؤولون الاسرائيليون لإنشاء اية أحياء عربية جديدة في القدس الشرقية، بالإضافة الى تصاريح البناء غالية الثمن والتي يصعب الحصول عليها، وايضا المرافق غير المرخصة والمهددة بالهدم.» (Jerusalem Quarterly، 2008)

الجزء الثالث
الواقع الزراعي والبيئي في محافظة القدس

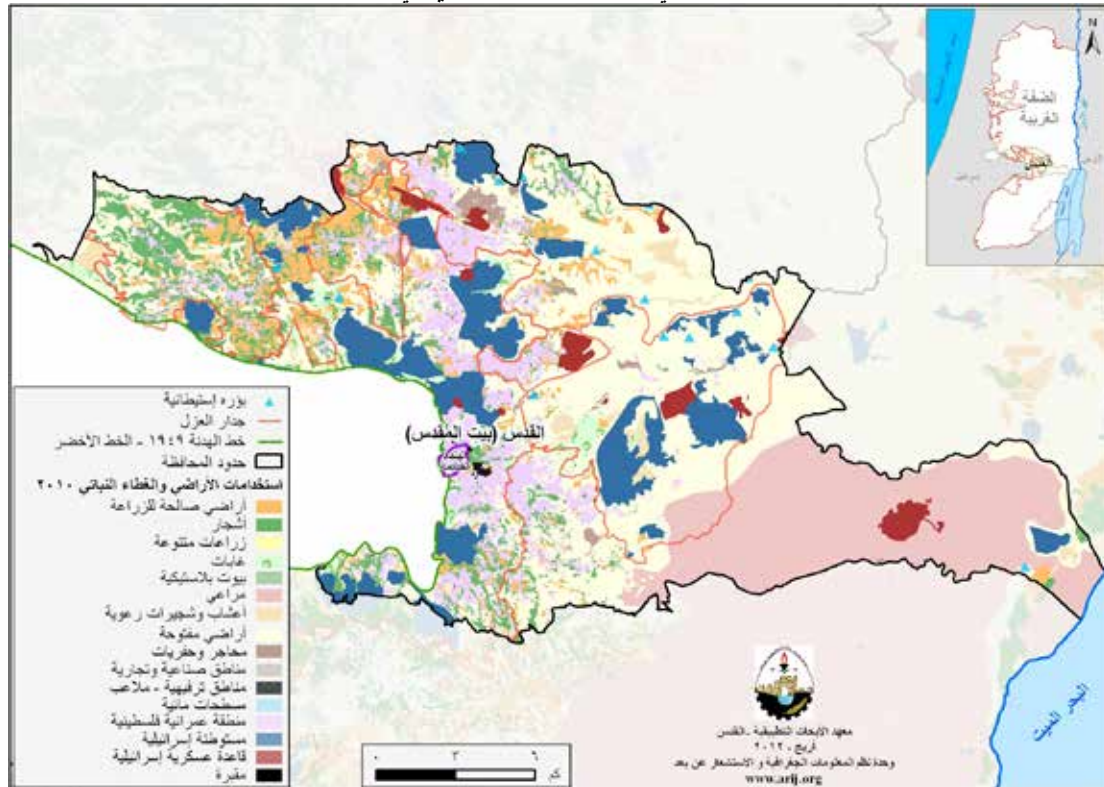
1.3 استعمالات الأراضي والغطاء النباتي

يخدم القطاع الزراعي الفلسطيني حوالي 3.8 مليون نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (أ))، من خلال دوره الهام في الاقتصاد الفلسطيني، فهو مصدر رئيس للغذاء في فلسطين. وفي السنوات الأحد عشر الماضية ونتيجة للإجراءات والممارسات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أواخر عام 2000، اثبت القطاع الزراعي بأنه الملاذ الآمن الذي يلجأ إليه المواطنون في حالات الطوارئ والأزمات. إن الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الانتفاضة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، والقيود المفروضة على الاقتصاد وسوق العمل وحرية التنقل، أدت إلى زيادة الفقر والفقير المدقع وبشكل واسع على مستوى المنطقة. نتيجة لذلك، فإن الزراعة كانت العلاج لهذه المشاكل، من خلال زراعة الفلسطينيين للمحاصيل الغذائية التي يحتاجونها والتي تجنبهم الوقوع في براثن الفقر أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

بناء على المسح الميداني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة في الأونة الأخيرة (2011)، فإن المساحة الزراعية الإجمالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبلغ 1,207,061 دونما، منها 1,105,146 دونما في الضفة الغربية، و101,915 دونما في قطاع غزة.

في عام 2011، بلغت نسبة الأيدي العاملة (ذكورا وإناثا) في قطاع الزراعة في محافظة القدس 2.6% من مجموع الأيدي العاملة، في حين بلغ المعدل 12.8% على مستوى الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 (د)). وبالتالي تتضح أهمية قطاع الزراعة في محافظة القدس ودوره في استيعاب الأيدي العاملة، وتقديم الحلول الغذائية للأسر المحتاجة والتجمعات في المحافظة. وتقدر المساحة الإجمالية لمحافظة القدس بحوالي 344,452 دونما، منها 51,076 دونما هي أراض زراعية، مقسمة إلى 26,888 دونما محاصيل دائمة، و24,170 دونما محاصيل موسمية، و18 دونما زراعة محمية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2011 (أ)) (انظر الجدول رقم 20، والخريطة رقم 7). تدرك السلطة الوطنية الفلسطينية والمانحون الدوليون الرئيسيون أهمية القطاع الزراعي وما يلعبه في دعم الاقتصاد الفلسطيني على المستوى الوطني والفردي، لذا وضعت مؤخرا خطة التنمية الوطنية للسنوات 2011، 2012، و2013. يأتي هذا ضمن رؤية «إقامة الدولة وبناء مستقبلنا»، حيث تم تعريف القطاع الزراعي بأنه «قطاع الزراعة والتنمية الريفية»، مع تخصيص ميزانيات (من مجموع نفقات التنمية) للسنوات 2011، 2012 و2013 بمبلغ 34.2، 60.7، و83.0 مليون دولار أمريكي على التوالي.

خريطة 7: استعمالات الأراضي وجدار الفصل العنصري في محافظة القدس 2010



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012 (أ)

جدول 20: استعمالات الأراضي والغطاء النباتي في محافظة القدس، 2010

نوع استعمالات الأراضي والغطاء النباتي	المساحة (دونم)*
الأراضي الزراعية	51,076
مناطق ترفيهية - ملاعب	71
غابات	6,885
مناطق صناعية وتجارية	961
برك مائية	14
محاجر وحفريات، مكبات نفايات، ومنشآت	4,021
الأراضي المفتوحة	124,954
المراعي	61,416
أعشاب وشجيرات رعوية	10,422
مقابر	332
قواعد عسكرية إسرائيلية	7,275
مستوطنات إسرائيلية	40,288
بؤر استيطانية إسرائيلية	85
مناطق عمرانية فلسطينية	34,257
منطقة جدار الفصل العنصري	2,395
المساحة الكلية	344,452

* دونم = 1000 م² = 0.1 هكتار.

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012 (أ)

بالنسبة لمصادر مياه الري المستخدمة في ري المحاصيل الإنتاجية والأنشطة الزراعية الأخرى، فإن محافظة القدس تعاني من مشاكل حادة في وفرة مياه الري وتقنيات الزراعة الأخرى من بين محافظات الضفة الغربية وغزة. جدول رقم 21، يبين تفاصيل عدد الحيازات النباتية والمختلطة في المحافظة حسب المصدر الرئيس للري.

جدول 21: عدد الحيازات النباتية والمختلطة في محافظة القدس حسب المصدر الرئيس للري، 2010/2009

عدد الحيازات النباتية والمختلطة	المصدر الرئيس للري
1,833	بعلية
6	بئر جوفي
-	سيول ووديان جانبية
-	بئر نزاز
9	برك وخزانات وبئر تجميع
1	ينابيع
29	الشبكة العامة
5	تنكات
-	مصادر أخرى
51	غير مبين
84	أكثر من مصدر
2,018	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

ويبين المسح الزراعي الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010 أن هناك 2,983 من الحيازات الزراعية في محافظة القدس في عام 2010. ويبين الجدول رقم 22، أنواع الحيازات الزراعية حسب الغرض.

جدول 22: عدد الحيازات الزراعية في محافظة القدس حسب الغرض الرئيسي للإنتاج والنوع، 2010/2009

المجموع	الغرض الرئيسي من إنتاج ونوع الحيازة								
	للاستهلاك المنزلي			للبيع			غير مبيّن		
	حيوان	نبات	مختلط	حيوان	نبات	مختلط	حيوان	نبات	مختلط
2,983	1,639	526	196	89	416	53	40	23	1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

تستخدم غالبية الحيازات الزراعية للاستهلاك المنزلي (79.15%)، بينما تستخدم 18.7% للإنتاج التجاري، لذلك، تلعب الزراعة دوراً في تحقيق الأمن الغذائي أكبر من زيادة الفرص الاقتصادية لمجتمعات محافظة القدس.

وقد يعود سبب هيمنة هذا النوع من الإنتاج الزراعي أيضاً إلى نقص الأراضي المتاحة للمشاريع الزراعية التنموية الربحية واسعة النطاق؛ حيث أن الكثير من هذا هو نتيجة لسياسات الأراضي الإسرائيلية. وبين تقرير خاص قام به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (2011) حول الصعوبات التي يواجهها سكان محافظة القدس، أن «أحياء الضفة الغربية وضواحي القدس الشرقية قد قطعت صلاتها الوثيقة السابقة مع المراكز الحضرية، بما رافقها من عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة. كما يفصل الجدار أيضاً المجتمعات الريفية عن أراضيها في مناطق القدس النائية، مما أدى إلى إعاقة وصول المزارعين وانخفاض الإنتاج الزراعي وسبل العيش» (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2011). وعلى الرغم من أن تقسيم الأراضي يؤثر سلباً على فرصة إنتاج زراعي واسع النطاق، فإن له أيضاً تأثيراً ملحوظاً على سبل العيش الفردية والعائلية. إن العديد من إجراءات «الفصل، والهدم والتقسيم ومصادرة الأراضي» التي تقوم بها إسرائيل تؤثر سلباً على الزراعة وسبل العيش.

وتبين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن غالبية الحيازات الزراعية في القدس هي صغيرة في حجمها، حيث أن 84% من الحيازات هي أصغر من 10 دونمات (انظر الجدول رقم 23).

جدول 23: مساحة الحيازات الزراعية في محافظة القدس، 2010

عدد الحيازات الزراعية	حجم الحيازة الزراعية (بالدونم)
1,679	حتى 2.99
525	3 – 5.99
290	6 – 9.99
276	10 – 19.99
84	20 – 29.99
48	30 – 39.99
25	40 – 49.99
12	50 – 59.99
7	60 – 69.99
8	70 – 79.99
29	+ 80
2,983	المجموع
6.45	متوسط حجم الحيازة (دونم)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

2.3 الأنشطة الزراعية

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في فلسطين، فضلاً عن كونها جزءاً من التاريخ والثقافة والهوية الفلسطينية. وقد أصبحت الزراعة رمزاً للشعب الفلسطيني من أجل حماية أرضه من المصادرة، وهذا

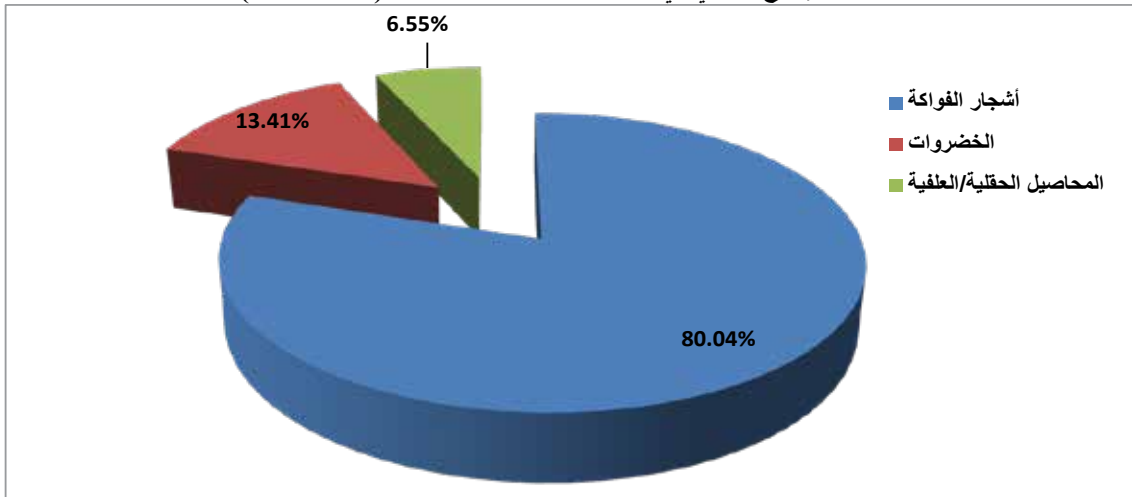
القطاع يستوعب أيضا عمالا من القطاعات الأخرى خلال الصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية. تشكل محافظة القدس 1.61% من قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)).

بالإضافة إلى ذلك، تختلف الأنشطة الزراعية التي تمارس في محافظة القدس حسب المنطقة، إلا أنه وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الإنتاج النباتي (بشقيه البعلي والمروي)، والإنتاج الحيواني.

1.2.3 الإنتاج النباتي

تصنف المزروعات في فلسطين إلى أشجار الفاكهة، الخضروات، والمحاصيل الحقلية والعلفية. ووفقا لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008/2007، بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في محافظة القدس 23,357 دونما (3,165 دونما هي محاصيل حقلية و397 دونما هي خضروات و19,795 دونما هي أشجار فاكهة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)).

شكل 7: الإنتاج النباتي في محافظة الإحصائيات- القدس (2008/2007)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)

على الرغم من كونها واحدة من أكبر المراكز السكانية بين المحافظات الفلسطينية، إلا أنه من حيث الإنتاج النباتي الزراعي، تملك القدس أصغر المساحات المزروعة. حيث يشكل الإنتاج النباتي في محافظة القدس 1.38% من المجموع الكلي للأراضي المزروعة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، و1.26% من كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبشكل إنتاج أشجار الفاكهة الغالبية العظمى من زراعة النباتات في القدس، والتي تشكل 84.75% من مساحة الإنتاج النباتي في المحافظة (انظر الشكل رقم 6). وبالمقارنة مع النتائج على مستوى الوطن لعام 2008/2007، تشكل أشجار الفاكهة 63.2% من المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية، بينما تشكل الخضراوات والمحاصيل الحقلية 10.1% و26.7% من المناطق الفلسطينية المزروعة، على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)).

أظهرت نتائج «التعداد الزراعي» الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2010/2009 (صفحة 82) أن المساحة الإجمالية للإنتاج النباتي في المحافظة قد انخفضت بنسبة 54.17% ليصل إلى 10,704.50 دونم مقارنة مع 2008/2007؛ ممثلاً انخفاضاً مقداره 45.8% في المساحات المتاحة لزراعة المحاصيل والأعلاف الحقلية، أي بزيادة قدرها 90.9% في مناطق زراعة الخضار، وانخفاض مقداره 58.41% في مناطق زراعة الأشجار البستانية. وهناك انخفاض مقلق في كمية الأراضي المتاحة لإنتاج الأشجار والمحاصيل الحقلية، والذي يجب معالجته عن طريق عدد من الأطراف من أجل الحفاظ على التراث الزراعي للتجمعات الفلسطينية في القدس، ودورها في تأمين سبل المعيشة والأمن الغذائي.

أما من حيث الأساليب المستخدمة في الإنتاج النباتي في المحافظة، فاعتباراً من 2008/2007، تم زراعة الغالبية العظمى من المساحات المزروعة زراعة بعليّة (99.66%). لقد بلغ إجمالي الإنتاج النباتي (5,709 أطنان) بقيمة مقدارها \$ 0005,051. وسجلت محافظة القدس أدنى الأرقام من قيمة المنتجات من الزراعة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بعائدات قدرها 0.607% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)). وبالمقارنة مع أرقام من العام الزراعي 2000/1999، فإن الأرقام من عام 2008/2007 تظهر زيادة قدرها حوالي 6.16% من إجمالي المساحة المزروعة، وانخفاض مقداره 23.8% في إجمالي الإنتاج، وانخفاض مقداره 16.2% في إجمالي قيمة الإنتاج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و 2009 (ج)).

التغيرات في مساحة الأراضي المزروعة (سلسلة زمنية)

تهيمن الزراعة البعلية إلى حد كبير على القطاع الزراعي في القدس؛ حيث تشكل ما يقارب 99.66% من المساحة المزروعة في عام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

كان مجموع القيمة المضافة¹⁷ الإجمالية للإنتاج الزراعي في القدس \$ 10,260,000 لعام 2008/07، أي ما يعادل 1.17% من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية خلال العام نفسه والتي بلغت 876,200,000 دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)).

إنتاج أشجار الفاكهة

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في محافظة القدس عام 2008/2007، حوالي 19,795 دونماً، منها 5.3% أشجار غير مثمرة. تشكل مساحة أشجار الفاكهة البعلية 100% في المحافظة. وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالي 4,277,000 دولار أمريكي، وهي تشكل 2.0% من المجموع الإجمالي لقيمة الإنتاج في أنحاء الضفة الغربية و1.62% في الأراضي الفلسطينية خلال العام نفسه. وقد شكلت الإيرادات من إنتاج أشجار الفاكهة 84.67% من مجموع إيرادات الإنتاج النباتي في القدس في عام 2008/2007.

وفيما يتعلق بكمية الإنتاج، فقد بلغ إجمالي إنتاج أشجار الفاكهة المزروعة في المحافظة حوالي 4,569 طنًا. وتحتل زراعة الزيتون 47.82% من مساحة الأشجار المثمرة في محافظة القدس، تليها مساحة العنب حيث تشكل 30.64% (انظر الجدول رقم 20). بينما شكلت بقية الإنتاج كميات صغيرة من مختلف أنواع الفاكهة، منها التفاح، البرقوق، الدراق، اللوز اليابس واللوز الفرك. وبالمقارنة بالعام 2000/1999، هناك ارتفاع بنحو 20.3% في إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة¹⁸ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002)، وانخفاض قدره 27.9% (1769 طنًا) في إنتاج أشجار الفاكهة في القدس، وانخفاض في قيمة الإنتاج الإجمالي في عام 2000/1999. وبالمقارنة بين المجموع السنوي في عام 2000/1999 الذي بلغ حوالي 5,574,000 دولار أمريكي والمجموع السنوي في عام 2008/2007، والذي بلغ 4,277,000 دولار أمريكي، كان هناك انخفاض في قيمة إنتاج أشجار الفاكهة في القدس قدره 23.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002).

بالإضافة إلى ذلك، تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن هناك انخفاض عام مقداره 17.4% في قيمة إنتاج أشجار الفاكهة في الفترة من 2000/1999 م حتى 2008/2007 في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

يبين الجدول رقم 24، أن أشجار الزيتون وأشجار العنب هي الأكثر زراعة في محافظة القدس، وزراعة جميع أشجار الفاكهة هي زراعة بعليّة.

17 من أجل إعداد هذا التقرير تم حساب القيمة المضافة بناء على السنة الزراعية والتي تمتد من تاريخ 1/10/2007 وحتى تاريخ 30/9/2008 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (د)).

18 من 16,453 دونماً في 1999/2000 وحتى 19,795 دونماً في 2007/2008.

جدول 24: المساحة، الإنتاجية، وإنتاج أشجار الفاكهة المختلفة في محافظة القدس، حسب نوع المحصول للعام الزراعي 2008/2007

نوع المحصول	مثمر				غير مثمر		المساحة الكلية	الإنتاج
	مروي		بعلي		المساحة المروية	المساحة البعلية		
	المساحة الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة				
زيتون	-	-	120	11,664	-	503	12167	1400
عنب	-	-	619	3,530	-	102	3,632	2,185
برقوق	-	-	300	2,607	-	185	2,792	782
تين	-	-	300	407	-	21	428	122
لوز يابس	-	-	80	277	-	37	314	22
المشمش	-	-	220	98	-	120	218	22
خوخ (دراق)	-	-	250	70	-	60	130	18
لوز فرك	-	-	150	65	-	16	81	10
تفاح	-	-	300	26	-	7	33	8
المجموع				18,744		1,051	19,795	4,569

المساحة (دونم)، الإنتاجية (كغم/دونم)، الإنتاج (طن)
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

إنتاج الخضروات

بلغ مجموع المساحة المزروعة بالخضروات في محافظة القدس عام 2008/2007، حوالي 397 دونما، حيث تشكل 0.213% و0.283% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات في الأراضي الفلسطينية وفي الضفة الغربية لنفس العام، على التوالي، كما ان معظم المساحات المزروعة بالخضروات في المحافظة هي زراعات بعليّة (82.3%)، بينما شكلت الزراعة المروية 17.6% من المساحات المزروعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الخضروات، على مستوى المحافظات، الإنتاج النباتي الأصغر في الأسواق الزراعية في القدس، حيث تشكل فقط 0.11% من الإنتاج الكلي للخضار في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)). وقد بلغ إجمالي الإنتاج من الخضروات 766 طنا عام 2008/2007، وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالي 527,000 دولار أمريكي، والتي شكلت حتى اليوم القيمة الأقل من العائدات الناتجة في أي من المحافظات الفلسطينية في إنتاج الخضار، ممثلة 0.114% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة (0.163% في الضفة الغربية) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)).

وبالمقارنة بالعام 2000/1999، كان هناك انخفاض قدره نحو 50.3% في إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات، وزيادة في الإنتاج الكلي مقداره 73.3%¹⁹ وايضا زيادة مقدارها 90.2% في قيمة الإنتاج الكلي. قد تظهر هذه التغييرات في البداية وكأنها غير متناسقة، بالنظر إلى أن الزيادة الكبيرة في قيمة وكمية الإنتاج حدثت بالتزامن مع الانخفاض الملحوظ في مساحة الأرض. ومع ذلك، يمكن فهم هذه الأرقام على نحو أفضل عند اخذ التغييرات في أساليب الزراعة المستخدمة بالاعتبار. في العام الزراعي 2000/1999، تم استخدام أسلوب الزراعة المفتوحة في كل المناطق المستخدمة لزراعة الخضار، وفي 2008/2007 أدخلت أساليب البيوت البلاستيكية، مما سمح لدخول الإنتاج على نطاق أوسع إلى مناطق الأراضي الصغيرة. وفي 2008/2007 شكل أسلوب البيت البلاستيكي 100% من إنتاج الخيار و74.25% من زراعة البندورة (وهما من أنواع الخضروات ذات أكبر معدل إنتاج في المحافظة).

وفيما يخص الزيادة غير المتناسبة والواضحة في قيمة الإنتاج (73.3%)، اظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك زيادة عامة مجموعها 94.63% في قيمة الخضار خلال الفترة من 2000/1999 م وحتى 2007/8 في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

19 بالرغم من ذلك يجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة نسبية، نسبة إلى كميات الإنتاج الصغيرة (442 طن في عام 1999/2000 إلى 766 طنا في عام 2007/2008).

وتعتبر محاصيل البندورة والخيار والكوسا والقرنبيط والسبانخ محاصيل الخضروات الرئيسية في المحافظة. وتمثل البندورة والخيار الخضار ذات أعلى معدلات الإنتاج (56.26% و15.66% من إجمالي إنتاج الخضار في المحافظة، على التوالي). جدول رقم 25، يبين إنتاج الخضروات في محافظة القدس.

جدول 25: المساحة، الإنتاجية، وإنتاج الخضروات في محافظة القدس، حسب نوع المحصول للعام الزراعي 2008/2007

الإنتاج	المساحة الكلية	أنفاق أرضية		أنفاق فرنسية		بيوت بلاستيكية		مروي		بعلي		نوع المحصول
		الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	
66	132	-	-	-	-	-	-	-	-	500	132	فقوس
431	92	-	-	-	-	20,000	16	3000	29	500	47	بندورة
31	64	-	-	-	-	-	-	800	13	400	51	كوسا
50	33	-	-	-	-	-	-	-	-	1,500	33	سبانخ
58	29	-	-	-	-	-	-	-	-	2,000	29	قرنبيط
7	20	-	-	-	-	-	-	-	-	350	20	يقطين
3	15	-	-	-	-	-	-	-	-	200	15	بامية
120	12	-	-	-	-	10,000	12	-	-	-	-	خيار
766	397						28		42	-	327	المجموع

المساحة (دونم)، الإنتاجية (كغم/دونم)، الإنتاج (طن)
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

إنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية

في الموسم الزراعي 2008/2007، كانت غالبية الأراضي (99.7%) المستخدمة لإنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية تعتمد على الزراعة البعلية، حيث بلغت مساحة الأراضي المستخدمة لإنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية 3,165 دونما، بينما بلغت كمية الإنتاج 374 طنا (أقل كمية إنتاج بين جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وقيمة إجمالية قدرها \$ 247,000. وتشكل قيمة الإنتاج هذه حوالي 0.35% من إجمالي إنتاج المحاصيل الحقلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، و0.233% من الإنتاج الكلي الفلسطيني للعام الزراعي نفسه (2008/2007).

وبالمقارنة للعام 2000/1999، كان هناك انخفاض قدره 33.4% في إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية، وانخفاض قدره حوالي 47.5% في إجمالي الإنتاج، وارتفاع قدره 35.7% في إجمالي قيمة الإنتاج. ويمكن تفسير هذه الإحصاءات بالارتفاع العام في قيمة هذا الإنتاج منذ عام 2000/1999، حيث ارتفعت أيضا قيمة المحاصيل الحقلية وإنتاج الأعلاف في الأراضي الفلسطينية بمقدار 52.36% بين عامي 2000/1999 و2008/2007.

ويشكل إنتاج محصول القمح نسبة 73.79% من إجمالي الإنتاج الزراعي من المحاصيل الحقلية والعلفية في المحافظة، يليه الشعير والذي يشكل 16.58% (انظر الجدول 26). أما من حيث معدل إنتاج المحاصيل على الصعيد الوطني، شكلت زراعة القمح في القدس في العام 2008/2007 نسبة 0.867% من إجمالي إنتاج القمح في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام نفسه، بينما شكل الشعير نسبة 0.636% من الإنتاج.

جدول 26: المساحة، الإنتاجية، وإنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية المختلفة في محافظة القدس، حسب نوع المحصول للعام الزراعي 2008/2007.

المحصول	بعلي		مروي		الإنتاج	المساحة الكلية
	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية		
قمح	2,123	130	-	-	276	2,123
شعير	621	100	-	-	62	621
كرسنة	130	40	-	-	5	130
بيقيا	111	20	-	-	2	111
حمص	80	50	-	-	4	80
فول	55	60	-	-	3	55
عدس	35	50	-	-	2	35
ذرة بيضاء	-	-	2,000	5	10	5
البصل	-	-	2,000	5	10	5
المجموع	3,155	-	10	-	374	3,165

المساحة (دونم)، الإنتاجية (كغم/دونم)، الإنتاج (طن)
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

2.2.3 إنتاج الثروة الحيوانية

بلغ إجمالي إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة القدس خلال العام الزراعي 2008/2007، حوالي 1,580 طناً من اللحوم البيضاء والحمراء، 6,309 طناً من الحليب، 11 مليون بيضة، و3 طن من العسل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)). وقد بلغ إجمالي قيمة إنتاج الثروة الحيوانية في محافظة القدس خلال العام الزراعي 2008/2007، حوالي 16,965,000 دولار أمريكي، بارتفاع قدره 47.05% عما كان عليه في العام 2000/1999. أما نسبة مساهمة هذه القطاعات في قيمة الإنتاج الحيواني الإجمالي في محافظة القدس، فكانت على النحو التالي: 54.18% من اللحوم، 38.17% من منتجات الحليب، و6.16% من البيض، و0.19% من العسل و1.27% من الحيوانات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إنتاج للأسمك في محافظة القدس.

وبالمقارنة بالعام 2000/1999، كان هناك ارتفاع في إجمالي قيمة الإنتاج بنسبة 47.05% من قيمة الإنتاج الإجمالي من الثروة الحيوانية. وارتفعت قيمة اللحوم الحمراء المختلفة (الماعز والأغنام، والأبقار) بنسبة 45.8%، بينما انخفضت قيمة لحوم الدجاج بنسبة حوالي 93.9%. وخلال الفترة الزمنية نفسها، زادت قيمة إنتاج الحليب (الماعز والأغنام، والأبقار) بمقدار 132.9%، في حين أن قيمة إنتاج البيض والعسل زادت بنسبة 130.9% و106.25% على التوالي.

كما ارتفعت قيمة الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية من \$ 350,483,000 في 2000/1999 إلى \$ 534,683,000 في 2008/2007.

حساب القيمة المضافة لقطاع الثروة الحيوانية في القدس:

تضمن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعداده الزراعي الأخير عملية حسابية للقيمة المضافة لمختلف القطاعات الزراعية (الحيوانية والنباتية والخضروات وغيرها). وقد حسبت تكاليف القيمة المضافة لكل من «استهلاك الوسيط» و«الإنتاج» الكلي. كان حساب القيمة المضافة للسنة الزراعية 2008/2007 لقطاع الثروة الحيوانية في محافظة القدس على النحو التالي:

I. الاستهلاك الوسيط = \$ 10,224,000

II. قيمة الإنتاج = \$ 16,965,000

إنتاج الأبقار

بلغ عدد الأبقار في محافظة القدس خلال العام الزراعي 2008/2007، حوالي 733 رأساً من مختلف السلالات والأعمار، وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالي من الحليب واللحوم حوالي 2,046,000 دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)) وبالمقارنة بالعام 2000/1999، كان هناك ارتفاع بنحو 146% في العدد الإجمالي للأبقار، وارتفاع قدره 233.8% في القيمة الإجمالية للأبقار منذ 2000/1999 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و2009 (ز))، لا يعتبر إنتاج الأبقار بالمقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المحافظة، صناعة هامة وكبيرة في المحافظة، لأنه يشكل فقط 12.1% من إجمالي الإنتاج الحيواني في المحافظة، و2.3% فقط من مجموع إنتاج الأبقار في الأراضي الفلسطينية. الجدول رقم 27، يبين مقارنة بين مجموع أعداد وأنواع الأبقار في محافظة القدس مع أعدادها في الأراضي الفلسطينية.

جدول 27: مقارنة بين مجموع أعداد وأنواع الأبقار في محافظة القدس مع أعدادها في الأراضي الفلسطينية

المجموع الكلي	الأبقار البلدية					الأبقار الهولندية (فرزيان)				
	أبقار	عجول	عجلات	ثيران	المجموع	أبقار	عجول	عجلات	ثيران	المجموع
733	-	-	-	-	-	404	171	158	-	733
32,986	2,910	918	638	185	4,651	16,504	7,141	4,310	380	28,335

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

إنتاج الأغنام والماعز

بلغ إجمالي عدد الأغنام في محافظة القدس خلال العام الزراعي 2008/2007، حوالي 37,260 رأساً، في حين بلغ عدد الماعز 17,607 رؤوس. وبلغت القيمة الإجمالية لإنتاج الأغنام والماعز مجتمعة (اللحوم والحليب) في عام 2008، حوالي 13,509,000 دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ز)).

وبالمقارنة بالعام 2000/1999، كان هناك ارتفاع في قيمة اللحوم والحليب بنسبة 41.4% و112.7% على التوالي (انظر الجدول رقم 28).

جدول 28: عدد الأغنام والماعز في محافظة القدس مقارنة مع مجموع أعدادها في الأراضي الفلسطينية، 2008/2007

المنطقة	ماعز		أغنام	
	بلدي	أخرى	بلدي	أخرى
القدس	15,272	2,335	17,607	6,609
الأراضي الفلسطينية	274,888	47,194	322,082	235,345

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

ومن الجدير بالذكر أن أعداد الماعز قد زادت عام 2010 منذ عام 2008/2007، بما يقارب 50.01%، أما الأغنام فقد انخفضت بما يقارب 12.6%. حيث وصلت أعداد الأغنام إلى 32,543 رأساً والماعز إلى 26,414 رأساً في العام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

إنتاج الدواجن

بلغ إجمالي أعداد الدواجن في محافظة القدس خلال العام الزراعي 2008/2007، حوالي 76,000 ألف طير (منها 48,000 دجاج بياض، و28,000 دجاج لاهم)، وهذا يشكل 0.25% فقط من إجمالي أعداد الدواجن في الأراضي الفلسطينية. وقد بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي من الدواجن (اللحوم والبيض) حوالي 1,161,000 دولار أمريكي.

منذ عام 2008/2007، كان هناك انخفاض بنسبة 12.9% في العدد الإجمالي للدجاج البيضاء وارتفاع بنسبة 6.8% في العدد الإجمالي للدجاج اللحم (من 28,000 طير في عام 2008/2007 إلى 29,900 في عام 2010) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 (ج)). تشكل صناعة الدواجن في القدس نسبة صغيرة، كما أن أعداد الدجاج اللحم والبيضاء تشكل أقل من 1.07% من إجمالي أعداد الدواجن في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يقارن الجدول رقم 29، العدد الإجمالي للطيور اللحمية والبيضاء في محافظة القدس والأراضي الفلسطينية للعام الزراعي 2008/2007.

جدول 29: أعداد الدواجن البيضاء واللحم في محافظة القدس، مقارنة مع مجموع أعدادها في الأراضي الفلسطينية، 2008/2007

اعداد دواجن		المنطقة
لاحم	بياض	
28,000	48,000	القدس
27,682,000	2,695,000	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

إنتاج النحل

وصل العدد الكلي لخلايا النحل في محافظة القدس في عام 2008/2007، إلى 812 خلية، ومعظمها خلايا حديثة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)). وقد وصلت أعداد خلايا النحل إلى 418 في العام 2010، حيث شكلت انخفاض قدره 48.5% عما كانت عليه في العام 2008/2007. وقد بلغ إجمالي قيمة إنتاجها من العسل حوالي 33 ألف دولار أمريكي، والتي تشكل 1.15% من مجموع قيمة الإنتاج السنوي للعسل في الأراضي الفلسطينية للعام 2008/2007 (1.44% من قيمة الإنتاج في الضفة الغربية) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج)) (أنظر الجدول رقم 30).

وبالمقارنة للعام 2000/1999، كان هناك ارتفاع بنسبة 157%، و106.2% في العدد الكلي لخلايا النحل، والقيمة الإجمالية للإنتاج على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و2009 (ج)).

جدول 30: أعداد خلايا النحل في محافظة القدس، بالمقارنة مع مجموعها في الأراضي الفلسطينية، 2008/2007.

عدد خلايا النحل			
المجموع	تقليدية (بلدية)	حديثة	
812	17	795	القدس
66,733	2,951	63,782	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 (ج).

من حيث البيانات الزراعية المتاحة لمحافظة القدس، فقد أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية إحصاءات زراعية سنوية لكل الأراضي الفلسطينية، حتى عام 2008/2007. حيث تطلب ذلك استخدام وتحديد عدة مؤشرات زراعية، اقتصادية واجتماعية، لاستخدامها في كتابة تقارير تتعلق بالزراعة، والأمن الغذائي الزراعي والوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ولقد تم عرض هذه البيانات في عدة مستويات، المستوى الإقليمي (سواء الضفة الغربية وقطاع غزة)، وحسب المحافظة قدر الإمكان.

3.3 الحراج (الغابات) والمحميات الطبيعية

تتميز الأراضي الحرجية في القدس بأنها غنية بالتنوع البيولوجي، نظراً لأنها موطن لأنواع متعددة من الغابات التي تضم العديد من النباتات والحيوانات. تبلغ مساحة الغابات في محافظة القدس حوالي 6880 دونماً، وهذه تشكل 8.78% من إجمالي مساحة الغابات في الضفة الغربية (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012).

(أ) (انظر الخريطة رقم 7). تقع غابات القدس داخل نظام المرتفعات الوسطى الإيكولوجي، حيث مناخ البحر الأبيض المتوسط وآثاره البيئية الواضحة. سجلت بيئة البحر المتوسط في المرتفعات الوسطى على أكبر عدد من عائلات النبات بين النظم الإيكولوجية المختلفة في الضفة الغربية. 105 عائلات نباتية تنمو في المرتفعات الوسطى مع *Meliaceae*، وعائلة *Zannichelliaceae*، *Araliaceae*، *Elatinaceae*، تنمو فقط في هذا النظام البيئي (أريج، 2007). تلعب الغابات في منطقة القدس دورا حاسما في الحفاظ على المناظر الطبيعية الخضراء وتغطية وحماية مساقط مياه الامطار في الاراض الفلسطينية.

وتتميز غابات القدس كونها من النظام الإيكولوجي على البحر الأبيض المتوسط (انظر الخريطة رقم 2)، بدرجات الحرارة المعتدلة مع متوسط درجة حرارة 17 درجة مئوية، وارتفاعات معتدلة، حيث ان أعلى ارتفاع هو بمعدل 800 م فوق مستوى سطح البحر، وكميات الأمطار مرتفعة بمتوسط من 550-700 ملم. وهكذا، فإن المناخ دعم المناطق الحرجية داخل المحافظة الذي يميل إلى أن يكون شبه رطب. وبالإضافة إلى ذلك، توجد معظم غابات القدس على أنواع التربة الأكثر خصوبة (التربة الوردية الحمراء والتربة البنية الشاحبة) (وحدة نظم المعلومات الجغرافية_ أريج، 2011 (أ)). الغابات في محافظة القدس هي في الاساس من صنع الإنسان، علاوة على الغابات الطبيعية.

يتم توزيع غابات البلوط (*lentisk*) في المنحدرات الغربية لمنطقة القدس الجبلية، وتضم أساسا (*calliprinous*) البلوط، البطم، السريس (*lentiscus*)، البطم الفلسطيني (*P. palaestina*)، العبهر (*Styrax officinalis*)، بق (*Rhamnus spp*). السويد، وسرسييس (*Cercis siliquastrum*) الشيرق. كما يتم توزيع غابة الخروب على المنحدرات الغربية لجبال القدس تضم أتيبة الخروب (*Ceratonia siliqua*)، البلوط (*calliprinous*)، البطم الفلسطيني (*P. palaestina*) و العبهر (*Styrax officinalis*). ويتم توزيع غابات الصنوبر على المنحدرات الغربية على حد سواء والمنطقة الجبلية العالية وتضم أساسا الصنوبر الشائع (*halapensis*)، السرو (*Cupressus spp*)، أكاسيا سيانوفيل (*Acacia cyanophylla*). وتتوزع الغابات الطبيعية في جميع أنحاء المنطقة الجبلية العالية في القدس وتضم البلوط (*Q. calliprinous*)، السنديان (*Q. boissieri*)، البطم الفلسطيني (*P. palaestina*). البطم الأطلسي (*P. atlantica*)، الاجاص البري (*Pirus syriaca*)، الزعرور الشوكي (*azarolus Crataegus*)، السماق (*Rhus coriaria*) والغار (*Laurus nobilis*) (أبو عياش، عادل، وآخرون. 2007). ولكن ظروف الجفاف ادت الى تدهور الغابات. القندول (*Calycotome villosa*) هي الأنواع النباتية السائدة بالقرب من حدود الغابات والمناطق الحرجية.

غابات القدس هي أيضا موطن لكثير من الحيوانات البرية بما في ذلك فئران الحقل، الغرير، الأرانب البرية، الضفادع، الحربيات، ابو بريص، الثعابين الثعالب، الدلق، الحشرات، والطيور المحلقة. هناك ترابط واضح ومهم بين الحياة النباتية والحيوانية في غابات محافظة القدس.

جميع المناطق الحرجية في القدس هي أراض حكومية، وتقع في المنطقة (ج)، حيث أن 95% من مساحة الغابات تحت السيطرة الإسرائيلية، ووزارة الزراعة لا تملك سلطة الإدارة (وحدة نظم المعلومات الجغرافية_ أريج، 2011 (أ)). هناك ثلاث محميات طبيعية مصنفة (من قبل اسرائيل) ضمن محافظة القدس، والتي تغطي حوالي 45,240 دونما من الأراضي. ومع ذلك، فإن منطقة الغابات تشكل 0.6% فقط من مجموع مساحة المحميات الطبيعية في المنطقة والانشآت الإسرائيلية مثل المستوطنات، مناطق عسكرية مغلقة، والقواعد العسكرية، والبؤر الاستيطانية والتي تغطي حوالي 48% من المساحة الإجمالية للمحمية الطبيعية. غابات القدس هي الموطن المعروف لأنواع المستوطنة لأنها جزء من النظام البيئي في المرتفعات الوسطى، التي تضم 57 نوعا مستوطنا، وهناك أنواع متعددة مهددة بالانقراض من النباتات البرية. الأنواع النادرة في المرتفعات الوسطى تشكل 58.7% من العدد الإجمالي للأنواع النادرة في الضفة الغربية (أريج، 2007)، ويجب الحفاظ على هذا المورد الثمين بتنوعه الطبيعي.

4.3 الواقع البيئي

يقتصر تحليل البيانات المتعلقة بالمصادر المائية، وإدارة المياه العادمة، وإدارة النفايات الصلبة في محافظة القدس حسب توافر البيانات. وسيتم تقسيم البيانات المتاحة إلى قسمين وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمحافظة القدس المحتلة (J1 J2). وقد كان من الصعب الحصول على البيانات المتعلقة بالمصادر المائية لمنطقة القدس J1. ومع ذلك، سيتم وصف حالة المصادر المائية وتحليلها وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة.

1.4.3 مصادر المياه

تتكون مصادر المياه المتجددة في محافظة القدس بشكل أساسي من المياه الجوفية، والتي تقع جميعها فوق الحوض الشرقي والحوض الغربي لخزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية.

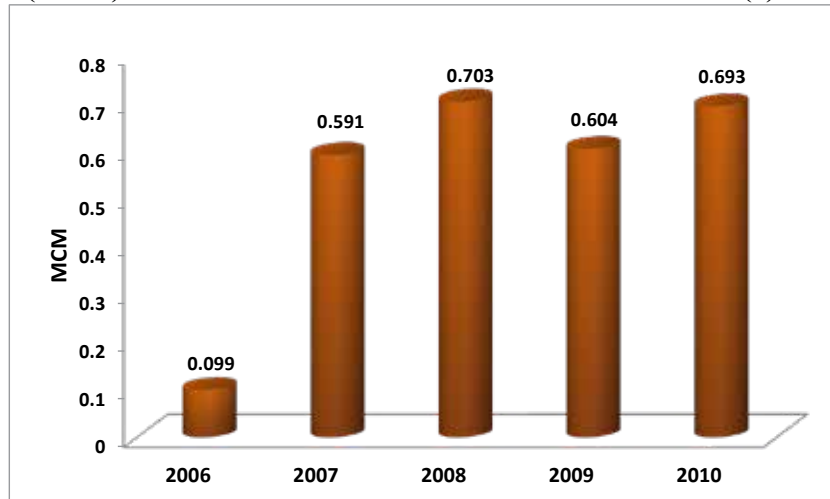
منطقة القدس J2

يتم إدارة مياه الشرب والمياه المنزلية في منطقة القدس J2 من خلال مصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة وبالتنسيق مع البلديات والمجالس المحلية. حيث يتم تزويد المياه في معظم المناطق عن طريق دائرة مياه الضفة الغربية (WBWD) ومصلحة مياه محافظة القدس لمنطقة رام الله والبييرة (سلطة المياه الفلسطينية، 2012).

تقسم مصادر مياه الشرب في منطقة القدس (J2) إلى مصدرين رئيسيين، هما: (1) ذاتية من آبار جوفية، (2) شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت). حيث بلغت كمية المياه المزودة للتجمعات السكانية في منطقة القدس (J2) في عام 2010 حوالي 4.635 مليون متر مكعب (سلطة المياه الفلسطينية، 2012)، حوالي 85% منها يتم شراؤها من شركة ميكروت لتزويدها للسكان الفلسطينيين من خلال دائرة مياه الضفة الغربية، و 15% من كمية المياه يتم تزويدها من المصادر الذاتية.

بلغت كمية المياه المشتراة من شركة ميكروت في منطقة القدس (J2) للأغراض المنزلية في العام 2010 حوالي 3.942 مليون متر مكعب، وقد بلغ سعر المتر المكعب 3.9 شيقل (سلطة المياه الفلسطينية، 2011). تتكون مصادر المياه الذاتية في منطقة القدس (J2) من بئر سلطة المياه الفلسطينية «العيزرية 3». حيث ازدادت كمية المياه التي يتم ضخها من بئر العيزرية 3 من 0.099 مليون متر مكعب في عام 2006 إلى 0.591 مليون متر مكعب في عام 2007؛ أما خلال الأعوام من 2007 وحتى 2010 فإن كمية المياه التي يتم ضخها سنوياً من بئر العيزرية 3 بقيت ثابتة إلى حد ما (انظر الشكل رقم 8).

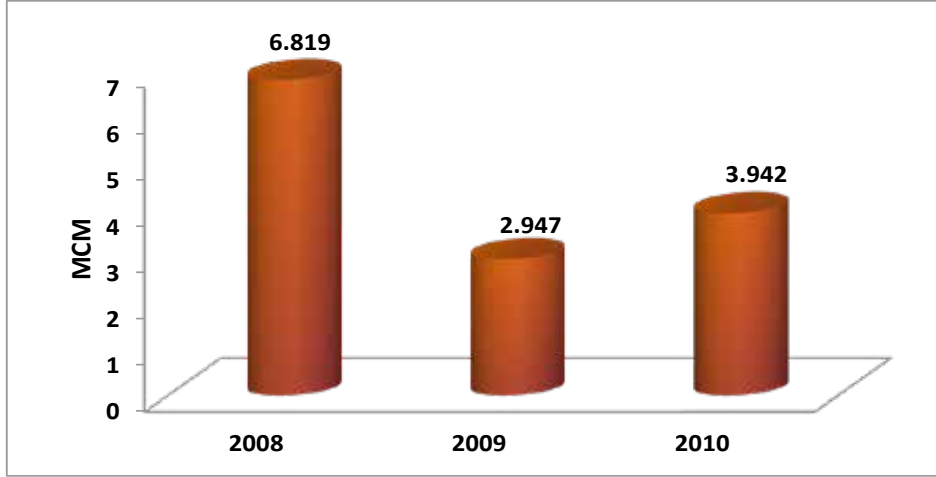
شكل (8): كمية المياه الناتجة سنوياً من بئر العيزرية 3 بالمليون متر مكعب (MCM)



المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2012

انخفضت كمية المياه المشتراة من شركة ميكروت من 6.819 مليون متر مكعب في عام 2008 إلى 3.693 مليون متر مكعب في عام 2010 (انظر الشكل رقم 9). على الرغم من أن هذه الكمية هي منخفضة نسبياً، إلا أنها تمثل حوالي 85% من كمية المياه المزودة للأغراض المنزلية لمنطقة القدس (J2). وهذا يشير إلى الاعتماد الكبير على المياه المشتراة في منطقة القدس (J2).

شكل 9: يمثل كمية المياه المشتراة من ميكروت لمنطقة القدس J2



المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2012

يتوفر لدى 28 تجمعاً سكانياً من مجموع 30 تجمعاً في منطقة القدس (J2) شبكة مياه عامة. أما التجمعان اللذان لا يتوفر فيهما شبكة مياه عامة فهما: جبع -التجمع البدوي- والكعابنة، وهذان التجمعان يعتمدان على مياه آبار الجمع، ومياه الصهاريج (سلطة المياه الفلسطينية، 2012). ومن الجدير ذكره، فإن تغطية الشبكة في بعض التجمعات التي يتوفر لديها شبكة مياه عامة لا تغطي التجمع كاملاً.

يتم تعريف احتياجات المياه بأنها الحد الأدنى المطلوب من المياه لضمان تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية. استناداً إلى توصيات منظمة الصحة العالمية (WHO)، حيث توصي المنظمة أن يحصل كل شخص على الحد الأدنى من المياه العذبة والمقدرة بحوالي 100 لتر للفرد في اليوم. باستخدام هذا المعيار، فإن إجمالي كمية المياه التي تحتاجها منطقة القدس (J2) للاستخدام المنزلي تبلغ حوالي 8.1 مليون متر مكعب في عام 2011. وبذلك بلغت كمية العجز الفعلي في تزويد مياه الشرب، مع الأخذ بالأخذ بالاعتبار الفاقد من المياه، ما يقارب 5 مليون متر مكعب للتجمعات في منطقة القدس (J2)، ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز مع نمو السكان. (انظر الجدول رقم 31) (سلطة المياه الفلسطينية، 2012).

جدول 31: كميات المياه المطلوبة والمتوفرة والمستهلكة، ونسبة العجز في منطقة القدس 2011، J2

العجز الفعلي	كمية المياه المستهلكة	معدل الاستهلاك	كمية الفاقد	كمية العجز	كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي	كمية المياه المطلوبة	عدد السكان (1000)
مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	لتر/فرد/اليوم	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	
5.0	3.1	58	1.6	3.4	4.7	8.1	147

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2012

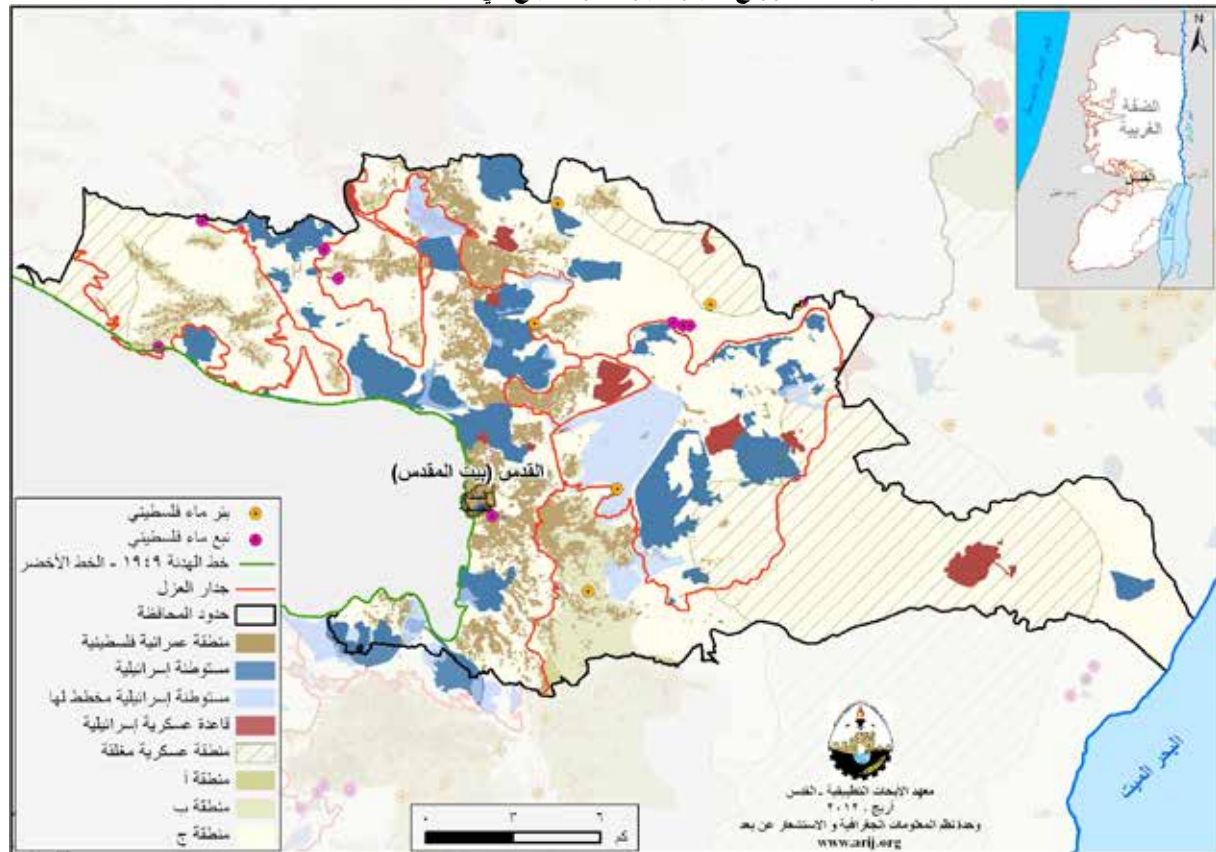
وتجدر الإشارة إلى أن توفر شبكة المياه العامة لا يعني تزويد المواطنين بالمياه بشكل ثابت ومنتظم، فالعديد من التجمعات السكانية تعاني من محدودية وقلّة كميات المياه المزودة من خلال الشبكة العامة، وارتفاع نسبة الفاقد من المياه من خلال الشبكة المهترئة، والتي هي مشكلة دائمة نظراً لسوء تصميم وصيانة البنية التحتية

للمياه. وقد قدرت نسبة الفاقد الكلي من المياه في عام 2011 بحوالي 33% (سلطة المياه الفلسطينية، 2012)، في حين بلغ مجموع كمية المياه المستهلكة لنفس العام حوالي 3.1 مليون متر مكعب. حيث يتم فقدان حوالي 1.845 مليون متر مكعب من المياه، والتي تتمثل بالفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل. ومع الأخذ بالاعتبار نسبة الفاقد، فإن معدل استهلاك الفرد الفعلي من المياه لا يتجاوز 53 لترا في اليوم.

منطقة القدس J1

تعتبر شركة جيحون وهي شركة اسرائيلية، المزود الرئيس للمياه لسكان منطقة القدس J1. حيث يتم تزويد السكان بالمياه من خلال شبكة المياه العامة، وتقريبا جميع الوحدات السكنية موصولة بهذه الشبكة. أما فيما يتعلق بسعر المياه المزودة من خلال شبكة المياه العامة فيتراوح ما بين 7-15 شيغلا للمتر المكعب، تبعا لكمية المياه المستهلكة. وتجدر الإشارة الى انه لم يكن من المستطاع الحصول على أية معلومات تتعلق بكمية المياه التي يتم تزويدها للتجمعات الفلسطينية في منطقة القدس J1 من قبل شركة جيحون أو من قبل بلدية القدس، بحجة ان هذه القضية مسألة أمنية والمعلومات محدودة ومسيطر عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية وشركة جيحون.

خريطة 8: توزيع الآبار الجوفية والينابيع في محافظة القدس



5.3. إدارة المياه العادمة

منطقة القدس J2

تقتصر الإدارة الحالية للمياه العادمة في منطقة القدس (J2) على جمع المياه العادمة الناتجة من خلال شبكات الصرف الصحي و/ أو الحفر الامتصاصية، بالإضافة إلى التخلص من المياه العادمة عن طريق إلقائها دون أي معالجة في المناطق المفتوحة، بما في ذلك الأودية والأراضي الزراعية ودون مراعاة للبيئة.

وتقتصر شبكة الصرف الصحي على 9 تجمعات في منطقة القدس (J2) إما بصورة كاملة أو جزئية (انظر الجدول رقم 32). حيث تخدم شبكة الصرف الصحي حوالي 31% من الوحدات السكنية في منطقة القدس (J2)، أما الوحدات المتبقية فتستخدم الحفر الامتصاصية كوسيلة للتخلص من المياه العادمة (ARIJ & CENTA، 2010). من الجدير بالذكر أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر بسبب عدم تمكن السكان من تغطية التكاليف المرتفعة اللازمة لنضحها.

تقدر كمية المياه العادمة الناتجة سنويا في منطقة القدس (J2) حوالي 4.1 مليون متر مكعب (وحدة أبحاث المياه والبيئة- أريج، 2012). وتجدر الإشارة هنا، أن كمية المياه العادمة الناتجة فعليا من الممكن أن تكون أكثر من الأرقام الواردة في التقرير سابقا حيث تم حسابها بالاستناد إلى كمية المياه المستهلكة للأغراض المنزلية مضروبة بـ 80%.

جدول 32: نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الصرف الصحي في تجمعات منطقة القدس (2010، J2)

التجمع	نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الصرف الصحي (%)
بئر نبالا	98
قلنديا البلد	60
الجديرة	90
بيت حنينا البلد	80
الجيب	90
عناتا	95
مخيم قلنديا	97
الرام وضاحية البريد	50
الزعيم	80

المصدر: أريج وسنتا، 2010

ومن الجدير ذكره ان بناء جدار الفصل أثر وبشكل كبير على ادارة المياه العادمة في بعض التجمعات في منطقة القدس (J2). فعلى سبيل المثال، تم تدمير شبكة الصرف الصحي في بلدة الرام بسبب بناء جدار الفصل العنصري، مما تسبب في فيضان المياه العادمة على الأراضي المفتوحة في المنطقة، الأمر الذي شكل خطرا على البيئة والصحة العامة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، فإن خط الأنابيب الرئيس لشبكة الصرف الصحي في بلدة الرام يقع خلف الجدار، الأمر الذي يؤدي الى صعوبة الوصول اليه من قبل بلدية الرام من أجل إجراء الصيانة اللازمة. (انظر صورة رقم 1).

صورة 1: المياه العادمة المتدفقة في بلدة الرام



المصدر: أريج، 2010

منطقة القدس J1

ترتبط التجمعات في منطقة القدس (J1) جزئياً أو كلياً بشبكة الصرف الصحي العامة، حيث تخدم شبكة الصرف الصحي حوالي 85% من الوحدات السكنية في منطقة القدس (J1)، أما الوحدات المتبقية فتستخدم الحفر الامتصاصية كوسيلة للتخلص من المياه العادمة (وحدة أبحاث المياه والبيئة- أريج، 2012). أما فيما يتعلق بكمية المياه العادمة الناتجة عن التجمعات في منطقة القدس (J1) فلم تتمكن من حسابها بسبب عدم توفر المعلومات المتعلقة بكمية المياه المستهلكة في هذه التجمعات. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المعهد من الحصول على معلومات تتعلق بعملية تصريف المياه العادمة الناتجة وطرق التخلص منها وما يتعلق بمعالجتها.

6.3. إدارة النفايات الصلبة

منطقة القدس J2

تقتصر الإدارة الحالية للنفايات الصلبة في منطقة القدس (J2) على جمع النفايات الصلبة المنزلية، ونقلها إلى مكبات النفايات.

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، وبالاستناد إلى معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة²⁰، وعدد السكان في منطقة القدس (J2)، تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا بحوالي 147 طناً من النفايات الصلبة، والتي تعادل 53.6 ألف طن سنوياً (وحدة أبحاث المياه والبيئة- أريج، 2012). بشكل عام، فإن عملية جمع النفايات الصلبة في منطقة القدس (J2) هي من مسؤولية البلدية و/ أو المجلس القروي. أما في مخيم قلنديا، فإن عملية جمع النفايات الصلبة تقع على عاتق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

تغطي خدمة جمع النفايات الصلبة جميع التجمعات السكنية في منطقة القدس J2 باستثناء تجمعين هما: جبع (التجمع البدوي) والكعابنة. ومع ذلك، لا ينتفع جميع السكان في التجمعات المخدومة من خدمة جمع النفايات الصلبة.

20 يبلغ معدل إنتاج الفرد للنفايات في المناطق الريفية 0.7 كغم/ فرد/ اليوم، وللمناطق الحضرية والمخيمات 1.05 كغم/ فرد/ اليوم.

حاليا يتم نقل النفايات الصلبة التي يتم جمعها من 12 تجمعا في منطقة القدس (J2) إلى مكب نفايات العيزرية في محافظة القدس، في حين أن النفايات الصلبة التي يتم جمعها من 7 تجمعات اخرى، يتم نقلها إلى مكب نفايات رام الله في محافظة رام الله والبيرة. أما التجمعات المتبقية فيتم التخلص من النفايات الصلبة التي يتم جمعها في خمسة مكبات عشوائية. يتم حرق النفايات في الهواء الطلق في جميع المكبات العشوائية، ومكب العيزرية، ومكب البيرة.

جدول 33: مكبات النفايات الصلبة في منطقة القدس J2

التجمع	مكب النفايات	طريق التخلص من النفايات
قطنة	مكب البيرة	طمر صحي
القببية		
حزما	مكب العيزرية	حرق و طمر صحي
جبع		
السواحة الشرقية		
أبو ديس		
عناتا		
الشيخ سعد		
مخيم قلنديا		
الرام وضاحية البريد		
الزعيم		
العيزرية		
عرب الجهالين		
مخماس		
خرائب ام اللحم		
بيت سوريك	مكب عين عريك	حرق
بيت دقو	مكب جفنا	حرق
بيت اجزا		
بيت حنينا البلد	مكب رام الله ومكبات عشوائية	حرق و طمر صحي
رفات	مكب رام الله	حرق و طمر صحي
بير نبالا		
قلنديا البلد		
الجديرة		
النبي صموئيل		
بيت عنان		
الجيب	مكب رام الله ومكب العيزرية	حرق و طمر صحي
بيت اكسا	عشوائي	حرق
بدو	مكب وادي ابو زعرور	حرق
جبع (التجمع البدوي)	الخدمة غير متوفرة	
الكعابنة	الخدمة غير متوفرة	

المصدر: الهيئات المحلية، -2010- 2011-2012

يقع مكب العيزرية بين بلدتي العيزرية وأبو ديس، ويبعد حوالي واحد كيلومتر عن أقرب منزل فلسطيني. المكب يقع ايضا بين مستوطنتي معاليه أدوميم وكيدار، ضمن المنطقة (ج)، وقد تم انشاؤه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد مصادرة أراض تعود لسكان العيزرية وأبو ديس (انظر صورة رقم 2). يشكل المكب خطرا صحيا كبيرا، نظرا لانبعاث الروائح والغازات المتطايرة الناجمة عن عملية حرق النفايات، بالإضافة الى قربه من منازل المواطنين في بلدتي العيزرية وأبو ديس. النفايات المنزلية، والنفايات الصناعية والطبية التي

يتم التخلص منها في مكب العيزرية يتم جمعها من المناطق الفلسطينية والإسرائيلية. على الرغم من أن العمر الآمن للمكب قد انتهى منذ سنوات عديدة، إلا أن السلطات الإسرائيلية تستمر في توسيع المكب دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار الكبيرة التي يسببها على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية.

صورة 2 : مكب نفايات العيزرية



المصدر: اريج، 2009

يقع مكب العيزرية فوق منطقة الترشيح في الجزء الشرقي من الحوض الشرقي للمياه الجوفية في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة الى انه لا توجد تدابير واجراءات كافية لمنع تسرب عصارة النفايات العضوية والنفايات السامة الى باطن الأرض، ولهذا فهي واحدة من أهم مصادر التلوث الرئيسية المحتملة للمياه الجوفية (انظر صورة رقم 3).

صورة 3: العصارة الناتجة من تحلل النفايات الصلبة



المصدر: اريج، 2009

منطقة القدس J1

تعتبر بلدية القدس هي الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمؤسسات التجارية والصناعية في جميع مناطق القدس J1.

لا يوجد رسوم محددة لخدمة جمع النفايات الصلبة في مناطق القدس J1. وإنما يقوم المواطنون بدفع الضرائب العقارية (Ernonh) لبلدية القدس، وهذه الضرائب تعتمد على حجم ونوعية العقار وتتراوح ما بين 3,000 إلى 10,000 شيقل سنوياً. ضرائب Ernonh تشمل جميع الخدمات التي تقدمها البلدية للسكان في مناطق القدس J1، بما في ذلك خدمة إدارة النفايات الصلبة (أريخ قاعدة البيانات، 2012).

يتم جمع النفايات الصلبة من المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، ومن ثم يتم نقلها إلى حاويات موزعة في الأحياء والشوارع، ثم يتم جمعها من قبل البلدية بواقع ثلاث مرات في الاسبوع من جميع التجمعات باستثناء البلدة القديمة في القدس، حيث يتم فيها جمع النفايات الصلبة مرتين في اليوم. يتم نقل النفايات الصلبة من قبل البلدية لمكب العيزرية حيث يتم حرقها أو دفنها (انظر الجدول رقم 34).

جدول 34: مكبات النفايات الصلبة في منطقة القدس J1

التجمع	الجهة التي تقدم خدمة جمع النفايات الصلبة	مكب النفايات	طريقة التخلص من النفايات
مخيم شعفاط	بلدية القدس	مكب العيزرية	حرق وطمر صحي
بيت حنينا وشعفاط			
كفر عقب			
العيسوية			
القدس (البلدة القديمة)			
سلوان والثوري			
جبل المكبر والسواحة الغربية			
بيت صفاقا والشرفات			
أم طوبا وصور باهر			

المصدر: وحدة أبحاث المياه والبيئة- أريخ، 2012

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الصلبة الناتجة عن التجمعات في منطقة القدس J1، فتقدر بحوالي 307.5 طن من النفايات الصلبة يومياً، وهو ما يعادل حوالي 113 ألف طن سنوياً (وحدة أبحاث المياه والبيئة- أريخ، 2012).

باستثناء البلدة القديمة في القدس، تعاني جميع التجمعات في منطقة القدس J1 من سوء خدمة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها. ففي معظم الحالات تتراكم النفايات الصلبة في الشوارع لعدة أيام، حيث تنتج عنها الروائح الكريهة، مما يتسبب بمكروه صحية وانتشار الأوبئة والأمراض.

7.3. الأوضاع البيئية

ازمة المياه

لا يحصل السكان الفلسطينيون في محافظة القدس على كمية مياه كافية وخدمات صرف صحي جيدة، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيس الى نظام السكن والتخطيط الحضري لبلدية القدس، والتي تفرض معايير صارمة للحصول على هذه الخدمات. وحسب القانون الإسرائيلي، فإن حوالي نصف السكان الفلسطينيين في القدس لايسمح لهم بالوصول بشبكة المياه العامة، بحجة أنه لا يوجد لديهم تراخيص بناء (التي يكاد من الصعوبة بمكان الحصول عليها)، ولهذا يلجأ السكان الفلسطينيون الى الربط بشبكة المياه العامة بوصلات غير مرخصة (EWASH، 2012).

فعلى سبيل المثال، وفقا للائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2009)، فإن أي شخص من بلدة بيت حنينا أو شعفاط يريد الحصول على رخصة للبناء يعاني من إجراءات الترخيص الطويلة (أحيانا تستغرق سنوات)، بالإضافة الى التكاليف المرتفعة جدا. حيث ان تكلفة الحصول على الرخصة تبلغ ما بين 150 ألف الى 300 ألف شيقل وذلك بناء على مساحة الأرض ونوع المبنى. وبسبب المشكلة السياسية المتعلقة بتسجيل الأراضي والملكية، والأسعار غير المعقولة لتكاليف الرخصة، إضافة إلى الوقت الطويل الذي يستغرقه الحصول على الرخصة، فإن العديد من المواطنين يقومون بالبناء دون ترخيص، بسبب الاحتياجات الإنسانية وطبيعة نمو الأسرة أو بعد الرفض من البلدية.

يحق للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود البلدية الإسرائيلية بموجب القانون الإسرائيلي الحصول على الخدمات الكاملة والمتساوية التي تقدمها البلدية وغيرها من السلطات في إسرائيل. إلا انه من الناحية العملية يوجد في بلدية القدس سياسات تمييزية وعنصرية واضحة في التخطيط الحضري، وهي موثقة جيدا، فالبلدية لا تقوم بتخصيص أموال كافية للمناطق الفلسطينية، مما أدى الى نقص في مساكن الفلسطينيين وتدهور وتدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، والتي بدورها تؤثر على حقهم في الحصول على المياه والصرف الصحي.

وحسب قانون البناء والتخطيط الإسرائيلي (1965) فإنه يحظر البناء في المناطق التي لا يوجد فيها بنية تحتية عامة كافية ومناسبة. ان غياب البنية التحتية المناسبة في المناطق الفلسطينية بسبب اهمال البلدية وقلة الاستثمارات، وخاصة فيما يتعلق بالمياه وشبكة الصرف الصحي، يسبب صعوبات في الحصول على تراخيص للبناء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدية تفرض رسوم اشتراك عالية لاقامة بنية تحتية جديدة (EWASH، 2012).

إدارة المياه العادمة

تفتقر التجمعات السكانية في القدس الشرقية لوجود بنية تحتية لمعالجة المياه العادمة الناتجة عن المواطنين. حيث تنتج محافظة القدس حوالي 17.5 مليون متر مكعب سنويا من المياه العادمة، والتي تتدفق شرقا على طول الأودية في قنوات مفتوحة، مما يهدد البيئة والصحة العامة للتجمعات الفلسطينية. منها حوالي 10.2 مليون متر مكعب من المياه العادمة غير المعالجة تتدفق في وادي النار جنوب شرق القدس، و7.3 مليون متر مكعب تتدفق إلى خزان اوج (Og) شمال البحر الميت بالقرب من النبي موسى (B'TSELEM، 2009). حيث تتم معالجة جزء من المياه العادمة التي تتدفق الى خزان اوج معالجة أولية، ليتم استخدامها لأغراض الري في المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن. أما المياه العادمة المتبقية التي لم يتم معالجتها فتتسرب إلى المياه الجوفية الجبلية في المنطقة التي هي عرضة للتلوث (B'TSELEM، 2009). على مر السنين، لم يتم تنفيذ أي من الحلول المقترحة من قبل بلدية القدس لمعالجة المياه العادمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطط تتطلب التعاون مع السلطة الفلسطينية، التي رفضت التعاون في هذا المجال لأن ذلك يعطي الشرعية لاسرائيل على ضم القدس الشرقية. ولذلك، لم يتخذ أي إجراء لوضع حل لمعالجة المياه العادمة. ان عدم وجود حلول لمعالجة المياه العادمة لم يمنع الاسرائيليين من بناء مستوطنات جديدة في محافظة القدس، وإضافة كمية اضافية من المياه العادمة غير المعالجة. ومن بين هذه المستوطنات بسغات زئيف ونيفي يعقوب (B'TSELEM، 2009).

تعاني المناطق الفلسطينية من نقص شديد في البنية التحتية للصرف الصحي، حيث تفتقر إلى حوالي 50 كم من خطوط الصرف الصحي الرئيسية. حيث ان حوالي 90% من خطوط الصرف الصحي والطرق تقع في القدس الغربية. ولهذا وبسبب هذا النقص، فإن أكثر من ثلث منازل الفلسطينيين يعتمدون على الحفر الامتصاصية (التي تعتبر غير قانونية بموجب أنظمة وقوانين وزارة البيئة الإسرائيلية ووزارة الصحة). وفي بعض الحالات تتدفق المياه العادمة مباشرة إلى الشوارع والأودية، مما يشكل خطرا جديا على الصحة العامة (EWASH. 2012).

الجزء الرابع الوضع الجيوسياسي في محافظة القدس

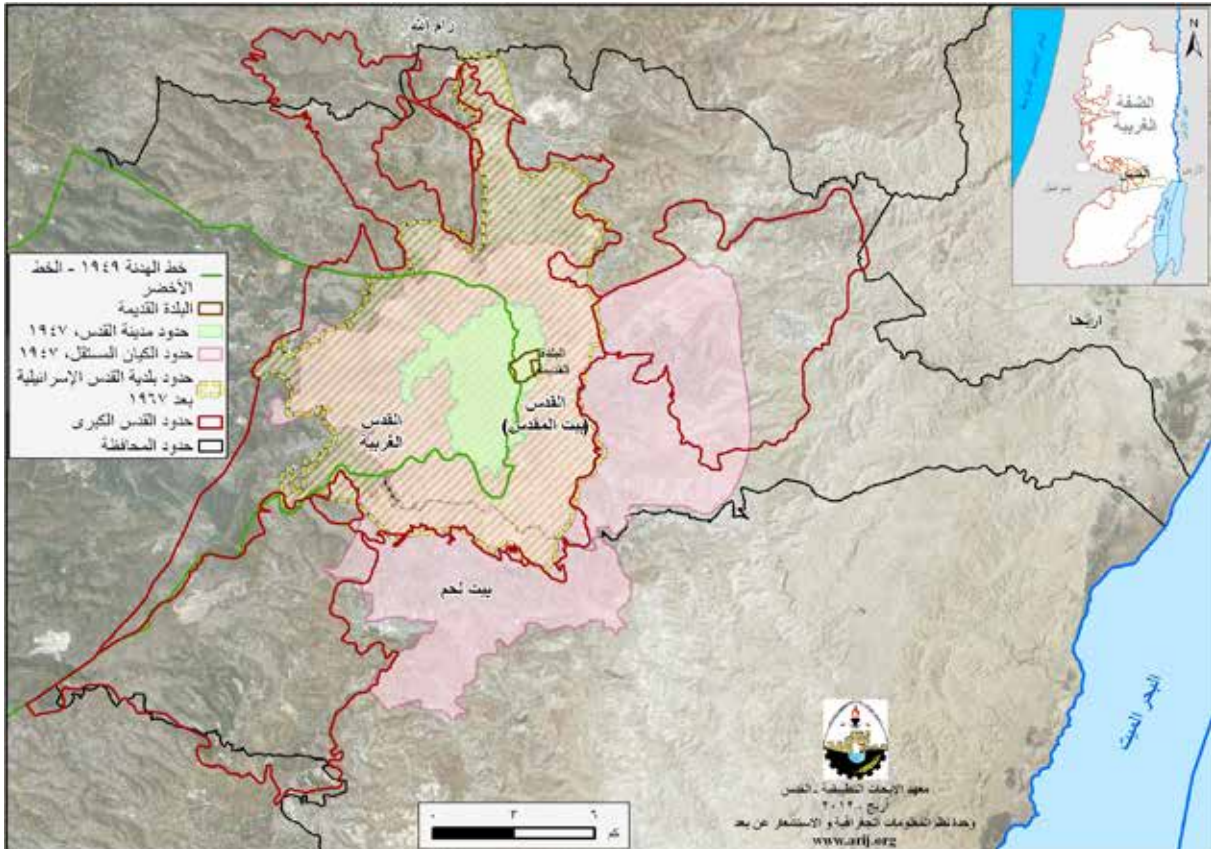
4 الوضع الجيوسياسي في محافظة القدس

يلخص هذا الجزء من التقرير الوضع الجيوسياسي المعقد في محافظة القدس، حيث يتضمن معلومات تاريخية عن مدينة القدس والسياسات التي تمارسها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بحق الاراضي والممتلكات في المحافظة، هذا بالإضافة الى نبذة عن تاريخ المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي اقامتها اسرائيل في المحافظة خلال سنوات الاحتلال، والمخططات الاستيطانية المستقبلية التي تنوي اسرائيل اقامتها في المحافظة خلال السنوات القادمة. كما ويتحدث التقرير عن مخطط جدار الفصل العنصري في محافظة القدس والحواجز العسكرية الاسرائيلية والمعابر الحدودية التي تسيطر على حركة الفلسطينيين من والى المحافظة.

1.4. تاريخ محافظة القدس خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي

في يوم الثامن والعشرين من شهر حزيران من العام 1967، قامت الحكومة الإسرائيلية بشكل غير قانوني وأحادي الجانب بضم مدينة القدس إلى دولة إسرائيل، وأعلنت «القدس الموحدة» لتكون العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل. وعندما أعادت الحكومة الإسرائيلية، وبشكل غير قانوني، رسم الحدود البلدية في الضفة الغربية، قامت بضم مساحات شاسعة من الأراضي غير المأهولة بالسكان لمدينة القدس، وعملت على استبعاد المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من حدود المدينة. ومن هذه النقطة فصاعداً، شرعت إسرائيل بالتلاعب في الحقائق الديموغرافية والجغرافية للمدينة من أجل تعزيز مطالبها بالسيادة على القدس. ولتحقيق هذا الهدف، فقد طرحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من القوانين لزيادة عدد اليهود في المدينة، في نفس الوقت سعت إلى تقليل عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة، وبالتالي «اسرلة» المدينة ومحو ثقافتها العربية وتاريخها العريق. وعقب وقت قصير من احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، قامت الحكومة الإسرائيلية بتوسيع حدود بلدية القدس الشرقية من 6.5 كم إلى 71 كم بما في ذلك أراض من 28 قرية فلسطينية محيطة بالمدينة (انظر الخريطة رقم 9).

خريطة 9: حدود مدينة القدس قبل وبعد الاحتلال الإسرائيلي للمدينة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012(أ)

وخلال فترة احتلال إسرائيل للضفة الغربية ، نفذت إسرائيل مشروعها الاستعماري في الضفة الغربية مع التركيز بشكل خاص على مدينة القدس والمناطق المحيطة بها. وشملت الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين المقدسيين إعادة تعريف حدود المدينة بشكل أحادي الجانب لتشمل المزيد من الإسرائيليين والقليل من الفلسطينيين في المدينة، ومصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وشق الطرق الالتفافية وهدم المنازل الفلسطينية وتجريف الأراضي وفصل المدينة عن باقي محافظات الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل العنصري وتقييد حركة الفلسطينيين والبضائع التجارية من وإلى المدينة.

كما أن لإسرائيل تاريخ طويل وحافل يشهد على التلاعب بالحقائق على الأرض في المناطق التي احتلتها خلال حرب العام 1967، وخاصة في مدينة القدس، حيث عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الدوام على ترجيح كفة الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح الإسرائيليين، وإعطاء الدعم غير المشروط للمستوطنين الإسرائيليين والمنظمات الإسرائيلية لبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في المدينة. كما استعانت إسرائيل بأساليب مختلفة ومتعددة لتحقيق هدفها المتمثل في التغيير الديموغرافي في المدينة منها فصل القدس الشرقية جغرافياً عن باقي محافظات الضفة الغربية، واعتماد سياسة عنصرية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعمليات التخطيط العمراني وعمليات إصدار تراخيص البناء، وهدم المنازل الفلسطينية، وسحب حقوق الإقامة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج أو خارج حدود المدينة لأكثر من سبع سنوات، أو الذين لا يستطيعون اثبات أنهم يعيشون في مدينة القدس.

حالة خاصة: المخططات الإسرائيلية الرامية إلى محو الهوية التاريخية للأراضي الفلسطينية المحتلة

بدأت إسرائيل بتنفيذ خطة تهويد مدينة القدس مباشرة عقب احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967. والجدير بالذكر أن عملية التهويد التي بدأت إسرائيل بتنفيذها لم تكن عشوائية، بل كان لها أهداف واضحة ومخطط لها بهدف السيطرة على البلدة القديمة في القدس، وفصل المدينة تماماً عن محيطها الطبيعي، ومن ثم تحويلها إلى مدينة ذات أغلبية يهودية أو لما يتطلع له الإسرائيليون بمشروع «القدس الكبرى أو متروبوليتن القدس» من خلال تطويق مدينة القدس بحزام من التجمعات الاستيطانية، في الوقت نفسه، تمزيق الوحدة الجغرافية للتجمعات الفلسطينية في المدينة ومحيطها. ومن ناحية أخرى، تهدف الخطة إلى طمس كل ما هو عربي في المدينة، وفرض طابع يهودي، وذلك بهدف زيادة نسبة السكان اليهود في المدينة لتصبح ذات أغلبية يهودية.

وكانت الخطوة الأولى من مخطط تهويد مدينة القدس هي توحيد شطري المدينة وإعلانها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل في العام 1967 (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 1980). وقد تبع هذه الخطوة، خطوات عديدة أخرى شملت تغيير الأسماء العربية للشوارع والأحياء الفلسطينية إلى أسماء عبرية وتلمودية لتشجيع اليهود للسكن في القدس الشرقية، أو ما أصبح يطلق عليها من قبل الإسرائيليين «العاصمة التاريخية للشعب اليهودي». وعليه، قامت الحكومة الإسرائيلية ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية لليهود في القدس الشرقية لتستوعب الأعداد المتزايدة من اليهود المتوافدين إليها من خارج المدينة المحتلة. ولتحقيق أهدافها، نفذت إسرائيل مخططاتها على مرحلتين، وهما:

المرحلة الأولى: وتمثل المرحلة الإيديولوجية: وذلك عن طريق إعادة تسمية الشوارع والأحياء في المستوطنات الإسرائيلية بأسماء «مرتبطة» بالقدس. فعلى سبيل المثال: تم تسمية حي موشيه ديان في مستوطنة بسغات زيف على اسم وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه ديان، الذي احتل مدينة القدس في العام 1967. كما أن مدرسة تيدي كوليك الثانوية في مستوطنة بسغات زيف كانت قد سميت على اسم رئيس بلدية القدس الإسرائيلي الأسبق، تيدي كوليك.

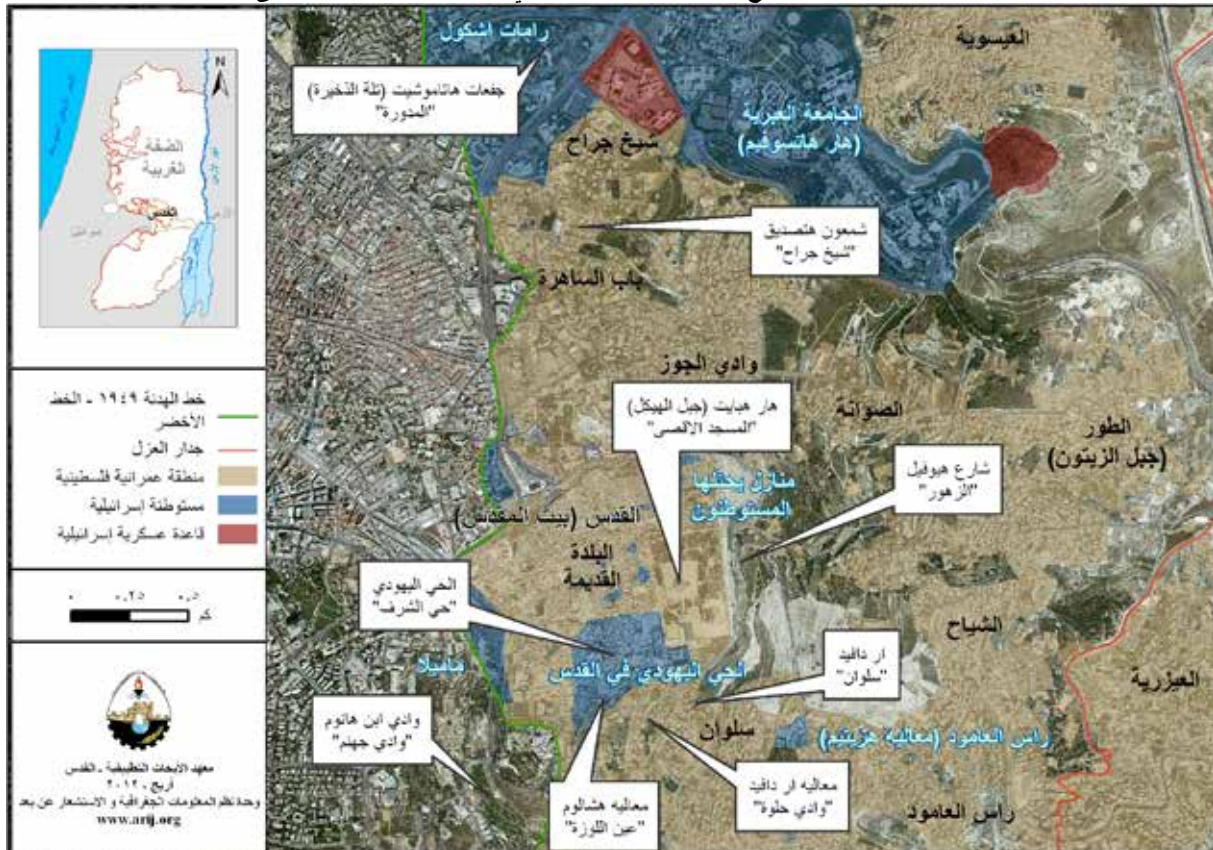
المرحلة الثانية: المرحلة السياسية من مخطط تهويد المدينة: فبمجرد أن تم جمع شمل المدينة سياسياً، على الأقل هذا ما يدعيه الإسرائيليون، بدأت الحكومة الإسرائيلية (والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة) في بناء

مستوطنات اسرائيلية في المدينة، مثل حزام استيطاني حول المدينة وفصلها جغرافيا عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية. وتجدر الاشارة الى انه مع بناء جدار الفصل الاسرائيلي حول مدينة القدس، فانه سيضم خلفه [1] المستوطنات الاسرائيلية الي اقيمت بشكل غير قانوني في المدينة، هذا بالاضافة الى التلاعب في نسبة السكان في المدينة لتصبح ذات اغلبية يهودية، وإعادة تعريف حدود المدينة بشكل غير قانوني واحادي الجانب للمرة الثانية منذ العام 1967. الجدول رقم 35، يظهر بعض المناطق العربية في القدس الشرقية والتي غيرت الحكومة الإسرائيلية أسماءها إلى العبرية. (انظر الخريطة رقم 10).

جدول 35: المناطق العربية التي تم تحويل أسمائها الى عبرية

الاسم العربي	الاسم العبري	العدد
وادي حلوة	معاليه ار دافيد	1.
وادي جهنم	جاي بن هانوم	2.
شارع الزهور	ديريخ هايوفيل	3.
سلوان	ار دافيد	4.
عين اللوزة	معاليه هشالوم	5.
المدورة (تلة الذخيرة)	جفعات هاتاموشيت	6.
المسجد الاقصى (جبل الهيكل)	هار هبايت	7.
الشيخ جراح	شمعون هتصديق	8.
حي الشرف	الحي اليهودي	9.

خريطة 10: الأسماء العربية للشوارع والأحياء الفلسطينية التي قامت إسرائيل بتغييرها إلى أسماء عبرية



2.4 ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس

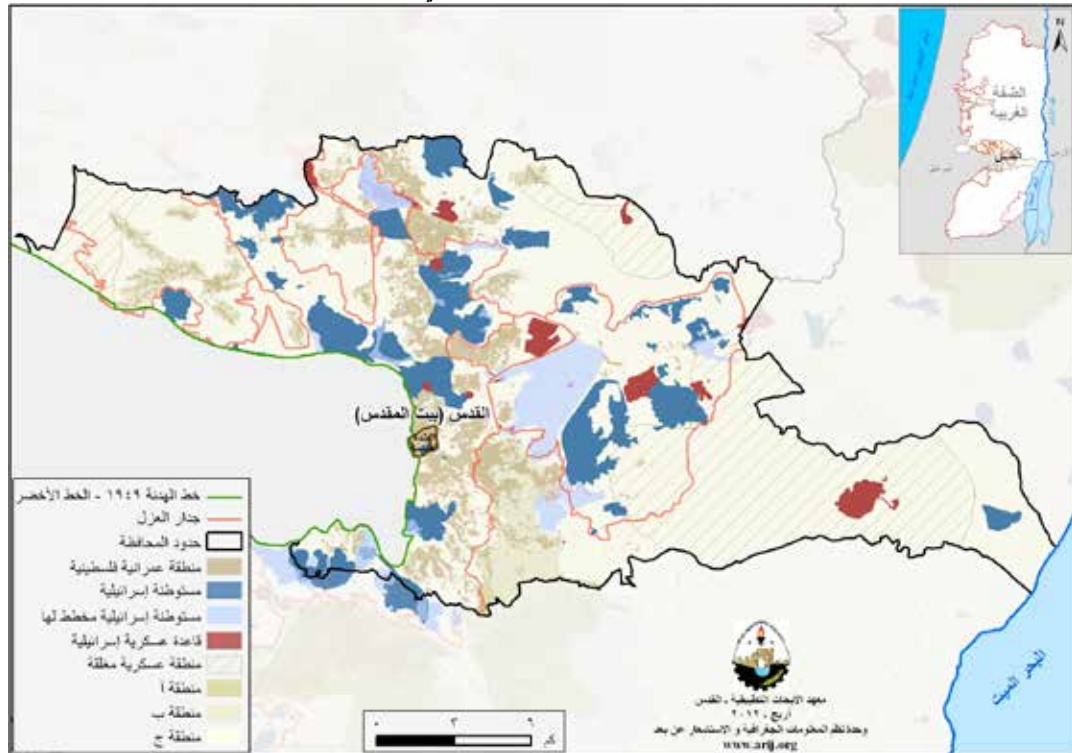
تضررت مدينة القدس بشكل سلبي من السياسات الإسرائيلية الهادفة الى تطويق المدينة من جميع الجهات بالمستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي خلق عائق جغرافي يفصل المدينة المقدسة عن باقي محافظات الضفة الغربية. وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) التي اندلعت في شهر ايلول من العام 2000 ، صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة شملت تدمير قطاع الزراعة الفلسطيني، مصادرة الأراضي، هدم المنازل الفلسطينية، توسيع المستوطنات الاسرائيلية، إقامة البؤر الاستيطانية الاسرائيلية، شق المزيد من الطرق الالتفافية الاسرائيلية، فرض قيود مشددة على حرية حركة الفلسطينيين، وبناء جدار الفصل العنصري (انظر الخريطة رقم 11، وجدول رقم 36).

جدول 36: الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة القدس في الفترة الواقعة ما بين العام 2001 - 2011

العام	الأراضي المصادرة (دونم)	الأراضي المهتدة بالمصادرة (دونم)	الأشجار المقتلعة/ المدمرة	المنازل المهتمة	المنازل المخترة بالهدم
2001	153	1542	50	51	264
2002	957	2364	345	63	469
2003	18122	27108	24275	94	820
2004	3648	3005	1745	80	472
2005	8169	1195	825	78	406
2006	2576	2147	0	44	191
2007	1900	1185	0	59	389
2008	2157	1816	337	83	431
2009	152902	45	30	88	934
2010	713	0	450	44	119
2011	3028	729	500	63	259
2012	20,957	8,046	17,128	410	736
المجموع	215,282	49,182	45,685	1,157	5,490

المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان- أريج، 2011

خريطة 11: التقسيمات الجيو- سياسية في محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012 (أ)

1.2.4 المستوطنات الإسرائيلية

أقيمت أول مستوطنة إسرائيلية داخل البلدة القديمة في القدس عقب حرب العام 1967، عندما دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 700 مبنى فلسطيني لإنشاء مستوطنة الحي اليهودي. وخلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي، توسعت المستوطنات الإسرائيلية بشكل كبير داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية، التي تم توسيعها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في العام 1967 والمناطق المحيطة بها. ويمكن تصنيف المستوطنات في القدس إلى قسمين وفقاً لوضعها الإداري: المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس (منطقة J1)، ويوجد فيها اليوم 18 مستوطنة إسرائيلية، والمستوطنات الإسرائيلية داخل محافظة القدس (منطقة J2) خارج حدود البلدية وداخل حدود المحافظة) ويوجد فيها اليوم 19 مستوطنة إسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، شرعت المنظمات الاستيطانية المختلفة باقامة وتطوير بؤر استيطانية إسرائيلية داخل الأحياء الفلسطينية في مدينة القدس مثل الشيخ جراح، وحول كرم المفتي وسلوان ورأس العامود والطور.

ويقدر عدد المستوطنين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية في محافظة القدس اليوم بثلاثمائة ألف (300,000) مستوطن إسرائيلي. وتحتل المستوطنات الإسرائيلية اليوم ما مساحته 40,428 دونما (40.428 كم²) من مساحة محافظة القدس (انظر الجدول رقم 37). بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 14 بؤرة استيطانية إسرائيلية خلال الأعوام 1996 و2011 (انظر الجدول رقم 38). كما عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أيضاً على ربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض ومع إسرائيل من خلال إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية في جميع أنحاء الضفة الغربية، والتي يبلغ طولها اليوم 810 كم، منها 100 كم تم إقامتها في محافظة القدس وحدها. كما أن هناك 64.164 كم إضافية من الطرق الالتفافية الإسرائيلية تنتظر موافقة الحكومة الإسرائيلية للبدء في إنشائها في محافظة القدس وحولها، وذلك لإحكام عملية الربط بين المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في المحافظة.

جدول 37: قائمة بالمستوطنات الإسرائيلية في محافظة القدس ومحيطها

الرقم	اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	المساحة المصادرة من محافظة القدس (دونم) لغاية 2011	عدد المستوطنين (2009)	التقسيم الإداري في محافظة القدس
المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس التي تم رسمها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في العام 1967					
1	الحي اليهودي	1968	146	3094	القدس (J1)
2	جفعات شابيرا (الثلة الفرنسية)	1968	753	9000	القدس (J1)
3	الجامعة العبرية (هار هتسوفيم)	1968	981	1236	القدس (J1)
4	رامات اشكول	1968	1127	10294	القدس (J1)
5	عطاروت (المنطقة الصناعية)	1970	1321	منطقة صناعية	القدس (J1)
6	جيلو	1971	1529	40000	بيت لحم
7	نيفيه يعقوب	1972	1250	20383	القدس (J1)
8	شرق تلبوت	1973	1887	14800	القدس (J1)
9	راموت (رموت الون)	1973	1665	42250	القدس (J1)
10	بسغات عمير	1985	2470	غير معروف	القدس (J1)
11	بسغات زئيف	1985	1547	50000	القدس (J1)
12	رامات شلومو ريخيس شعفاط	1990	3223	15350	القدس (J1)
13	جفعات هماتوس	1991	285	غير معروف	بيت لحم
14	قرية ديفيد مامبلا	1994	67	3272	القدس (J1)
15	هار حوما (جبل ابو غنيم)	1997	520	20000	بيت لحم
16	راس العمود (معاليه هازيتيم)	1998	15	670	القدس (J1)
17	نوف زيون	2004	140	360	القدس (J1)
18	منازل المستوطنين في البلدة القديمة	غير معروف	45	282	القدس (J1)
تجمع جفعات زئيف الاستيطاني الإسرائيلي					
1	جفعون	1987	108	1179	القدس (J2)

2	جفعون حداشا	1980	359	1113	القدس (J2)
3	جفعات زئيف	1982	2284	10779	القدس (J2)
4	هار ادار (جفعات هار ادار)	1986	1119	3400	القدس (J2)
5	هار صموئيل	1966	346	500	القدس (J2)
6	نيفيه صموئيل	غير معروف	28	غير معروف	القدس (J2)
7	مفيسيريت زيون	غير معروف	149	غير معروف	القدس (J2)
تجمع معاليه ادوميم الاستيطاني الاسرائيلي					
1	ميشور ادوميم (المنطقة الصناعية)	1974	3211	غير معروف	القدس (J2)
2	معاليه ادوميم	1975	5911	39000	القدس (J2)
3	كفار ادوميم	1979	820	3099	القدس (J2)
4	متسبيه يدود (كيدار الجديدة)	1980	348	1754	القدس (J2)
5	المون (عناوت)	1983	783	827	القدس (J2)
6	كيدار (كيدار القديمة)	1984	45	960	القدس (J2)
7	الون	1990	328	753	القدس (J2)
8	نيفيه برات (نوفيه برات)	1992	885	950	القدس (J2)
تجمع بنيامين الاستيطاني الاسرائيلي					
1	ادم (جيفع بنيامين)	1983	1138	4157	القدس (J2)
2	كوخاف يعقوب	1998	2037	5811	القدس (J2)
3	شعار بنيامين (المنطقة الصناعية)	1999	579	غير معروف	القدس (J2)
مستوطنات اخرى في محافظة القدس					
1	كاليا	1968	955	300	القدس (J2)
اقيمت كل من مستوطنات جيلو وجفعات همتوس وهار حوما على جزء من اراضي محافظة بيت لحم، وهو الجزء الذي تم ضمه بشكل غير قانوني واحادي الجانب في العام 1967 لحدود بلدية القدس الجديدة					

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2011(ب).

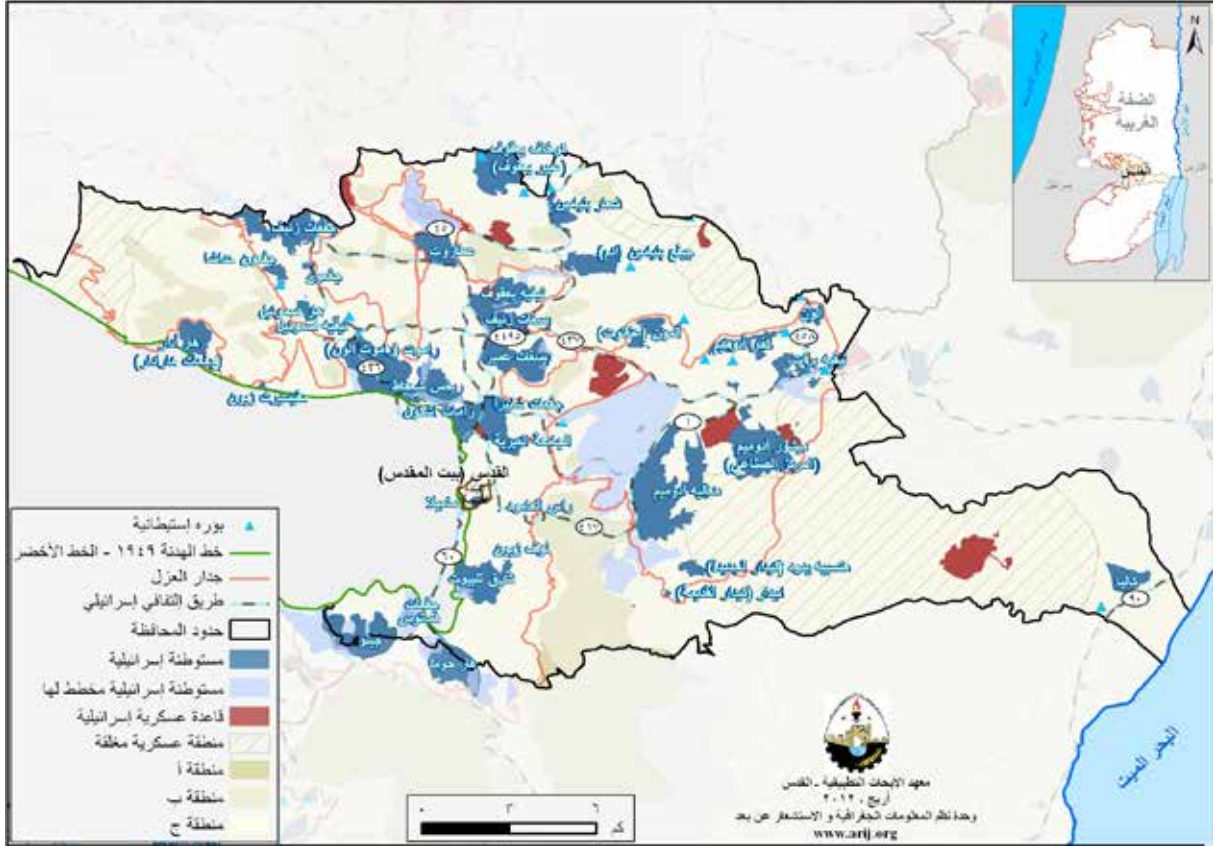
الجدول رقم 38، يتضمن قائمة بالبؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي أنشئت في محافظة القدس.

جدول 38: البؤر الاستيطانية الإسرائيلية القائمة على أراضي محافظة القدس

الرقم	اسم البؤرة الاستيطانية	المستوطنة الأم	عدد المنشآت	الوضع الحالي
1	معافار مخماس	بؤرة ميغرون	10	بؤرة
2	غرب كوخاف يعقوب	كوخاف يعقوب	3	بؤرة
3	عين برات	المون (عناوت)	2	بؤرة
4	جنوب كوخاف يعقوب	كوخاف يعقوب	2	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
5	جنوب كاليا	كاليا	3	بؤرة
6	شرق جفعات شابيرا	جفعات شابيرا (التلة الفرنسية)	11	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
7	جفعات جرانيت (تلة 468)	نيفيه برات (نوفيه برات)	4	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
8	شرق كفار ادوميم	كفار ادوميم	15	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
9	شرق نيفيه برات (نوفيه برات)	نيفيه برات (نوفيه برات)	3	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
10	غرب كفار ادوميم	كفار ادوميم	2	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
11	شرق ادم (بني ادم)	جيفع بنيامين (ادم)	2	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
12	جيفعات زيمما	جفعون حداشا	12	بؤرة داخل حدود مخطط المستوطنة
13	هيروتي	جفعات زئيف	2	بؤرة
14	عين مابوع	الون	-	بؤرة

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2011 (ب).

خريطة 12: توزيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة القدس



2.2.4 المخططات الاسرائيلية لتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في القدس

المخططات الاستيطانية في منطقة القدس (J1)

تزايدت المخططات الاستيطانية الاسرائيلية في مدينة القدس دون رادع منذ انطلاق عملية السلام الاسرائيلية- الفلسطينية في العام 1993، حيث زادت اسرائيل من اعداد المستوطنين الفاطنين في القدس الشرقية المحتلة بنسبة 100% تقريبا منذ ذلك الوقت. كما وتستمر اسرائيل حتى يومنا هذا بانتهاك حقوق الفلسطينيين في مجالات التنمية والتطوير. فيما يلي تلخيص للمخططات الاستيطانية الاسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة والتي يتم تنفيذها على حساب الاراضي الفلسطينية.

كرم المفتي (فندق الشبرد)، حي الشيخ جراح

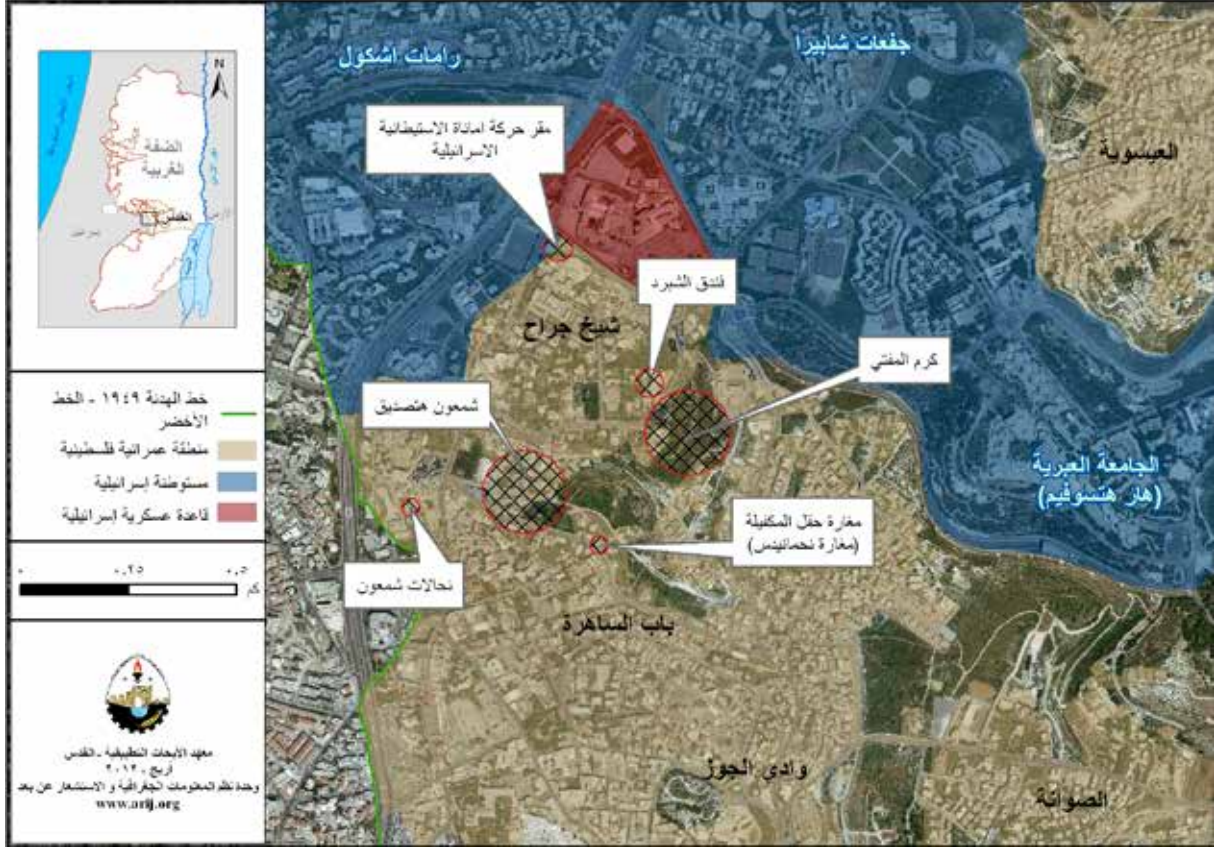
في العام 2005، أطلقت لجنة التنظيم التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية مخطط اسرلة القدس الشرقية المحتلة الذي تقدم به المليونير اليهودي الحامل للجنسية الامريكية، اروفينغ موسكوفيتش، وبالتعاون مع جمعية عطيريت كوهانيم الاستيطانية، وذلك بالسماح بهدم فندق الشبرد في حي كرم المفتي في حي الشيخ جراح في القدس.

وكان موسكوفيتش قد حصل على فندق الشبرد في حي كرم المفتي من حارس املاك الغائبين في العام 1985. وكانت السلطات الاسرائيلية المختصة قد استولت على الفندق عقب العام 1967، بالرغم من ان ورثة الفندق الشرعيين (ورثة المفتي الحاج أمين الحسيني) ما زالوا على قيد الحياة ويقطنون في مدينة القدس منذ العام 1948. ويخطط موسكوفيتش لهدم الفندق وبناء حي استيطاني جديد مكانه يشمل بناء 90 وحدة استيطانية وكنيس يهودي وروضة أطفال وفندق على مساحة قدرها 40 دونما من الاراضي الفلسطينية على أرض حي كرم المفتي والخاصة بفندق شبرد، بناء على مخططات قدمها موسكوفيتش وجمعية عطيريت كوهانيم لبلدية القدس

الاسرائيلية والتي منحت المخطط رقم 11536. وسوف يخلق هذا الحي الاستيطاني المنوي بناءه في المنطقة نوعا من التواصل الجغرافي بين الاحياء الاستيطانية الاسرائيلية في منطقة جبل المشارف، في محيط قبر الصديق شمعون و عدة منظمات حكومية الى الشمال. (انظر الخريطة رقم 13).

وسوف يشمل مخطط موسكوفيتش حي كرم المفتي في منطقة الشيخ جراح. وحسب المخططات فانه من المرجح ان يتم اعادة تصنيف 110 دونمات من الاراضي الفلسطينية في المنطقة مزروعة باشجار الزيتون، من منطقة مفتوحة الى منطقة سكنية. وهذا ليس بالاجراء الجديد، اذ قامت بلدية القدس الاسرائيلية باعادة تصنيف مناطق مفتوحة في منطقة القدس الى مناطق سكنية، وذلك لتتمكن من البناء فيها، مثل جبل أبو غنيم والذي بات يعرف اليوم باسم «مستوطنة أبو غنيم»، وتلة شعفاط التي باتت تعرف اليوم باسم مستوطنة ريخيس شعفاط.

خريطة 13: المخططات الاسرائيلية في حي كرم المفتي في منطقة الشيخ جراح في القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريخ 2012 (1)

حي استيطاني يهودي جديد في حي رأس العمود في القدس الشرقية المحتلة:

تمكنت منظمات اسرائيليتان، شاباد وفاهلين، من التلاعب في عملية تسجيل الاراضي التي تعود لزمان الانتداب البريطاني لتتمكن من السيطرة على 14.5 دونم من الاراضي الفلسطينية في حي رأس العمود في القدس. وكانت ملكية الاراضي المستهدفة في منطقة حي رأس العمود قد نُقلت لمؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ أعمال البناء الاسرائيلية في حي رأس العمود. وقد بدأ البناء الاستيطاني في حي رأس العمود في العام 1998، ومع انتهاء العام 2003، كانت اسرائيل قد أتمت بناء 133 وحدة استيطانية في الموقع.

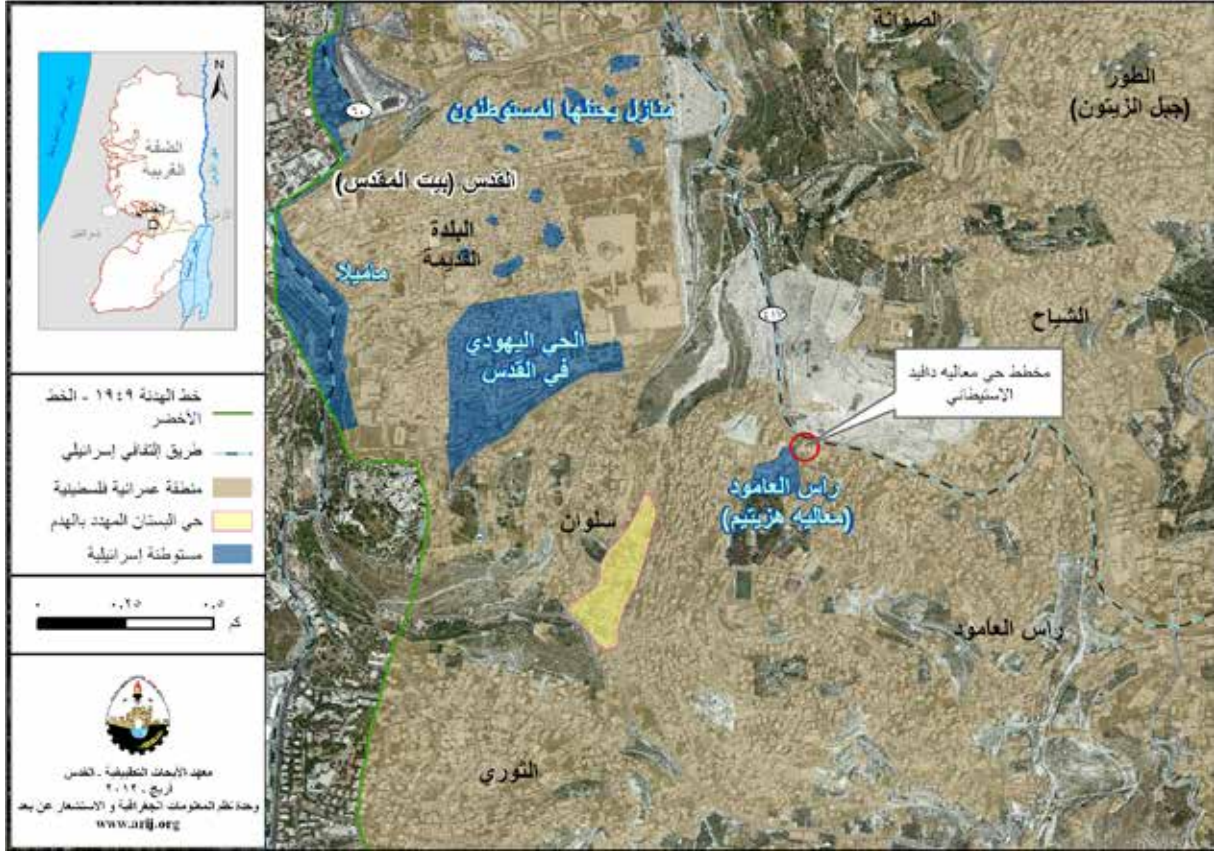
واليا يستمر البناء لاتمام ما تم التخطيط له في هذا الحي، حيث سوف يشمل البناء مجمعا تجاريا وكنيسا يهوديا وروضة أطفال وعيادة صحية. والدير بالذكر، فانه قبيل البدء في البناء الاستيطاني في الحي، رفضت بلدية القدس الاسرائيلية التصديق على مخطط هيكلي لحي رأس العمود الفلسطيني في مدينة القدس بذريعة أن الحي قد تم بناؤه على أراض تعود ملكيتها لليهود. واشترطت البلدية على أهالي حي رأس العمود موافقتهم على

وجود حي استيطاني اسرائيلي جديد ضمن المخطط الهيكلي الجديد الذي تقدم به اهالي الحي للبلدية كشرط لموافقة البلدية على المخطط الهيكلي لحي رأس العمود واعتماده، الامر الذي فرض في النهاية على أهالي حي رأس العمود القبول بشروط البلدية. وعند صدور الموافقة النهائية للمخطط الهيكلي، تبين ان الرخص التي تمنحها البلدية للفلسطينيين القاطنين في الحي لا تسمح لهم بالبناء على أكثر من 55%-65 من الارض، واشترطت على أن لا يزيد البناء عن طابقين (المقدس، 2010). وفي المقابل، وبصورة واضحة للسياسات التمييزية في عمليات البناء بين الفلسطينيين والاسرائيليين، سمحت بلدية القدس للاسرائيليين ببناء سبعة طوابق كحد أقصى (المقدس، 2010). واليوم، يقطن حي معاليه هزيتيم أكثر من 100 عائلة يهودية، مع وجود مخططات لمضاعفة عدد المستوطنين في الحي في السنوات القليلة القادمة. (هأرتس 2011).

حي معاليه دافيد، رأس العامود

في الرابع عشر من شهر اذار من العام 2006، وبتكلفة إجمالية قدرها 10 مليون دولار أمريكي، بدأت اسرائيل ببناء مقر رئيس للشرطة الإسرائيلية في الضفة الغربية في منطقة ال E1، على مساحة قدرها 14 دونما من الاراضي. وفي السادس والعشرين من شهر نيسان من العام 2006، نقلت صحيفة هارتس الاسرائيلية تفاصيل صفقة تمت بين لجنة بوخاران اليمينية المتطرفة والشرطة الاسرائيلية (مُمثلة بمفتش الشرطة الاسرائيلية العام، موشيه كارادي) وتم توقيعها في شهر تموز من العام 2005 (هأرتس، 2008). ونصت الصفقة على أن لجنة بوخاران الاسرائيلية ستبني مقرا رئيسيا جديدا للشرطة الاسرائيلية في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) في منطقة ال E1 بين القدس ومعاليه أدوميم. وفي المقابل، فإن لجنة بوخاران سوف تتسلم مقر الشرطة في حي رأس العمود في القدس الشرقية والمقام على أراض مصادرة من الفلسطينيين، لتلبية احتياجات الجمهور. وفقا لاتفاق آخر بين لجنة بوخاران ودائرة أراضي إسرائيل، «فان الارض سوف تتوقف عن تقديم خدمات للجمهور»، وبالتالي سوف تكون متاحة للاستخدام السكني (هأرتس 2011). وبهذه الطريقة، سوف تدمج لجنة بوخاران مقر الشرطة الاسرائيلية الاسبق كنواة لمستوطنة إسرائيلية جديدة (معاليه ديفيد) في حي رأس العامود، مما سيزيد من مساحة الأراضي المصادرة في المنطقة. وتجدر الإشارة الى انه عقب إخلاء الشرطة الإسرائيلية «مركز شرطة حي رأس العامود»، قامت مجموعة من المستوطنين اليهود التابعين لمنظمة «خلاص القدس» بالاستيلاء على المقر في الثامن والعشرين من شهر نيسان من العام 2008. وفي الاول من شهر اذار من العام 2011، أصدرت لجنة الترخيص والبناء التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية تراخيص لبناء 14 وحدة سكنية استيطانية في مقر الشرطة السابق. (هأرتس 2011).

خريطة 14: معاليه دافيد، ومعاليه هزيتيم، في حي رأس العمود في القدس الشرقية



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريخ 2012 (أ)

مستوطنة عير دافيد، في بلدة سلوان

عقب العام 1991، زادت وتيرة وشدة الهجمات الإسرائيلية على بلدة سلوان جنوب مدينة القدس. وحتى يومنا هذا، تم طرد العديد من العائلات الفلسطينية من البلدة كانت تقطن في 40 وحدة سكنية لصالح المستوطنين الإسرائيليين في البلدة، (المقدسي 2008). واستمرارا لسياسة محو الهوية الفلسطينية في بلدة سلوان، قامت بلدية القدس الإسرائيلية بتغيير اسم حي البستان الى عير دافيد («مدينة داود»)، على الرغم من أن هذا الحي يقطنه الفلسطينيون في المقام الأول. كما وتشير المخططات الاسرائيلية التي تم اعدادها للمستوطنة الى بناء مراكز تجارية وسياحية وسكنية في المنطقة. والجدير بالذكر انه تم استهداف بلدة سلوان بسبب قربها من حائط المبكى في البلدة القديمة في القدس.

ووفقا لتصنيف الانتداب البريطاني للأراضي والممتلكات، فقد تم تسجيل أراضي حي البستان (الذي يغطي مساحة تزيد عن 70 دونما) باسم «ممتلكات فلسطينية حصرية في القدس» (POICA، 2009). ومع ذلك، ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، أصبحت جميع الأحياء العربية الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة ضحية المصادرات وعمليات الاستيلاء على الاراضي من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية والمنظمات اليهودية المتطرفة، مثل منظمة «عطيرت كوهانيم» ومنظمة «العاد». وفي العام 2004، أصدرت بلدية القدس الإسرائيلية أوامر لهدم 88 منزلا فلسطينيا في حي البستان، بدعوى عدم حيازة الفلسطينيين، أصحاب المنازل المخطرة، أوراق الترخيص اللازمة، والتي تصدر عادة عن بلدية القدس الإسرائيلية، وان هذه المنازل كانت مملوكة لمنظمتي عطيرت كوهانيم والعاد. وفي العام 2005 بدأت عملية الهدم، ولكن مع نهاية العام 2005، أوقفت بلدية القدس الاسرائيلية عمليات الهدم نتيجة الضغوط الدولية والاعتراضات التي تقدم بها أصحاب المنازل المستهدفة في حي البستان.

وفي شهر آب من العام 2008، تقدم اهالي حي البستان في بلدة سلوان بمخطط هيكلية لبلدية القدس للحصول على تراخيص بناء للمنازل الـ 88 المهددة بالهدم، الا أن بلدية الاحتلال أعلنت أصحاب المنازل المخطرة أن المخطط الذي تقدّموا به لن يُبحث قريباً، وأن البلدية ستتمضي قدماً بمخطتها لبناء «حديقة وطنية» في الحي، وعرضت عليهم إخلاء منازلهم طوعاً مقابل الحصول على تعويضات أو إعادة تسكينهم في منطقة أخرى في القدس، الا أن اهالي الحي رفضوا العرض الاسرائيلي بالمطلق، فأبلغتهم بلدية الاحتلال لاحقاً برفضها للمخطط الذي تقدّموا به.

وفي يوم 21 شباط من العام 2009 سلّمت بلدية الاحتلال في القدس 134 عائلة مقدسيّة مكوّنة من أكثر من 1500 شخص يقطنون في 88 منزلاً في حيّ البستان في ضاحية سلوان جنوب المسجد الأقصى أوامر لإخلاء منازلهم، تمهيداً لهدمها لإقامة حديقة عامّة مكانها باسم «حديقة الملك داوود».

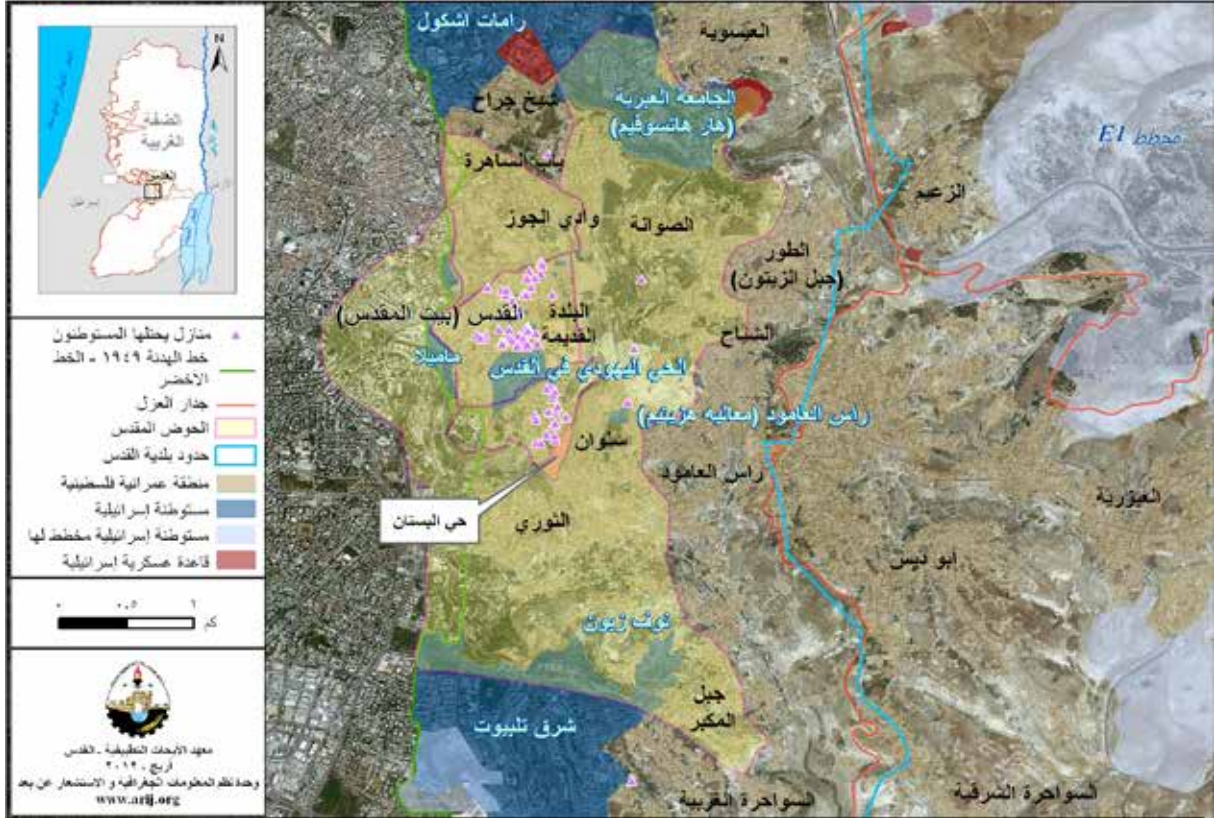
وفي شهر تموز من العام 2009، أقدمت «السلطات الإسرائيلية على نقل ملكية 14 عقاراً في بلدة سلوان تبلغ مساحتها الإجمالية 28 دونماً إلى جهات يهودية دون الحصول على موافقة المستشار القانوني للحكومة»، وذلك في إطار مخطط بلدية القدس، لإخلاء حي البستان في القدس من سكانه الفلسطينيين وتحويله إلى حدائق توراتية ومبان سكنية مخصصة لليهود. وعلى اثر ذلك تلقت ثمانى عائلات مقدسية إخطارات بهدم منازلها في الحي بحجة البناء غير المرخص والبناء على مرافق عامة.

وفي الثامن من شهر من العام 2012، سلمت بلدية القدس الاسرائيلية 29 عائلة فلسطينية في حي البستان أوامر عسكرية تقضي بهدم منازلهم بذريعة البناء غير المرخص. وفي حال تم تنفيذ أوامر الهدم، فسيشهد حي البستان أكبر عملية هدم منذ عملية الهدم الاسرائيلية الواسعة التي نفذتها اسرائيل في العام 1967، عندما قامت بهدم حي باب المغاربة وتشريد سكانه الفلسطينيين.

حي البستان وتهويد الجزء الشرقي من مدينة القدس

في تسعينيات القرن الماضي، طرحت بلدية القدس الاسرائيلية مشروع تهويد المنطقة التي يطلق عليها الاحتلال «بالحوض المقدّس»، وتشمل البلدة القديمة بكاملها وأجزاء واسعة من الأحياء والضواحي المحيطة بها مثل حيّ الشيخ جراح وحي وادي الجوز في الشمال، وحي الطور في الشرق، وبلدة سلوان في الجنوب. ويتضمّن مشروع التهويد الاسرائيلي إنشاء مدينة أثرية مطابقة للوصف التوراتي «لأورشليم المقدّسة» أسفل المسجد الأقصى، وفي بلدة سلوان وأجزاء من الحيّ الإسلامي في البلدة القديمة في القدس وإحلال السكّان اليهود مكان سكّان المنطقة العرب الفلسطينيين. وسوف يعمل المخطط التهويدي على خلق نوع من التواصل الجغرافي بين الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس والمستوطنات الاسرائيلية في منطقة الحوض المقدس، (انظر الخريطة رقم 15).

خريطة 15: المخططات الاسرائيلية في حي البستان وتهويد المنطقة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريخ 2012 (1)

مخطط مستوطنة باب الساهرة في البلدة القديمة في القدس

في شهر تموز من العام 2005، وافقت لجنة البناء والتنظيم التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية على بناء 30 وحدة سكنية استيطانية وكنيس يهودي في الحي الاسلامي في البلدة القديمة في القدس بالقرب من باب الساهرة (باب هيرودوس).

مستوطنة نوف زيون في بلدة جبل المكبر

يقع مخطط مستوطنة نوف زيون داخل حدود بلدية القدس الاسرائيلية التي تم توسيعها بشكل غير قانوني واحادي الجانب على حساب العديد من القرى والمدن الفلسطينية عقب احتلال اسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، وهي المستوطنة الثامنة عشر التي أقامتها اسرائيل في القدس عقب العام 1967. وفي العام 2004، وافقت لجنة البناء والتنظيم التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية على مخطط لبناء مستوطنة جديدة تحت اسم نوف زيون. والجدير بالذكر، ان الارض التي سوف تقوم عليها المستوطنة الجديدة تعود ملكيتها لمواطنين فلسطينيين من بلدة جبل المكبر، تمت مصادرة اراضيهم في العام 1967.

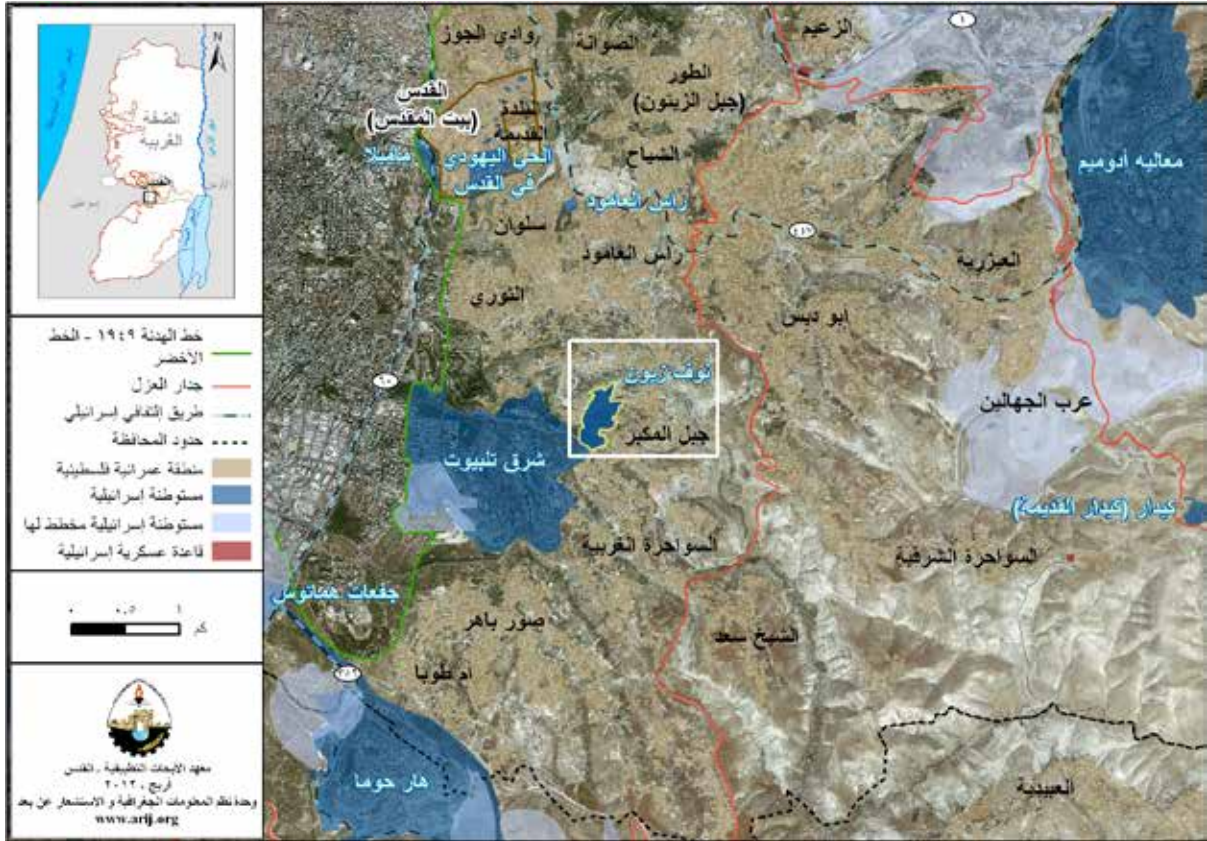
وفي العام 2005، تقدم الفلسطينيون أصحاب الاراضي باستئناف لدى المحكمة العليا الاسرائيلية لمنع بناء المستوطنة على اراضيهم، الا أن المحكمة رفضت الاستئناف. وتبلغ المساحة التي سوف يقوم عليها مستوطنة نوف زيون بجميع مراحلها الاربعة، 1866 دونما، وتشمل بناء 475 وحدة استيطانية على اراضي بلدة جبل المكبر والقرى المجاورة على أربعة مراحل، هذا بالإضافة الى بناء فندق (150 غرفة فندقية)، روضة أطفال، مركز تجاري، مركز رياضي، حديقة عامة، وكنيس يهودي.

وبدأ البناء في المرحلة الاولى من مخطط مستوطنة نوف زيون في العام 2004، واستكملت في منتصف العام 2008، وشملت بناء 91 وحدة استيطانية. وكانت المرحلة الاولى من البناء قد أقيمت على مساحة قدرها 13.3

دونما من اراضي بلدة جبل المكبر. والجدير بالذكر، فقد تم بيع الشقق بسعر تراوح ما بين 360,000 دولار و600,000 دولار لليهود من حملة الجنسية الامريكية.

وفي السابع من شهر تشرين ثاني من العام 2009، وضع المستوطنون حجر الاساس للمرحلة الثانية من مخطط المستوطنة، والذي يشمل بناء 105 وحدات استيطانية جديدة. وتقوم شركة (Dugal Investments and Holdings LTD)، والتي مقرها في مدينة تل ابيب، بتنفيذ المشروع في المستوطنة، هذا بالإضافة الى تسويق وبيع الشقق في محاولة لجذب اليهود الاغنياء من جميع انحاء العالم للاستثمار في المدينة. أما عن المرحلة الثالثة والرابعة من مخطط المستوطنة فتشمل بناء 270 وحدة استيطانية جديدة وتنتظر الموافقة النهائية من الحكومة الاسرائيلية (انظر الخريطة رقم 16).

خريطة 16: المخططات الاسرائيلية في مستوطنة نوف زيون

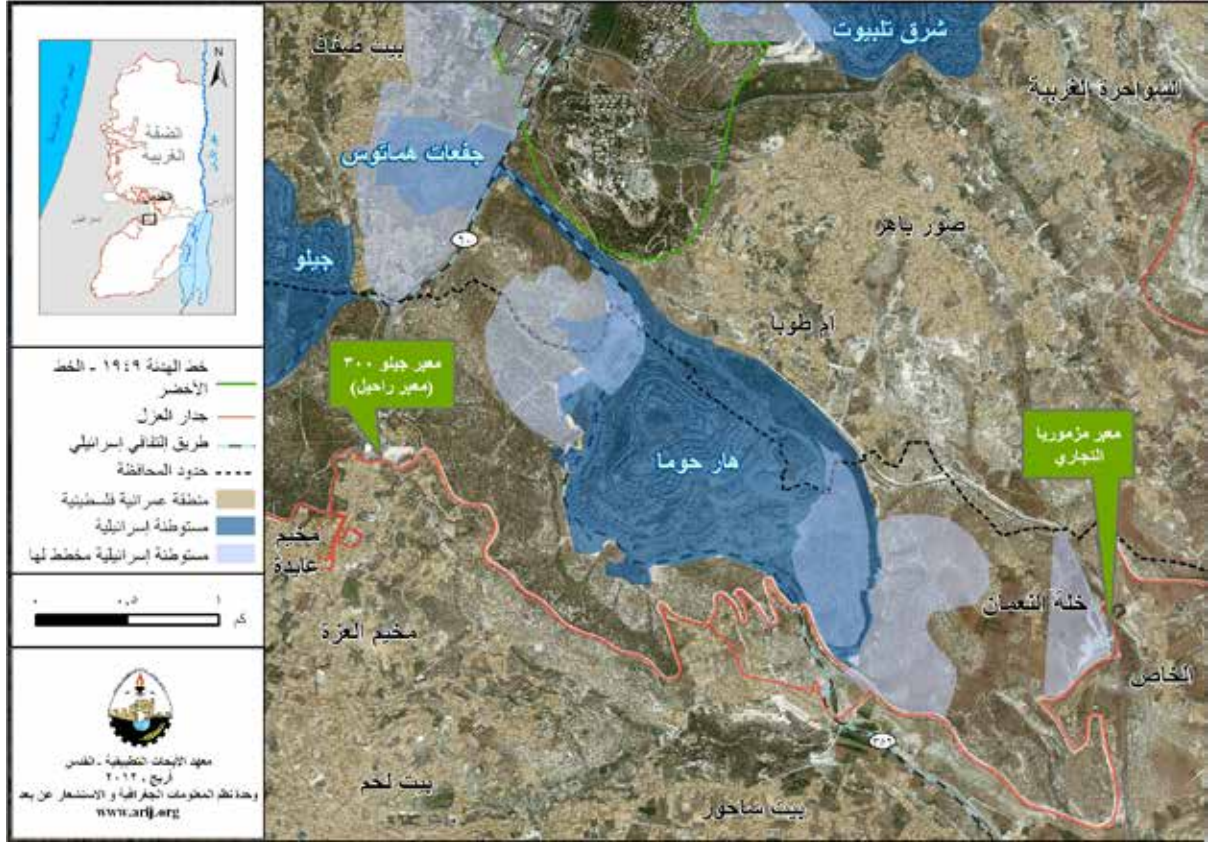


المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج 2012 (1)

مخطط بناء مستوطنتين جديدتين بالقرب من مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما)

يكشف المخطط الهيكلي الذي أعدته بلدية القدس الإسرائيلية في العام 2000 (المخطط الهيكلي للقدس 2000) عن وجود مستوطنتين جديدتين في المنطقة المجاورة لمستوطنة هار حوما (مستوطنة جبل أبو غنيم) في محافظة بيت لحم، الأولى تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لمستوطنة هار حوما (مستوطنة جبل أبو غنيم)، بينما تقع الثانية في الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة. وسوف تحتل هاتان المستوطنتان حوالي 1080 دونما إضافية من الأراضي الفلسطينية المحيطة بالمستوطنة القائمة. ويكشف المخطط الهيكلي أيضا أن المنطقة العمرانية التابعة لمستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) قد تصل مساحتها إلى 1516 دونما، مما سوف يشكل زيادة قد تصل نسبتها إلى 379% من مساحتها الحالية والبالغة 400 دونما. وسوف تحتل مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) والمستوطنتين الجديدتين (حال الانتهاء من بنائهما) ما مساحته 2500 دونما، (انظر الخريطة رقم 17).

خريطة 17: موقع المستوطنتين الجديتين بالقرب من مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما)



المخططات الاستيطانية المستقبلية في مدينة القدس (منطقة J1)

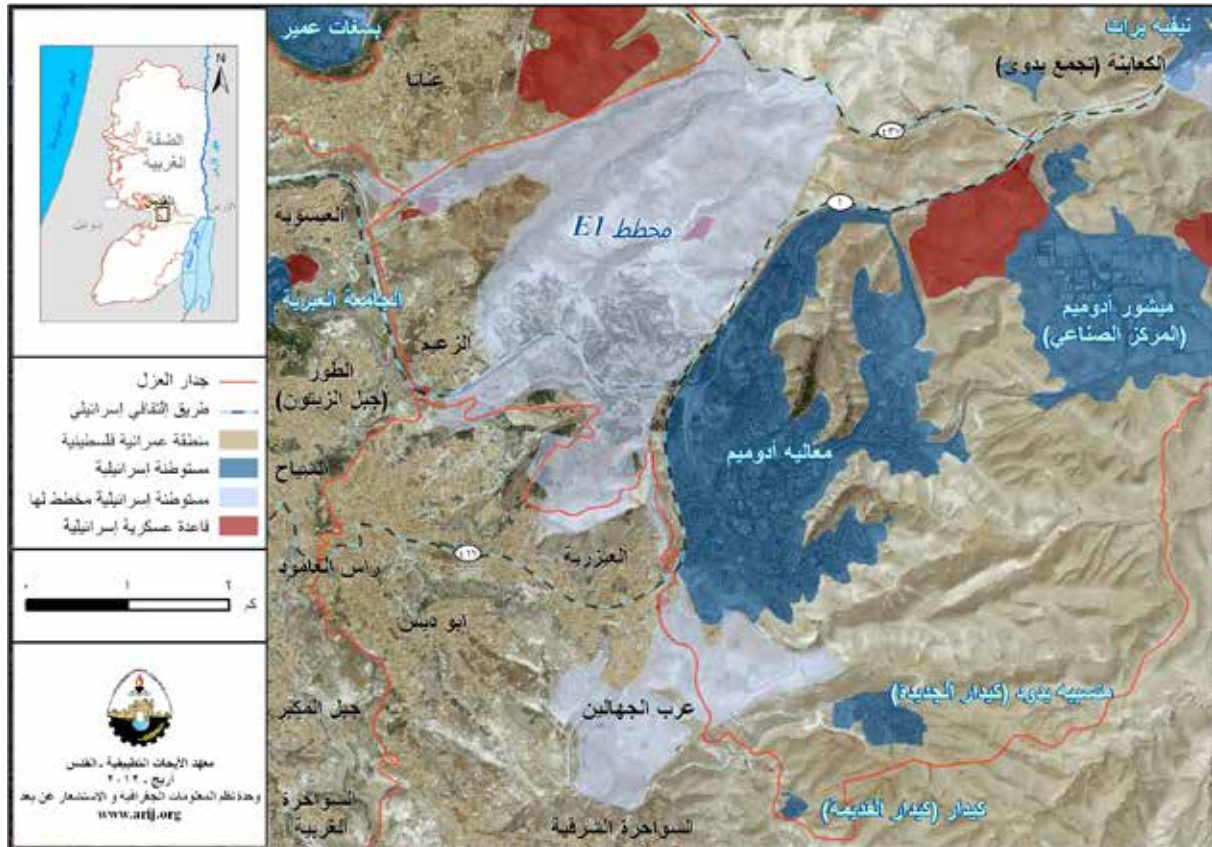
مخطط E1 الاستيطاني في منطقة تجمع مستوطنات معاليه أدوميم

تم الاعلان عن بناء مخطط E1 الاستيطاني لأول مرة في العام 1995، من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل الاسبق، يتسحاق رابين كاجراء وقائي ضد تداعيات وجود مستوطنة معاليه أدوميم التي تم انشاؤها في العام 1975 (poica، 2006). وفي العام 1997، تم اقرار مخطط E1، الا أن عملية البناء لم تتم بسبب تصاعد الانتقادات الدولية حول المشروع وخصوصا الادارة الامريكية، حيث يعتبر تجمع معاليه أدوميم من أخطر التجمعات الاستيطانية الموجودة في الضفة الغربية، وذلك لكونه موجودا ضمن محافظة القدس، فضلاً عن أنه يشكل خطراً على توصل جنوب وشمال الضفة الغربية، وعازلاً لمنطقة القدس الشرقية عن باقي محافظات الضفة، مما يشكل عائقاً أمام تطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة ذات توصل جغرافي وعاصمتها القدس الشريف.

ويشمل مخطط E1 الاستيطاني بناء 3910 وحدات استيطانية في منطقة شرق معاليه أدوميم، هذا بالإضافة الى بناء 2152 غرفة فندقية ومنطقة صناعية ومقر للشرطة الاسرائيلية (تم بناؤه وتدشينه في منطقة معاليه أدوميم في العام 2008) على حساب الاراضي الفلسطينية الواقعة في كل من بلدات العيسوية والطور والعيزرية وأبو ديس وعناتا شرق مدينة القدس، على مساحة قدرها 13214 دونماً. وتعتبر هذه المساحة جزءاً من المخطط الهيكلي لمستوطنة معاليه أدوميم الاسرائيلية التي اعدته الادارة المدنية الاسرائيلية في العام 1991 للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية (من ضمنها مستوطنة معاليه أدوميم)، لضمان مساحات توسعية مستقبلية للمستوطنات الاسرائيلية القائمة، وتنفيذ أية مخططات جديدة تقرها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة.

ومع بداية المشروع الإسرائيلي لفصل الضفة الغربية وتقطيع أوصالها من خلال بناء جدار الفصل العنصري، حظيت منطقة تجمع معاليه أدوميم الاستيطاني باهتمام خاص من قبل اللجنة القائمة على مسار الجدار في الحكومة الإسرائيلية، وذلك لخصوصية الموقع وقربه مع الجزء الشرقي من مدينة القدس، حيث تم وضع مخطط تحت مسمى E1 يهدف لبناء تجمع استيطاني جديد تابع لمستوطنة معاليه أدوميم، ويربط مع المستوطنات الإسرائيلية القائمة في مدينة القدس، في الوقت نفسه يقطع الطريق على التجمعات الفلسطينية الموجودة هناك (أبو ديس، العيزرية، الطور، العيسوية، عناتا) بالإضافة إلى ذلك، سوف يخلق مخطط E1 الاستيطاني حزاما عمرانيا إسرائيليا جديدا يعيق عملية التواصل الجغرافي الطبيعي بين شمال وجنوب الضفة الغربية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الخطة في زيادة عدد السكان الحالي لتجمع معاليه أدوميم الاستيطاني في محاولة لفرض واقع ديموغرافي جديد في المدينة لصالح الاسرائيليين عقب الانتهاء من بناء الجدار حول مدينة القدس وضم التجمعات الاستيطانية الكبرى التي تحيط بمدينة القدس الى اسرائيل، (انظر الخريطة رقم 18).

خريطة 18: مخطط E1 الاستيطاني الاسرائيلي



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريخ 2012 (أ)

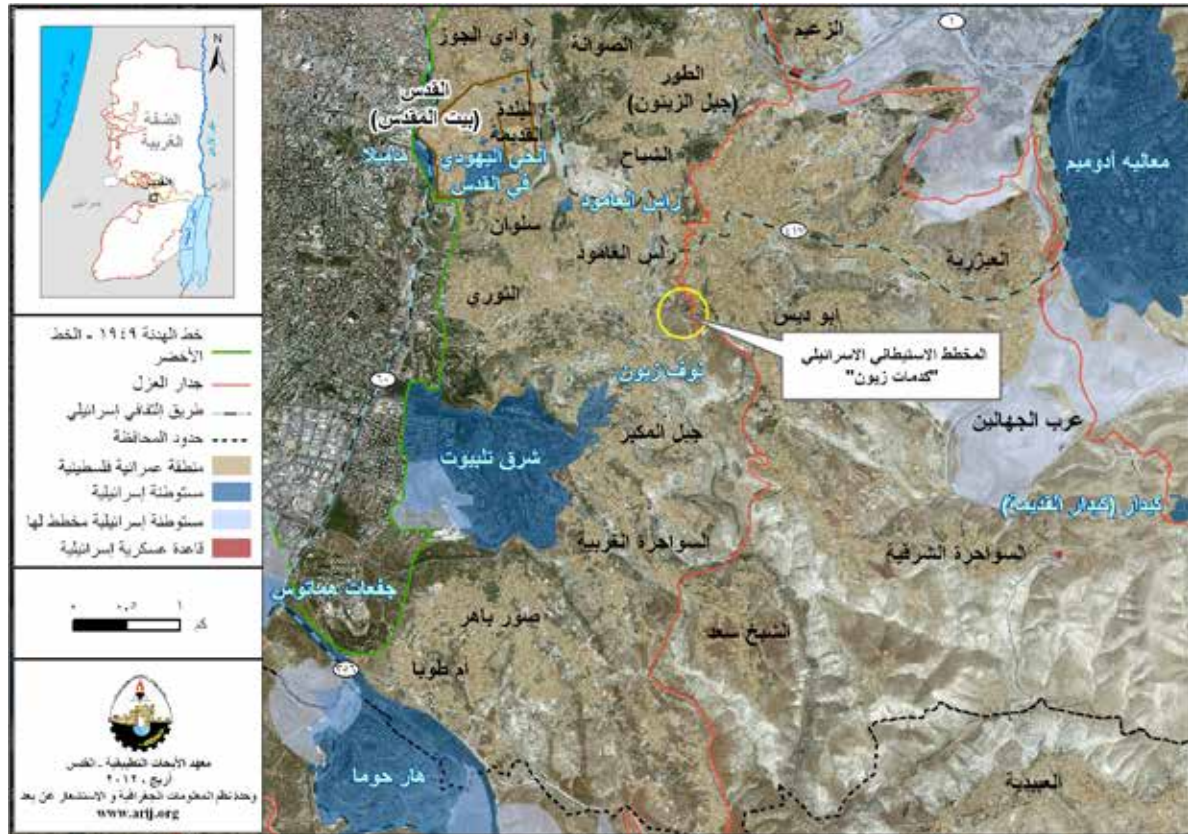
مستوطنة كدمات زيون على أراضي بلدة أبو ديس الفلسطينية، شرق مدينة القدس

في الثاني من شهر نيسان من العام 2012، كشفت صحيفة هآرتس الاسرائيلية الخطط الإسرائيلية لبناء مستوطنة جديدة تعرف باسم «كدمات صهيون» متاخمة لجدار الفصل العنصري القائم على أراضي بلدة أبو ديس شرق مدينة القدس. وتتضمن الخطة بناء 200 وحدة استيطانية بالقرب من الجزء الشرقي للجدار على الأراضي المعزولة بين بلدي أبو ديس وجبل المكبر.

وفي السابع من شهر حزيران من العام 2000، قام عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلية وطلاب يهود متدينون باحاطة خمسة عشر دونما من الأراضي الفلسطينية في بلدة أبو ديس بالاسلاك الشائكة وزراعتها بأشجار الزيتون، كخطوة أولى نحو بناء مستوطنة كدمات زيون (كدمات صهيون). والجدير بالذكر، انه في الثاني والعشرين من شهر ايار من العام 2000، كانت وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية قد خصصت 64 دونما من

الأراضي الفلسطينية في بلدة أبو ديس (تم مصادرتها بشكل غير قانوني من قبل حارس أملاك الغائبين) لبناء 200 وحدة استيطانية في الموقع الذي يطلق عليه الاسرائيليون كدمات زيون (كدمات صهيون). وشمل المخطط انذاك بناء روضة أطفال، مدرسة وكنيس يهودي. وحاليا يقطن الموقع عائلتان يهوديتان تتمتعان بالخدمات الرئيسية في الموقع من كهرباء وماء وغيرهما، (انظر الخريطة رقم 19).

خريطة 19: موقع مستوطنة كدمات زيون (كدمات صهيون) على اراضي بلدة أبو ديس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج 2012 (أ)

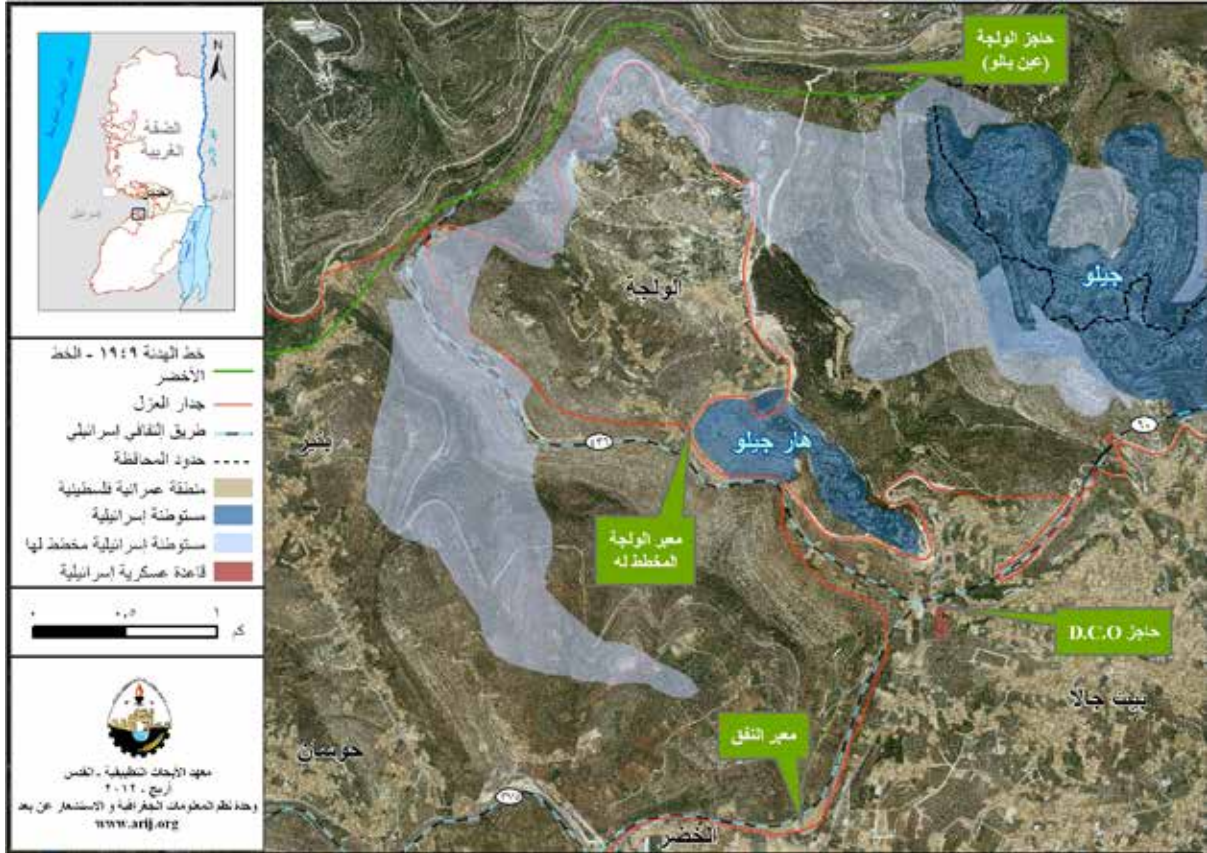
مستوطنة جفعات يائيل، جنوب مدينة القدس

أعلنت السلطات الإسرائيلية في شهر حزيران من عام 2004، عن بناء مستوطنة جديدة في قرية الولجة الواقعة شمال غرب مدينة بيت لحم. ويشمل المخطط بناء 13,200 وحدة استيطانية، لاستيعاب ما يزيد عن 52000 مستوطن إسرائيلي في المنطقة ما بي مستوطنة جيلو شمال غرب بيت لحم، وتجمع مستوطنات غوش عتصيون الإسرائيلية جنوب غرب مدينة بيت لحم.

وسوف يأتي المخطط على مساحة قدرها 2976 دونما من اراضي محافظة بيت لحم، منها 1126 سوف يتم مصادرتها من اراضي قرية الولجة، و1279 دونما أخرى من اراضي قرية بتير غرب مدينة بيت لحم، و571 دونما من اراضي مدينة بيت جالا (جريدة الايام، 2004). بالاضافة الى ذلك، فان المستوطنة الاسرائيلية الجديدة ستكمل خط المستوطنات الاسرائيلية الذي يمتد من الاطراف الشمالية لمحافظة بيت لحم ابتداء من مستوطنة «ابو غنيم» (المعروفة اسرائيليا بمستوطنة «هار هوما») الواقعة الى الشمال الشرقي من مدينة بيت لحم ووصولاً الى مستوطنتي جفعات همتوس وجيلو شمال مدينة بيت لحم، ومن ثم الى مستوطنة هار جيلو غربي المدينة، و انتهاء بالمستوطنة الجديدة المقترحة، والتي بدورها ستشكل نقطة التنام بين المستوطنات الاسرائيلية جنوب مدينة القدس ومجمع مستوطنات «غوش عتصيون» الواقع الى الجنوب الغربي لمحافظة بيت لحم كجزء من خطة «غلاف القدس»، لتشمل أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، وزيادة عدد المستوطنين داخل

حدود بلدية القدس غير القانونية من أجل خلق حقائق على أرض الواقع لتغيير الوضع الديموغرافي للمدينة، والتأثير على نتيجة المفاوضات بشأن مستقبل القدس كما صرح نائب رئيس بلدية القدس يهوشع بولاك (« نريد أكبر عدد ممكن من اليهود في القدس للتأثير على الوضع الديموغرافي فيها »)، (انظر الخريطة رقم 20).

خريطة 20: مخطط مستوطنة جفعات يانيل الاسرائيلية



تجمع يهودي ديني في منطقة قبر راحيل شمال مدينة بيت لحم:

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في الثالث من شهر شباط من العام 2005، الالتماس الذي تقدمت به 18 عائلة فلسطينية من مدينتي بيت لحم وبيت جالا ضد شق شارع التفافي محاذ لمسار جدار الفصل العنصري في المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، والذي يمتد من معبر جيلو 300 إلى منطقة قبر راحيل. ويأتي مخطط الشارع لتسهيل حركة وصول المستوطنين اليهود المتدينين إلى منطقة قبر راحيل، في نفس الوقت، سوف يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى تلك المنطقة، وذلك في انتهاك واضح وصريح لاتفاقية اوسلو الثانية في العام 1995، والتي صنفت منطقة قبر راحيل كممنطقة (ج) تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة مع السماح للفلسطينيين باستعمال الطريق المحاذي لمنطقة القبر ودخول القبر لإغراض دينية إلى حين إتمام مفاوضات الحل النهائي، حيث ستنقل السيطرة على منطقة القبر إلى الفلسطينيين. ويعتبر قبر راحيل الواقع في المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم ذات أهمية دينية وتاريخية وأثرية، حيث يقصده الحجاج من مختلف الديانات السماوية الثلاث، وقد منعت القوات الإسرائيلية منذ بدء الانتفاضة دخول الحجاج غير اليهود إلى الموقع كخطوة أولى لضم الموقع إلى ما يسمى بلدية القدس.

والجدير بالذكر، انه بعد اسبوع من صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، صرحت ميريام أداني، مؤسسة ومديرة صندوق (خيفر راحيل) إن قرار المحكمة «هو خطوة أولى نحو إقامة تجمع يهودي حول منطقة قبر راحيل». (صحيفة الجيروساليم بوست، 11 شباط، 2005) (انظر الخريطة رقم 21).

خريطة 21: مخطط مستوطنة قبر راحيل

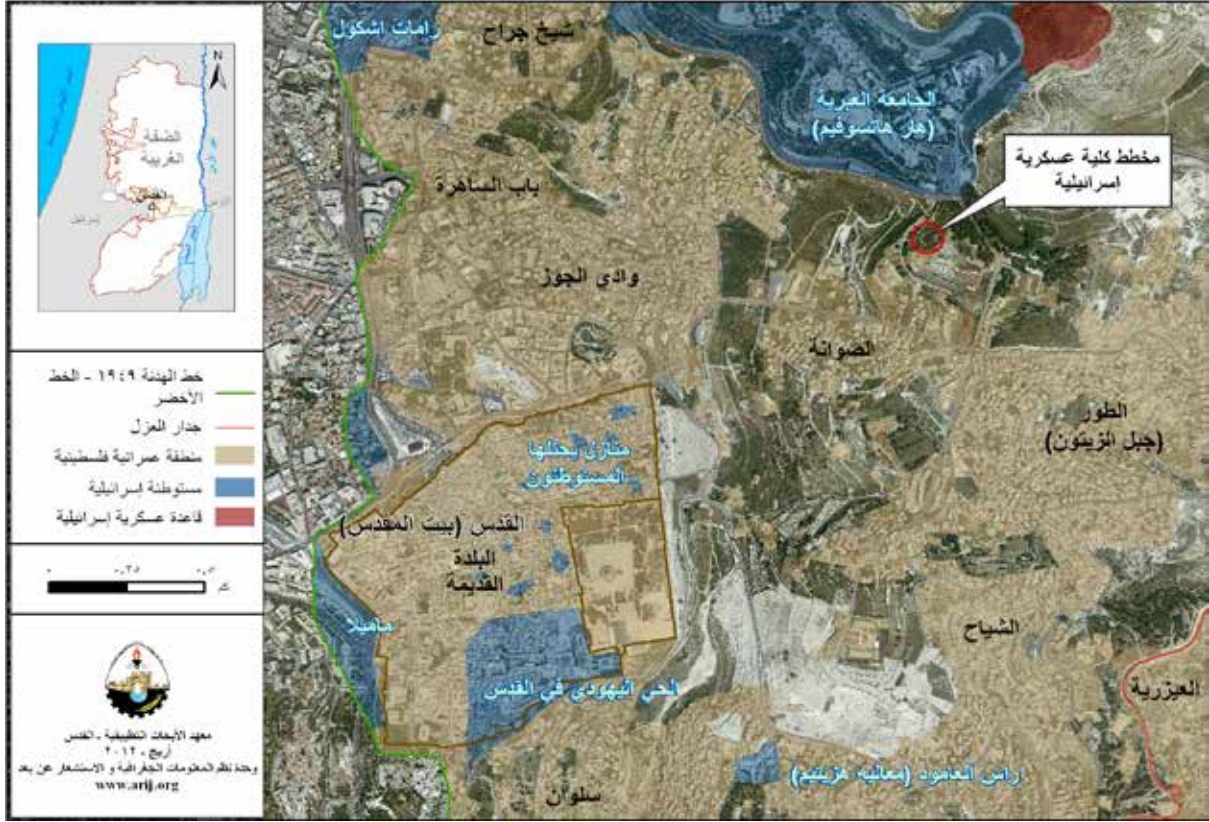


المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج (1)

كلية عسكرية اسرائيلية على جبال القدس

في الثالث من شهر تموز من العام 2012، أعطت وزارة الداخلية الاسرائيلية الموافقة المبدئية للمخطط رقم 51870 لبناء كلية عسكرية على 42 دونما من الاراضي الفلسطينية في منطقة جبل الزيتون، بلدة الطور في القدس، في المنطقة الواقعة ما بين مدرسة بيت اوروت الدينية اليهودية ومستوطنة الجامعة العبرية (هار هتسوفيم) القائمة على اراضي جبل المشارف الفلسطيني، وعلى بعد مئات الأمتار من البلدة القديمة في القدس. ومن المتوقع ان تضم الكلية، حال الانتهاء من بنائها، 400 طالبا و130 أكاديميا. وصرحت وزارة الداخلية الاسرائيلية أن الموقع المخطط اقامة الكلية العسكرية الاسرائيلية عليه قد تم اختياره لقربه من الجامعة العبرية حتى يتسنى لطلاب الكلية العسكرية الاستفادة والانتفاع من المقررات التعليمية التي تطرحها الجامعة العبرية خلال فترة دراستهم (انظر الخريطة رقم 22).

الخريطة 22: موقع الكلية العسكرية في منطقة جبل الزيتون، على أراضي بلدة الطور في القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريخ 2012 (1).

حدائق وطنية إسرائيلية في القدس الشرقية

في الثلاثين من شهر اب من العام 2012، أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية قرارا بمصادرة 1,800 متر مربع من الأراضي الواقعة في الجزء الجنوبي من مقبرة باب الرحمة في مدينة القدس (وزارة الداخلية الفلسطينية، 2012). ووفقا للقرار الصادر، فإن المحكمة سوف تمضي قدما في هدم 39 قبرا في المقبرة، وسوف تمنع الفلسطينيين من دفن موتاهم في هذا الموقع في المستقبل، حيث سيتم لاحقا إعادة تأهيل المنطقة لاستخدامها كحديقة وطنية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في السنوات الأخيرة قام العديد من الجماعات الإسرائيلية بالاعتراض على الفلسطينيين من بلدة سلوان لمنعهم من دفن موتاهم في الجزء الجنوبي من المقبرة.

وفي العام 2005، قدمت «لجنة إنقاذ آثار الهيكل الإسرائيلية» اعتراضا لدى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل لعدم فرض حظر على الدفن (على أهالي بلدة سلوان) في الجزء الجنوبي من مقبرة باب الرحمة. وكان أساس الادعاء بأن المكان قد تم الاعلان عنه «موقع آثار» وجزء من جدران الحديقة الوطنية، وبالتالي الحفر والدفن في المنطقة سوف يدمر الآثار الموجودة في المنطقة. وفي العام 2009، ردت المحكمة العليا الإسرائيلية الاعتراض المقدم من قبل اللجنة، لكنها أكدت على أن السلطات الإسرائيلية يجب أن تطبق القانون وتحمي الموقع من التلف والدمار الناتج عن عملية (الدفن) حسب ادعاء المحكمة. وحاليا فان الفلسطينيين الذين يرغبون في دفن موتاهم في المقبرة يجب عليهم الحصول على إذن من المحكمة الإسرائيلية.

حديقة وطنية إسرائيلية على أراضي بلدي العيسوية والطور

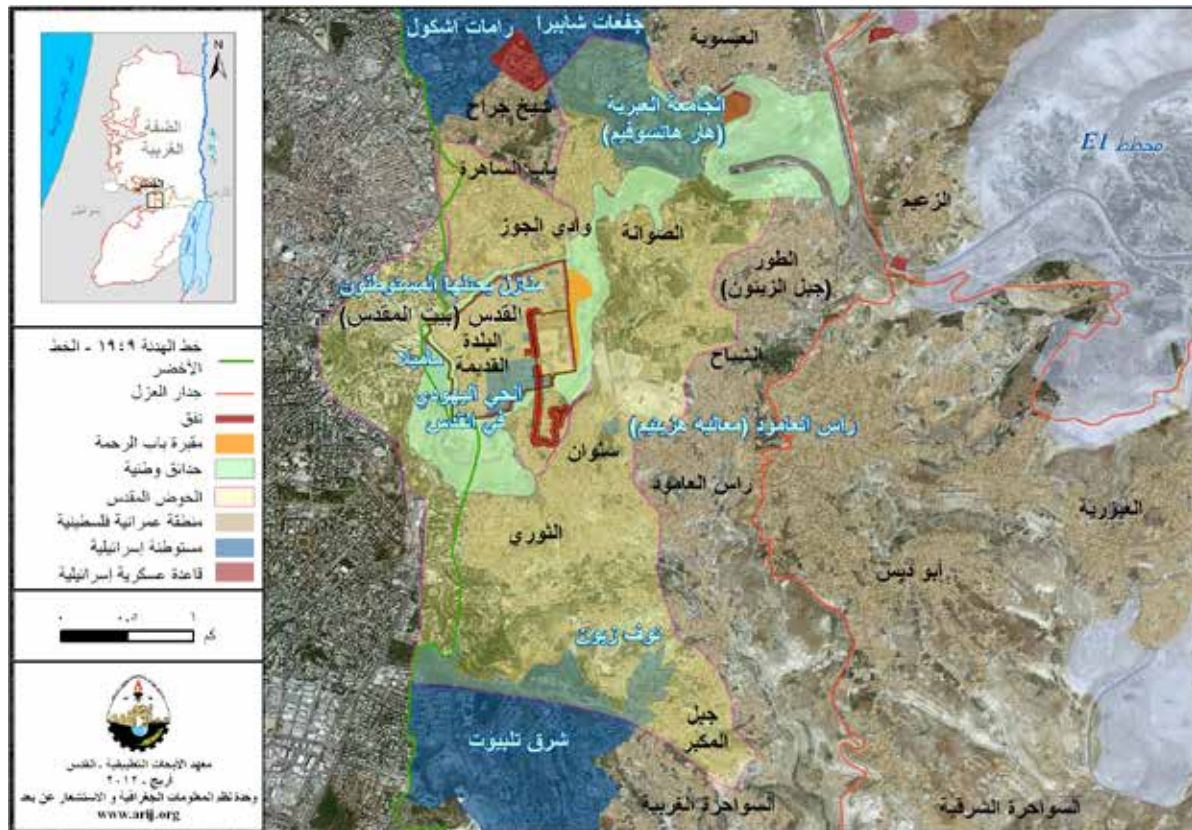
في الرابع من شهر نيسان من العام 2011، وافقت اللجنة اللوائية للبناء والتنظيم «التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية على المخطط الهيكلي الإسرائيلي رقم 11092A لتحويل 662 دونما من الأراضي الفلسطينية في بلدي العيسوية والطور الى حديقة وطنية. وتأتي هذه الموافقة على أساس أن المنطقة تحتوي على العديد من الآثار والمعالم والأماكن الأثرية اليهودية القديمة والقيمة، والتي تعود لفترة ما يسمى «بالهيكل الثاني» في

القدس (Terrestrial Jerusalem 2011). ويغطي المشروع مساحة قدرها 662 دونما في المنطقة الواقعة ما بين العيسوية والطور، وهي كرم الرومي، ورأس سالم، وزعفرانة، ومراج، وربيع، وضياء، وخلة الجوز.

وتقع بالقرب من الطرف الغربي للمخطط مستوطنة الجامعة العبرية (هار هتسوفيم)، فيما يحاذي الطرف الشرقي للمخطط الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 1، الذي يؤدي إلى تجمع مستوطنات معاليه أدوميم شرق مدينة القدس. وسوف يمتد المشروع ليصل الى حي الطور من الجهة الجنوبية، وبلدة العيسوية والجامعة العبرية من الجهة الشمالية.

ويشمل المخطط بناء ثلاثة مبان عامة للسياح والزوار، وسيتم ادارتها من قبل منظمة «العاد» اليهودية اليمينية المتطرفة، التي تسعى لزيادة عدد المستوطنات الاسرائيلية في الجزء الشرقي المحتل من مدينة القدس. كما يوجد وراء هذه الادعاءات الدينية أيضا نوايا استعمارية توسعية سوف تعمل على قطع التواصل الجغرافي بين بلدتي العيسوية والطور في القدس الشرقية، وفي نفس الوقت سوف يعمل المخطط على إيجاد تواصل جغرافي بين مدينة القدس ومخطط الحي الاستيطاني الجديد في منطقة E1 الذي تنوي اسرائيل اقامته في منطقة تجمع معاليه أدوميم الاستيطاني، الامر الذي سوف يفصل منطقة القدس الشرقية عن باقي محافظات الضفة الغربية. ويتم إعداد المخطط من قبل «سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية» و«سلطة تطوير القدس» كجزء من خطة أكبر لتطويق أسوار المدينة القديمة في القدس بسلسلة من الحدائق العامة في محاولة لطمس المعالم العربية وهوية المدينة التاريخية (انظر الخريطة رقم 23).

خريطة 23: مخطط الحدائق الوطنية الاسرائيلية على أراضي بلدتي العيسوية والطور، شرق مدينة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية، أريج 2012 (1).

المخططات الاسرائيلية لهدم باب المغاربة في القدس

في الثالث والعشرين من شهر ايار من العام 2011، بدأت بلدية القدس الاسرائيلية باتخاذ خطوات جديده لهدم الجسر العلوي في باب المغاربة المؤدي للمسجد الأقصى المبارك. ويأتي هذا في أعقاب هدم التلة التاريخية

التي تقع على مدخل باب المغاربة. وتدعي بلدية القدس الاسرائيلية أن البلدية سوف تستكمل جميع الإجراءات القانونية لهدم الجسر العلوي المؤقت في البلدة القديمة في القدس بحجة انه اصبح غير آمن لجمهور الزائرين في تلك المنطقة. وتضيف البلدية أن «الجسر لم يعد مؤهلا لتلبية خدمات الأمن وحاجة المدنيين، وبالتالي لا بد من هدمه والاستعاضة عنه ببديل أكثر ملاءمة.» (جيروزاليم بوست، 2011).

والجدير بالذكر، انه تم اعادة بناء الجسر الحالي المهدم بالهدم خلال شهر شباط من العام 2007، على أنقاض تلة تاريخية انهارت في العام 2005، بسبب الحفريات الإسرائيلية الجارية اسفل المسجد الأقصى وأجزاء أخرى من البلدة القديمة. لقد أنشئ هذا الجسر لأغراض أمنية، لتأمين الوصول السريع لأفراد الشرطة الإسرائيلية إلى ساحات المسجد الأقصى، وأيضا تأمين وصول الجماعات اليهودية والزوار لمنطقة حائط البراق (حائط المبكى).

وتبين مؤسسة الاقصى للوقف والتراث على أن مسار الجسر، هو أحد المداخل الرئيسية للمسجد الأقصى، ويعتبر من التراث الإسلامي حيث انه يمثل المسار الذي سلكه صلاح الدين الأيوبي لدخول القدس (IAQSA). ومع ذلك، يدعي الإسرائيليون بأن الجسر يعتبر الجزء الرئيس من الجهة الغربية لحائط المبكى، وأن الجسر هو حاجة استراتيجية لتوفير الاحتياجات الأمنية في المنطقة (جيروزاليم بوست، 2011)، حيث انه يؤدي مباشرة إلى ساحات المسجد الأقصى، وأنه أسرع طريق تستخدمه شرطة الاحتلال الإسرائيلي للوصول إلى ساحات المسجد الأقصى في حال حدوث اية اشتباكات.

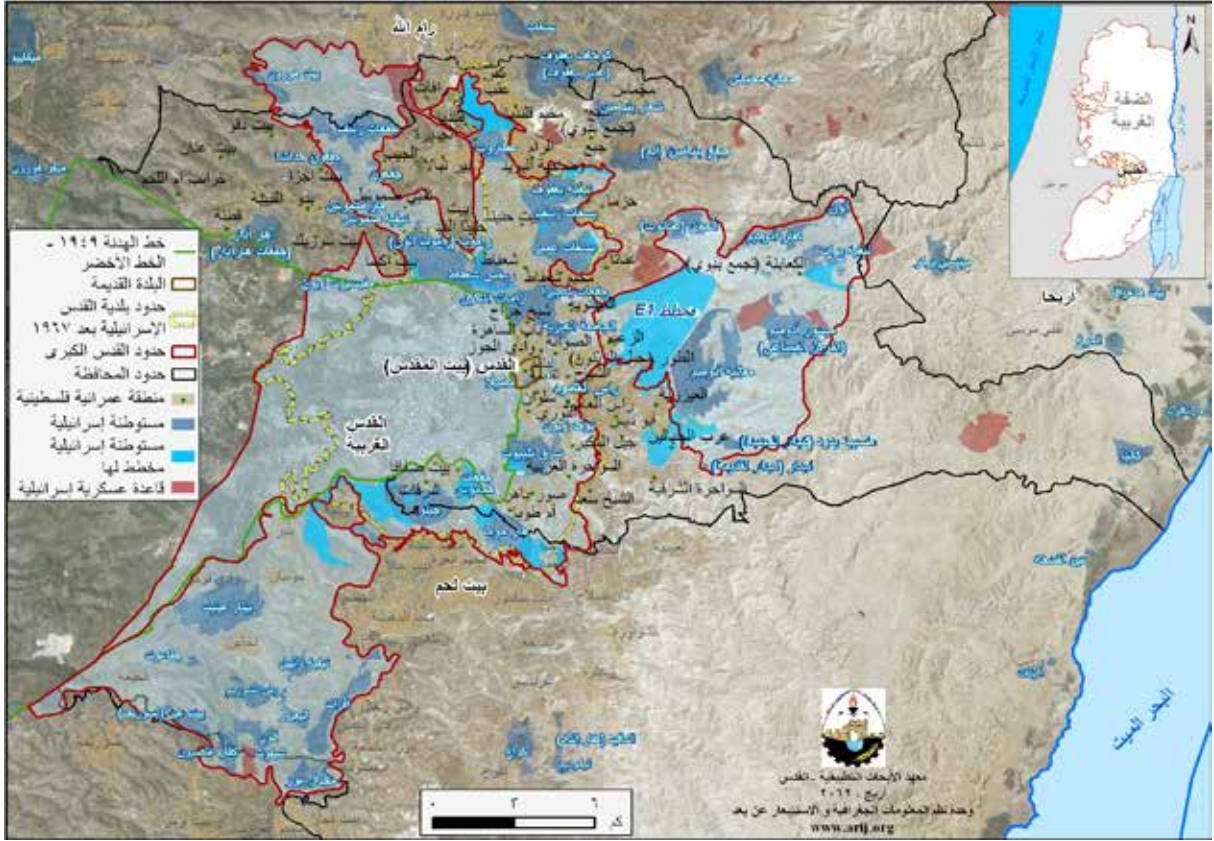
بؤرة استيطانية اسرائيلية جديدة على مشارف جبل الزيتون

في الثالث من شهر نيسان من العام 2012، كشفت لجنة الدفاع عن اراضي وممتلكات سلوان (مركز معلومات وادي حلوة) عن بؤرة استيطانية جديدة تم اقامتها بالقرب من فندق الاقواس السبعة على جبل الزيتون (على بعد 500 متر من البلدة القديمة في القدس) (Settlement Watch East Jerusalem) وتطل على المسجد الأقصى. ويشير المركز أيضا إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية كانت تقيم في الموقع قبل أن تقوم جنبا إلى جنب مع المستوطنين الإسرائيليين اضافة وتركيب منازل متنقلة إضافية ومكاتب، وشق طريق يؤدي للبؤرة، وايصال الكهرباء للمنطقة. إضافة إلى ذلك، تم تركيب نظام كاميرات على المباني التي تحيط بالبؤرة الاستيطانية لرصد منطقة المسجد الأقصى المبارك، ومقبرة الرحمة، والمناطق المحيطة بها.

3.2.4 القدس الكبرى ومخطط الفصل العنصري الاسرائيلي

اكتسب مخطط «القدس الكبرى» شعبيته كمفهوم في الفترة ما بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، عندما قامت الحكومة الإسرائيلية بتوسيع نطاق البناء الاستيطاني ليمتد خارج حدود بلدية القدس التي تم رسمها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في العام 1967، وذلك من أجل خلق تواصل استيطاني حول مدينة القدس وليس فقط داخل حدود البلدية. ومن خلال زيادة عدد السكان اليهود في القدس، تسعى اسرائيل الى تعزيز قبضتها على المدينة من خلال التركيز على البناء الاستيطاني في ثلاث كتل استيطانية رئيسة تحيط بمدينة القدس من جهات ثلاث، وهي: كتلة جفعات زئيف الاستيطانية شمال غرب مدينة القدس، وكتلة معاليه أدوميم الاستيطانية شرق مدينة القدس، وكتلة غوش عتصيون الاستيطانية جنوب مدينة القدس، بالإضافة إلى كتلة استيطانية رابعة تم انشاؤها والمعروفة باسم كتلة بنيامين (انظر الخريطة رقم 24).

خريطة 24: حدود القدس الكبرى وفقا لخطة اسرائيل



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012 (أ)

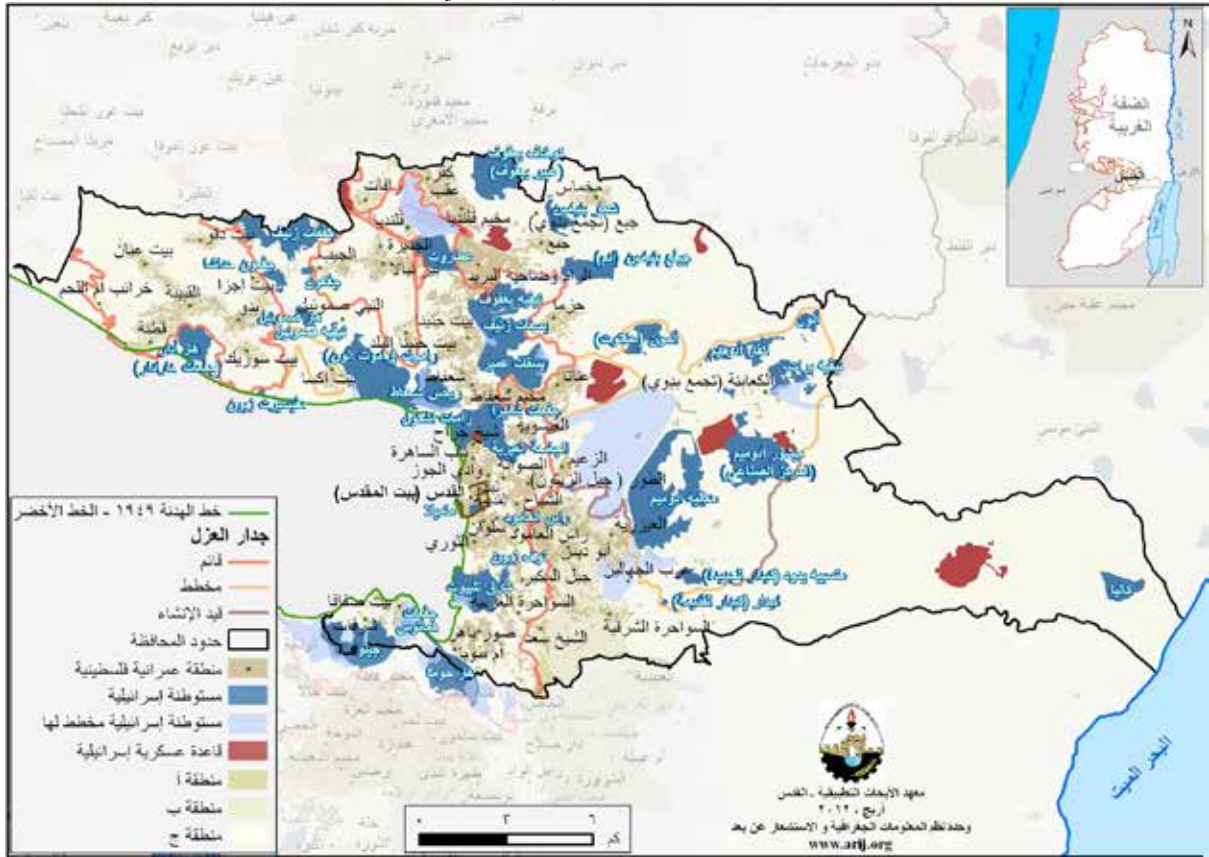
ان القدس الشرقية، والتي يعتبرها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم المستقبلية، واحدة من أكثر المناطق تأثراً بجدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، فيما تدعي إسرائيل السيادة على هذا الجزء من المدينة المحتلة وتزعم أن القدس هي عاصمة إسرائيل «الموحدة» و «الابدية». وقد شرعت إسرائيل بتنفيذ مخططات احادية الجانب لضم مناطق حيوية في مدينة القدس لتحقيق الرؤية الإسرائيلية في المدينة المحتلة. وعند الانتهاء من تنفيذ هذه المخططات، فان 104.5 كم جدار الفصل العنصري سوف تطوق محافظة القدس وتفصلها عن باقي محافظات الضفة الغربية المحتلة. يبين الجدول رقم 39، مراحل بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في محافظة القدس، (انظر الجدول رقم 39، والخريطة رقم 25).

جدول 39: مراحل بناء جدار الفصل العنصري الاسرائيلي حول محافظة القدس

محافظة القدس	مراحل بناء جدار الفصل العنصري
86.2	جدار قائم
45	جدار مخطط له
9.3	جدار قيد الانشاء
140.5	المجموع

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، 2011

خريطة 25: مراحل بناء جدار الفصل العنصري الاسرائيلي حول محافظة القدس



وفي حال استكمال المخططات الاسرائيلية في المدينة المقدسة وحولها كما هو مخطط لها، فإن جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في القدس الشرقية سوف يقيد وبشكل كبير التنمية المستقبلية للتجمعات الفلسطينية، في حين سيعمل على ضم الكتل الاستيطانية الاسرائيلية الكبرى التي تحيط بمدينة القدس لحدود دولة إسرائيل، هذا بالإضافة الى المناطق المفتوحة والمحميات الطبيعية، الامر الذي ستكون اثاره واضحة على المدينة المحتلة بأكملها، إلا أن المناطق الأشد تضررا وتأثرا بالجدار هي المناطق الفلسطينية المدرجة في الجدول رقم 40.

جدول 40: التجمعات الفلسطينية المتضررة من بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في محافظة القدس

الرقم	التجمع الفلسطيني	عدد السكان
1	خرائب ام اللحم	389
2	مخيم قلنديا	9,080
3	كفر عقب	11,350
4	مخماس	1,488
5	رفات	2,441
6	الرام وضاحية البريد	20,934
7	جبع	3,273
8	بيت دقو	1,667
9	بيت عنان	4,092
10	بيت اجزا	718
11	بدو	6,990
12	القببية	3,262
13	حزما	6,448

الرقم	التجمع الفلسطيني	عدد السكان
14	قننة	6,640
15	بيت سوريك	3,997
16	بيت اكسا	1,949
17	العيزرية	18,103
18	ابو ديس	11,086
19	الشيخ سعد	2,004
20	السواحة الشرقية	5,964
21	جبع (التجمع البدوي)	72
	المجموع	121,947

المصدر: الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني، 2009 (أ)

يبدأ مسار جدار الفصل العنصري في محافظة القدس من قرية بيت عنان شمال غرب القدس، حيث يلتف حول مستوطنة هار أدار الاسرائيلية، ومن ثم يمتد شمالاً ليضم كتلة مستوطنات جفعات زئيف الاستيطانية، ثم يتجه مسار الجدار نحو الشرق ليضم كتلة مستوطنات معاليه أدميم الاستيطانية، ويستمر الجدار ليصل إلى الجزء الشمالي من محافظة بيت لحم.

في حال الانتهاء من بناء جدار الفصل العنصري في محافظة القدس، فإنه سيعزل 143,839 دونما (143.8 كم²) من أراضي المحافظة (41.8% من مساحة محافظة القدس الاجمالية). كما سيعزل الجدار أكثر من نصف سكان محافظة القدس عن باقي محافظات الضفة الغربية. وستتحكم سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وبشكل كامل، بعملية دخول وخروج الفلسطينيين من وإلى الاراضي المعزولة في محافظة القدس، والتي تعتبر مركز الحياة والخدمات والاماكن المقدسة للفلسطينيين، حيث سيصعب على 2 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية المحتلة الوصول للمدينة والاستفادة من خدماتها (الصحية والتعليمية والتجارية والخدماتية) وزيارة الاماكن المقدسة فيها. أما الدخول الى الاراضي الزراعية المعزولة فيقتصر فقط على المزارعين القادرين على إثبات ملكية الأرض لدى الإدارة المدنية الاسرائيلية، وان اصحاب الاراضي المدرجة اسمائهم فقط في سندات ملكية الارض (عادة البكر في العائلة) يمكنهم الحصول على تصاريح خاصة للدخول لاراضيهم المعزولة، والتي عادة ما يتم اصدارها في المواسم الزراعية فقط، بينما يبقى المزارعون الفلسطينيون غير قادرين على الدخول الى أراضيهم باقي أيام السنة. ومن هنا يجد أصحاب الاراضي صعوبة كبيرة في إدارة الأراضي المزروعة خلف الجدار، خصوصاً وان التصاريح الصادرة لا تشمل المعدات الزراعية. الجدول رقم 41، يبين تصنيفات استعمالات الأراضي/ والغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار الفصل العنصري في محافظة القدس.

جدول رقم 41: تصنيف استعمالات الاراضي والغطاء النباتي للأراضي المعزولة خلف جدار الفصل العنصري في محافظة القدس

تصنيف استعمالات الاراضي والغطاء النباتي	المساحة (دونم)
أراض زراعية	19,669
مناطق تجارية	1,236
غابات ومناطق مفتوحة	66,810
برك مائية	6
مستوطنات إسرائيلية	35,445
مناطق عمرانية فلسطينية	15,898
بؤر استيطانية	14
قواعد عسكرية اسرائيلية	3,052
منطقة الجدار	1,394
مقابر	312
المجموع الكلي	143,839

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2011 (أ)

الآثار السلبية المترتبة على بناء جدار الفصل العنصري في محافظة القدس

كان لبناء جدار الفصل العنصري أثر سلبي مدمر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التجمعات الفلسطينية في محافظة القدس.

الآثار السياسية

- للمرة الثانية على التوالي تقوم إسرائيل، وبشكل احادي الجانب، باعادة رسم الحدود السياسية لمدينة القدس المحتلة.
- سيعمل جدار الفصل العنصري على اخلال التوازن الجغرافي في محافظة القدس وذلك من خلال ضم 41.8% من مساحة المحافظة الاجمالية لحدود دولة إسرائيل ، وبالتالي خلق أغلبية ديموغرافية يهودية في المدينة.
- سيعمل الجدار على فصل محافظة القدس عن باقي محافظات الضفة الغربية المحتلة.

الآثار الاقتصادية

- سيتسبب جدار الفصل العنصري بأضرار بالغة للقطاع الزراعي الفلسطيني والمزارعين الفلسطينيين، نتيجة مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على حركتي التنقل والتسويق.
- ستحافظ إسرائيل على سيطرتها الكاملة على التجارة الفلسطينية والسياحة.
- ارتفاع مستويات البطالة والفقر.
- ارتفاع أسعار الأراضي، وتناقص فرص الاستثمار.

الآثار السلبية على الحياة الاجتماعية والعائلية

- سيتم منع الاف المواطنين الفلسطينيين من الوصول للمراكز الحضرية الرئيسية في المدينة، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- تشديد القيود على حركة التنقل الفلسطينية، وزيادة في صعوبة المواصلات من وإلى المناطق المعزولة.
- سيعمل الجدار على قطع اواصر التواصل الاجتماعي بين المواطنين الفلسطينيين القاطنين في المناطق المعزولة وأولئك الذين يعيشون في المناطق داخل الجدار.
- سيعمل الجدار على تقليص الأراضي المتاحة للبناء والتوسع، الامر الذي سيؤدي الى زيادة الكثافة السكانية في المناطق الفلسطينية.
- سيعمل جدار الفصل العنصري على وضع العديد من المدن والقرى الفلسطينية في معازل منفصلة جغرافيا.
- سيتمنع الجدار الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين من الوصول إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس، باستثناء أولئك الذين يحصلون على تصاريح خاصة لدخول المدينة، وهذه التصاريح تصدر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية. وقد طبق هذا الإجراء على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية.

الآثار السلبية على البيئة الفلسطينية

- تراجع حجم المساحة المخصصة لمكبات النفايات، ومواقع معالجة مياه الصرف الصحي.
- تراجع حجم المساحة المخصصة للمحميات الطبيعية والغابات والمراعي، والمساحات المفتوحة والاستجمام.
- فقدان المناطق الرعوية، وزيادة التصحر.
- تدمير الحياة البرية وتشريد الحيوانات بأنواعها المختلفة من بيئتها الطبيعية، لا سيما خلال مواسم الهجرة.
- عزل العديد من المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية خلف الجدار.
- فقدان المساحة المفتوحة، الامر الذي يشكل تهديدا على استدامة المناطق الحضرية والريفية، والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي.

تتحمل وزارة الدفاع الاسرائيلية المسؤولية عن الفلسطينيين الذين يعيشون شرق جدار الفصل العنصري في القدس

في الرابع والعشرين من شهر تموز من العام 2012، اوعز المدير العام في بلدية القدس الى وزارة الدفاع الاسرائيلية تولي مسؤولية الامور المدنية المتعلقة بسبعة تجمعات فلسطينية في القدس الشرقية التي تم عزلها خارج حدود بلدية القدس بفعل بناء جدار الفصل العنصري، من بينها مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين وقريه كفر عقب، والتي تفتقر اليوم إلى الخدمات البلدية جراء بناء الجدار (هارتس، 2012). حيث طلبت بلدية القدس من وزارة الدفاع الاسرائيلية (الجيش الاسرائيلي) تحمل مسؤولية خدمات المياه والصرف الصحي، ومراقبة أنشطة البناء في التجمعات السبعة (عدد السكان 90,000 نسمة). وتدعي بلدية القدس بان هذا الإجراء من شأنه أن يعزز سيادة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للفلسطينيين المقدسين في تلك التجمعات. وذكرت البلدية أيضا أنه خلال السنوات السابقة، وبسبب أن الشرطة الإسرائيلية لم تمارس عملها في المناطق الفلسطينية الواقعة شرق الجدار في مدينة القدس المحتلة، لم يكن هناك رصد ومراقبة لعملية البناء الفلسطيني، وان عددا كبيرا من الابنية تم بناؤها في هذه الفترة في تلك المناطق. كما انه لم يكن هناك أي نشاط فيما يخص عملية جمع النفايات الصلبة وصيانة الطرق.

وعوضا عن توفير خدمات افضل في المناطق الفلسطينية الواقعة في الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة، فان هذه السياسة تهدف إلى تعديل حدود المدينة بما يتناسب والرؤية الاسرائيلية، وذلك من خلال استثناء التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية في القدس الشرقية لتصبح خارج حدود بلدية القدس، وخلق أغلبية يهودية في المدينة. وجاء هذا واضحا في البيان الذي أدلى به رئيس بلدية القدس الاسرائيلي، نير بركات، في الثالث والعشرين من شهر كانون أول من العام 2011، الذي أكد فيه انه على «إسرائيل أن تتخلى عن الأحياء الفلسطينية في القدس التي تقع في الجزء الشرقي من الجدار، على الرغم من أن سكانها من حملة البطاقات الإسرائيلية [الهوية الزرقاء: بطاقات هوية القدس]. «وأضاف أن» الحدود البلدية لمدينة القدس ومسار جدار الفصل يجب أن تكون متطابقة حتى يتسنى لبلدية القدس فرض إدارة سليمة في المدينة» (صحيفة هارتس الاسرائيلية، 23 كانون الثاني، 2011). و جدير بالذكر، ان الفلسطينيين الذين يقطنون في القدس الشرقية هم من سكان القدس، لأن إسرائيل تعترف بالتجمعات التي يقطنها الفلسطينيون كجزء من حدود بلدية القدس. ولكن التغيير الجاري على الحدود البلدية للمدينة سيلغي إقامتهم، وبالتالي سيكون لهذه العملية عواقب وخيمة على التجمعات الفلسطينية.

جدار الفصل العنصري والقانون الدولي

في التاسع من شهر تموز من العام 2004، صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي والذي يتعلق بعدم شرعية جدار الفصل العنصري الذي قامت اسرائيل ببنائه على امتداد الاراضي الفلسطينية المحتلة والاثار القانونية المترتبة على بنائه. وجاء في الرأي الاستشاري بان الجدار الذي اقامته اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب عدة اطر قانونية دولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وانظمة لاهاي، بالإضافة إلى مختلف معاهدات حقوق الإنسان، وعليه يستوجب از لته وتفكيكه، وبان الادعاءات التي قدمتها اسرائيل لتبرير بناء الجدار غير قانونية وغير منطقية، ولا تركز على اي اساس قانوني، (محكمة العدل الدولية، 2004). وينتهك جدار الفصل العنصري الإسرائيلي العديد من مبادئ القوانين الإنسانية والدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق التالية:

- الحق في تقرير المصير
- الحق في حرية التنقل
- الحق في العمل
- الحق في العلاج والخدمات الصحية
- الحق في مستوى معيشي ملائم
- الحق في التعليم
- الحق في الوصول الى الاماكن المقدسة (المصدر: الاعلان العالمي لحقوق الانسان).

جاء قرار محكمة العدل الدولية ليؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والذي حرم منه الفلسطينيون نتيجة الوضع السياسي الراهن. ووفقا لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في العام 2004، فإنه لا يمكن استخدام مصطلح «مخاوف أمنية» كمبرر لانتهاك هذا الحق ومبادئ قانونية دولية أخرى، حيث ترى [محكمة العدل الدولية] «أن إسرائيل لا يمكن أن تعتمد على حق الدفاع عن النفس، أو حالة الضرورة القصوى للحيلولة دون شرعية بناء الجدار، ولذلك ترى المحكمة، أن بناء الجدار والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي».

وأخيرا، فإن بناء جدار الفصل العنصري هو مخالفة صريحة وواضحة لجميع اتفاقيات السلام الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وخرق لاتفاقية أوسلو الانتقالية التي تنص على أنه «لا يجوز لأي طرف الشروع أو إتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير الوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى إنتظار مفاوضات الوضع الدائم» (المادة الحادية والثلاثين من إتفاقية أوسلو عام 1995).

ولذلك، فإنه من الواضح أنه على إسرائيل ان توقف بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، كما انه على جميع الدول أن تمتنع عن دعم إسرائيل في بناء الجدار واستمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

4.2.4 المعابر الاسرائيلية في محافظة القدس

ان الحواجز أو المعابر هي أسماء مترادفة لأهداف إسرائيلية تقضي بإحكام السيطرة بأكبر قدر ممكن على حياة 2.4 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، وهي مفصل رئيس في خطة جدار الفصل الإسرائيلية منذ البداية، حيث سعى الإسرائيليون من خلال الجدار إلى رسم حدود الدولة العبرية بما يتناسب واحتياجاتها العليا، بدءاً من مسار الجدار وحتى المعابر التي تهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الإسرائيلية، حيث سيتسنى للإسرائيليين التحكم بالعبور على طول خط الجدار. فخلال السنوات السبع الماضية، قتل أكثر من 150 فلسطينيا على المعابر الاسرائيلية، التي نادرا ما كانت تعمل حسب القوانين أو الإجراءات المتبعة، وانما تعمل حسب مزاجية الجنود الإسرائيليين الذين يجرسون هذه المعابر. وفي السياق الفلسطيني، فإن مصطلح الفصل العنصري هو مصطلح ذو صلة، إذ أن قوات الاحتلال الاسرائيلي تعمل على التحكم في حركة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وحصرها في طرق محددة وعبر معابر معينة. (انظر الجدول رقم 40).

في شهر أيلول من العام 2005، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن نيتها إقامة 10 معابر حدودية، و23 معبرا ثانويا على طول مسار جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية (من الشمال الى الجنوب) لاستبدال الحواجز العسكرية الإسرائيلية الحالية والمقامة على مداخل المدن والقرى الفلسطينية، بهدف تخفيف وطأة احتكاك المدنيين الفلسطينيين مع الجنود الإسرائيليين على الحواجز الاسرائيلية (هارتس، 2005). وكانت اسرائيل قد صنفت خمسة من هذه المعابر للاغراض التجارية بهدف السيطرة على الحركة التجارية للفلسطينيين، وهي معبر زموريا شرق بيت لحم، معبر ترقوميا في الخليل، معبر الجملة في جنين، معبر شعار افرام في طولكرم، ومعبر بيتونيا في رام الله. فيما جاءت المعابر الاخرى للسيطرة على حركة مرور الفلسطينيين من وإلى اسرائيل، وهي: معبر حسام تصهوب شمال منطقة الاغوار، معبر جيلو 300 في بيت لحم، معبري شعفاط والزعيم شرقي مدينة القدس، ومعبر قلنديا شمال مدينة القدس. ان بناء هذه المعابر على مسار الجدار في الضفة الغربية يخلق واقعا جديدا على الارض الفلسطينية، باعتبار ان قرار الحكومة الاسرائيلية باقامة هذه المعابر هو قرار أحادي الجانب، يهدف الى تكريس خط الجدار كخط حدود سياسي بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تخطط اسرائيل لاقامة ثمانية معابر اسرائيلية اخرى في الضفة الغربية لفرض مزيد من السيطرة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وهي معبر الجبعة جنوب غرب بيت لحم، معبر الخضر غرب بيت لحم، معبر ام سلمونة جنوب مدينة بيت لحم، معبر الولجة شمال غرب مدينة بيت لحم، معبر ميتار جنوب الخليل، معبر حزما شمال شرق مدينة القدس، معبر عناتا شمال غرب مدينة القدس، ومعبر ميكابيم غرب مدينة رام الله (انظر الخريطة رقم 26).

وحاولت إسرائيل في مناسبات عدة أن تبرر مشروع المعابر، بزعمها أن بناء المعابر سوف يسهل حياة الفلسطينيين ويخلق توصالا داخل المناطق الفلسطينية. وقد حاولت إسرائيل مرارا وتكرارا ااضفاء الشرعية على

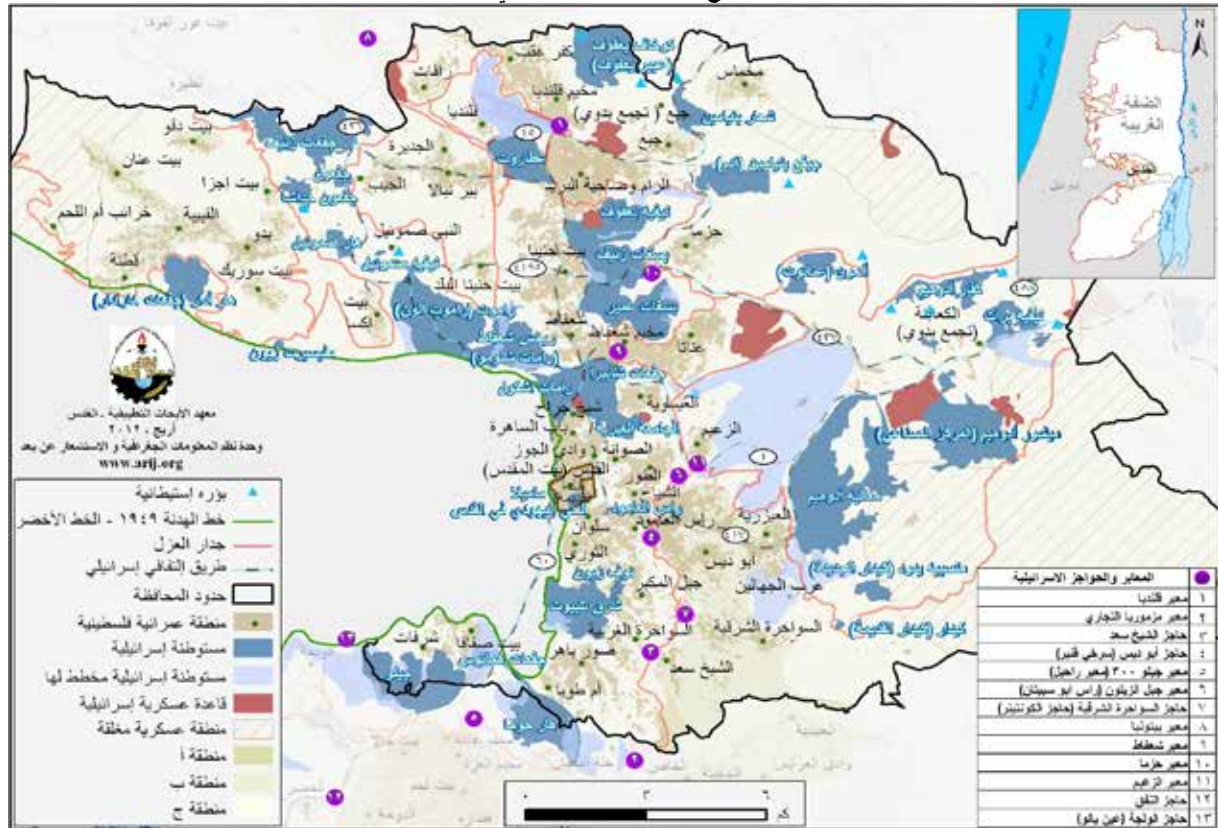
المعابر التي تنتهك القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بحرية التنقل، عن طريق طلبها من البنك الدولي دعم مشروع المعابر، في حين ان البنك الدولي رفض طلب اسرائيل لأن المعابر لا يتم بناؤها على خط الهدنة للعام 1949، المعترف به دولياً، كما أن هذه المعابر تسهل بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة. ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1948 م، فإن لجميع الناس الحق في التمتع بالكرامة المتأصلة وبحقوقهم المتساوية الثابتة التي هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن حرية التنقل هي جزء من «حرية الإنسان» (جاغرسكويلد)، وبالتالي فهو واحد من أهم حقوق الإنسان الأساسية. تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «لكل شخص الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة». (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

جدول رقم 42: المعابر الاسرائيلية في محافظة القدس المحتلة

العدد	اسم المعبر	المحافظة	وضع المعبر
1	بيتونيا	القدس- رام الله	قائم
2	قائديا	القدس- رام الله	قائم
3	راس أبو سبيتان (هزيتيم - معبر الزيتون)	العيزرية، أبو ديس، الطور- القدس	قائم
4	جيلو 300 (قبر راحيل)	القدس- بيت لحم	قائم
5	مزموريا	القدس- بيت لحم	قائم
6	الولجة (هار جيلو)	القدس- بيت لحم	مخطط له
7	عناتا، شعفاط	القدس	قائم
8	حزما	القدس	قائم
9	الزعيم	القدس	قائم
10	معبر النفق (جنوب غرب القدس)	القدس- بيت جالا	قائم

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريج، 2011 (أ)

خريطة 26: توزيع المعابر الاسرائيلية في محافظة القدس



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012 (أ)

فيما يلي وصف للمعابر الاسرائيلية داخل وحول مدينة القدس:

معبر جيلو 300 (قبر راحيل) - (قائم): معبر حدودي على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم

في العام 1993، اقام جيش الاحتلال الاسرائيلي حاجز تفتيش شمال مدينة بيت لحم، حيث شهد هذا الحاجز عمليات تفتيش أمنية عشوائية على السيارات الفلسطينية المغادرة إلى مدينة القدس أو المناطق الشمالية. وقد أصبح هذا الحاجز المعروف باسم حاجز «جيلو 300»، -إشارة إلى مستوطنة جيلو القريبة من الحاجز- في الأعوام اللاحقة أكثر ديمومة، حيث لم يعد يسمح للفلسطينيين بعبور الحاجز إلى مدينة القدس إذا لم يكن بحوزتهم تصاريح مرور إسرائيلية خاصة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000، ازدادت صعوبة الحصول على تصاريح المرور إلى مدينة القدس، وأصبح عبور الحاجز شبه مستحيل تقريبا حتى مع وجود تصريح. وعندما بدأت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق مخطط جدار الفصل العنصري في العام 2002، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي بتحسين البنية التحتية وإضافة الكرفانات وأبراج المراقبة حول حاجز التفتيش الأمر الذي عزز من السيطرة على منطقة الحاجز.

وفي العام 2004، تم الانتهاء من وضع مخطط جدار الفصل العنصري الإسرائيلي لمنطقة شمال محافظة بيت لحم، وتبينت النوايا الإسرائيلية لتحويل حاجز جيلو 300 إلى نقطة عبور حدودية مجهزة بالمعدات الأمنية، ووضع اللمسات الأخيرة على عملية فصل محافظة بيت لحم عن مدينة القدس.

وفي الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من العام 2005، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي العمل في معبر جيلو 300 كمعبر حدودي بين مدينتي بيت لحم والقدس، حيث يسمح للفلسطينيين من حملة الهوية المقدسية (الهوية الزرقاء) والسياح والوفود الدينية والدبلوماسية، والمسافرين الأجانب والعاملين في المؤسسات الأجنبية والدولية بعبور الحاجز بسياراتهم الخاصة، فيما يتوجب على الفلسطينيين حملة التصاريح الخاصة الصادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية عبور الحاجز إلى مدينة القدس سيرا على الأقدام. ويخضع الفلسطينيون الذين يسمح لهم بعبور حاجز جيلو 300 لأربع مناطق تفتيش مختلفة، والتي تشمل أجهزة الكشف عن المعادن، الهوية الشخصية، الأغراض الشخصية، ومنطقة فحص باستخدام الكلاب البوليسية.

معبر مزموريا - (قائم): معبر تجاري على المدخل الشرقي لمدينة بيت لحم

معبر مزموريا هو أحد المعابر التجارية التي اقامتها إسرائيل لضمان استمرار تدفق البضائع والسلع بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ففي شهر أيلول من العام 2005، أصدرت إسرائيل أربعة أوامر عسكرية إسرائيلية تحمل الأرقام 154-156، 155-5-T، 5-T-5-T، و 05-52، تقضي بتوسيع المنطقة المخصصة لإقامة المعبر التجاري، وطرق أخرى متصلة به. وتقضي الأوامر بمصادرة 43 دونما من الأراضي الفلسطينية من أراضي قرיתי الخاص والنعمان شرق محافظ بيت لحم، هذا بالإضافة إلى تخصيص ثلاث طرق تؤدي للمعبر، وطريق رابع يؤدي لمستوطنة هار حوما (جبل أبو غنيم)، أقصى شمال مدينة بيت لحم.

إضافة إلى ذلك، فإن مخطط جدار الفصل العنصري على أراضي قرיתי الخاص والنعمان يعزل 722 دونما من أراضي فلسطينية خاصة تعود ملكيتها لاهالي مدينة بيت ساحور. والجدير بالذكر، أن الإعلان عن بناء المعبر في شهر أيلول 2005، جاء بعد أشهر من شروع الجرافات الإسرائيلية بالعمل في المنطقة، حيث قام الجيش الإسرائيلي بتجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والرعية في المنطقة، والتي رافقها اقتلاع العديد من أشجار الزيتون المثمرة لصالح بناء جدار الفصل العنصري، والاعداد لبناء المعبر. كما شملت الأوامر العسكرية الإسرائيلية مصادرة 84 دونما إضافية من الأراضي الفلسطينية في المنطقة لغرض إقامة معسكر إلى الغرب من المعبر لحماية المعبر.

معبر قلنديا- (قائم):

بدأ العمل في معبر قلنديا في شهر اذار من العام 2005، على قطعة أرض تم مصادرتها لاغراض أمنية بموجب الامر العسكري الاسرائيلي رقم 04/100/ت في شهر كانون الاول من العام 2004، في منطقة قلنديا شمال مدينة القدس. ويشكل معبر قلنديا عقبة أبدية بين محافظات شمال الضفة الغربية ومدينة القدس التي لا يمكن الوصول اليها الا بعد الحصول على تصاريح خاصة تصدر عن الادارة المدنية الاسرائيلية. وبالنسبة للفلسطينيين من حملة الهويات المقدسية (الهويات الزرقاء)، يعتبر معبر قلنديا نقطة العبور الوحيدة الى مدينة القدس من الجهة الشمالية.

معبر راس أبو سبيتان (هزيتيم، جبل الزيتون) - (قائم)

يقع معبر راس أبو سبيتان بين بلدتي العيزرية والطور، على بعد حوالي 2.5 كم شرق مدينة القدس. ففي الثاني عشر من شهر شباط من العام 2005، أصدر جيش الاحتلال الاسرائيلي امرا عسكريا يحمل رقم 05/20/ت يقضي بمصادرة 25.4 دونم من الاراضي الفلسطينية لاقامة المعبر. والجدير بالذكر، فقد تم اقامة معبر راس أبو سبيتان بشكل خاص للفلسطينيين المقدسيين القاطنين خارج منطقة ما يسمى «بغلاف القدس» حتى يتمكنوا من دخول المدينة المقدسة. وعمل معبر راس أبو سبيتان، الذي بدأ العمل فيه في شهر اذار من العام 2006، جنبا الى جنب مع جدار الفصل العنصري، على اعاقه سير حياة 40 عائلة فلسطينية مقدسية (ما يزيد عن 200 شخص) الذين تم عزلهم عن مدينة القدس بسبب جدار الفصل العنصري.

معبر عناتا- شعفاط (قائم):

في شهر اب من العام 2006، أصدر جيش الاحتلال الاسرائيلي امرا عسكريا يحمل رقم ب/06/68 يقضي بمصادرة 9 دونمات من الاراضي الفلسطينية في بلدة شعفاط شمال مدينة القدس (POICA، 2006). وجاء الامر العسكري الاسرائيلي ليغير من وضع نقطة التفتيش الاسرائيلية المؤقتة الواقعة على المدخل الغربي لمخيم شعفاط للاجئين الى نقطة عبور حدودية. وفي الثالث من شهر حزيران من العام 2007، وعقب الانتهاء من وضع اللمسات الاخيرة على مخطط المعبر من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي، بدأت الجرافات الاسرائيلية بتجريف الاراضي في المنطقة للبدء باقامة المعبر. كما شملت عملية البناء ايضا مصادرة خمسة دونمات اضافية كانت تستأجرها شركة كهرباء القدس من بلدية القدس الاسرائيلية في أوائل الثمانينات، الا أن بلدية الاحتلال الاسرائيلي سحبت عقد الايجار من شركة كهرباء القدس في منتصف الثمانينات وحتى العام 2006، عندما جددت شركة كهرباء القدس طلبها من بلدية القدس بتجديد عقد الايجار لقطعة الارض المستهدفة، الا أن البلدية رفضت طلب شركة الكهرباء وسلمتها امرا عسكريا باخلاء الارض وازالة كل ما عليها من لوازم ومعدات للشركة، حتى تتمكن البلدية من بدء العمل في المعبر.

وخلال شهر كانون اول من العام 2011، دشنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي العمل في معبر عناتا- شعفاط. وحاليا، يتحكم المعبر في حركة أكثر من 60,000 فلسطيني يعيشون في بلدة عناتا، ومخيم شعفاط للاجئين، وحي رأس خميس، وحي رأس أبو شحادة، وحي السلام. ويقتصر العبور على معبر عناتا- شعفاط على حاملي بطاقات الهوية المقدسية (الفلسطينيين حملة الهويات الزرقاء)، حيث أن العديد من الفلسطينيين المقيمين في التجمعات الفلسطينية السابقة الذكر (بلدة عناتا، مخيم شعفاط للاجئين، حي رأس خميس، حي رأس شحادة، وحي السلام) هم من حملة الهويات المقدسية. أما بالنسبة للفلسطينيين من حملة الهويات الفلسطينية الخضراء (هويات الضفة الغربية)، والذين يقطنون في التجمعات السالفة الذكر، فان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تمنعهم تماما من عبور الحاجز الى المدينة المقدسة ما لم تكن بحوزتهم تصاريح خاصة.

وفي السابع والعشرين من شهر اب من العام 2012، نشرت صحيفة هار تس الاسرائيلية اليومية مزاعم بأن وزارة الدفاع الإسرائيلية تخطط لإغلاق حاجز رأس خميس، وهو واحد من حاجزين اثنين فقط يستخدمهما 65000 ألف فلسطيني من سكان مخيم شعفاط للاجئين للدخول لمدينة القدس واسرائيل، وذلك لاستكمال بناء جدار الفصل العنصري في المنطقة، الامر الذي سيحول حركة مرور الفلسطينيين من حملة الهويات المقدسية الزرقاء،

والقائمين في التجمعات الفلسطينية السابقة الذكر الى معبر عناتا- شعفاط. والحقيقة أن هذا المخطط ينتهك الالتزام الذي قطعه سلطات الاحتلال الاسرائيلي أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العام 2008، والقاضي بتجهيز حاجز عناتا- شعفاط بما يكفي لمرور 5000 شخص في ساعات الذروة دون الانتظار لفترات طويلة، من خلال تجهيز الحاجز بثمانية مسالك للمشاة، وأربعة مسالك للمركبات) قبل أن يتم إغلاق الحاجز الأصغر وهو حاجز رأس خميس. إلا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي لم توف بالالتزاماتها أمام المحكمة الاسرائيلية، وما يوجد على أرض الواقع حالياً هو فقط مسلك واحد للخارجين من الأحياء، ومسلك آخر للداخلين إليها (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، 2012). وعليه، فإن الفلسطينيين الذين كانوا يستخدمون حاجز رأس خميس بشكل يومي وعددهم حوالي 16,000 نسمة، سيتم تحويلهم لاستخدام معبر عناتا- شعفاط، على الرغم من أن هذا الحاجز العسكري يبعد 350 متراً فقط من معبر عناتا- شعفاط، وبذلك يتحتم على الفلسطينيين الذين يستخدمون حاجز رأس خميس للدخول الى القدس السفر مسافة كيلومترين للوصول إلى معبر عناتا- شعفاط. وفي التاسع عشر من شهر أيلول من العام 2012، قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بتفكيك حاجز رأس خميس ومكوناته المادية التي كانت تشكله، تمهيداً لاستبداله بمقطع مكمل لجدار الفصل العنصري.

معبر حزما- (قائم)

في العام 2006، كشف سكان بلدة حزما شرق مدينة القدس، أن نقطة التفتيش العسكرية التي تفصل البلدة عن مدينة القدس، سيتم تحويلها الى معبر دائم، يهدف الى تسهيل حركة عبور الفلسطينيين من والى مدينة القدس حسب الادعاءات الاسرائيلية. إلا أنه في الحقيقة سيعمل هذا المخطط على زيادة السيطرة على حركة مرور الفلسطينيين على هذا المعبر. ويقع المعبر جنوب شرق بلدة حزما، ويتكون من أربعة مسالك للسيارات، وبوابات لعبور المشاة الى مدينة القدس، وأبراج مراقبة عسكرية لمراقبة حركة دخول وخروج المواطنين خلال المعبر.

وعادة، عندما يفرض جيش الاحتلال الاسرائيلي مثل هذه التغييرات على الأرض، يتم اصدار أوامر عسكرية وتسليمها للمواطنين الفلسطينيين القاطنين في التجمعات المستهدفة ليلط الضوء على مثل هذه التغييرات، إلا أنه في حالة بلدة حزما، لم يتم الإعلان رسمياً عن أية تغييرات، ولم يتم اصدار اية أوامر عسكرية بهذا الصدد، إذ علم مواطنو بلدة حزما بهذه التغييرات فقط عندما بدأت الجرافات الاسرائيلية العمل في الموقع، (POICA، 2006).

وفي شهر شباط من العام 2007، استكملت اسرائيل تحويل نقطة تفتيش حزما العسكرية الى معبر مروري على مساحة قدرها 128 دونماً من أراضي بلدة حزما الفلسطينية. وحالياً، فإن الدخول الى مدينة القدس من خلال معبر حزما يقتصر على المستوطنين الاسرائيليين المسافرين من تجمع مستوطنات معاليه أدوميم الى مدينة القدس، وعلى الفلسطينيين من حملة الهويات المقدسية الزرقاء، والفلسطينيين من حملة التصاريح الصادرة عن الادارة المدنية الاسرائيلية والتي تسمح لهم بدخول مدينة القدس، والموظفين العاملين في المؤسسات الدولية، والاجانب والسياح. وكان لهذا التغيير الحاصل على نقطة تفتيش حزما العسكرية اثر سلبي ومدمر على حياة الفلسطينيين القاطنين في بلدة حزما.

حاجز الزعيم- (قائم)

بدأ العمل في حاجز الزعيم، شرق مدينة القدس، خلال العام 2005، حيث يقتصر العبور على الموظفين العاملين في المؤسسات الدولية الذين بحوزتهم تصاريح سارية المفعول، اضافة الى الفلسطينيين من حملة الهويات المقدسية الزرقاء، والسياح والاجانب، والمستوطنين الاسرائيليين، في حين تمنع سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من حملة هويات الضفة الغربية، والقائنين في بلدة الزعيم دخول مدينة القدس من خلال معبر الزعيم.

وفي السابع والعشرين من شهر ايلول من العام 2008، ذكرت صحيفة القدس اليومية نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية الأسبوعية، أنه نظراً لمشاكل المرور بين تجمع مستوطنات معاليه أدوميم ومدينة القدس، تبنت الشرطة الإسرائيلية سلسلة من المقترحات للحد من الاكتظاظ على الحاجز وتسهيل حركة المستوطنين

الإسرائيليين من خلال معبر الزعيم، بما في ذلك تخصيص مسارات خاصة للمستوطنين الاسرائيليين عليها ملصقات لتمييز السيارات الاسرائيلية التي تعبر الحاجز عن السيارات الفلسطينية. ويهدف هذا الاقتراح الى وقف هجرة المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في مجمع مستوطنات معاليه أدوميم إلى مدينة القدس بسبب حركة المرور الكثيفة في ساعة الذروة للوصول الى تجمع المستوطنات (معاليه أدوميم). وشملت المقترحات أيضا إغلاق الطريق المخصصة للشاحنات الإسرائيلية القادمة من مستوطنة ميشور أدوميم الصناعية من الساعة 7:00 صباحا وحتى الساعة 09:00 صباحا. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعادة توجيه وسائل النقل العام لسكان القدس الشرقية القادمة من العيزرية وأبو ديس عن طريق معبر رأس أبو سبيتان، كما أن الباصات التابعة لشركة ايجيد الاسرائيلية والتي تنطلق من تجمع مستوطنات معاليه أدوميم الى القدس، لن تخضع للتفتيش على الحاجز.

معبر بيتونيا التجاري – (قائم)

في الثامن والعشرين من شهر اذار من العام 2001، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي امرا عسكريا يحمل رقم 01/06/ت لمصادرة أراض من بلدة بيتونيا، لاقامة معبر بيتونيا التجاري، 4 كم جنوب مدينة رام الله. بدأ العمل في معبر بيتونيا في أواخر العام 2006، حيث تم تخصيص المعبر لعبور البضائع والسلع من منطقة رام الله وباقي المحافظات الشمالية في الضفة الغربية المحتلة الى القدس واسرائيل وبالعكس.

معبر الولجة – (مخطط له)

يعتبر معبر الولجة خامس المعابر الاسرائيلية التي تخطط اسرائيل لاقامتها في محافظة بيت لحم. ففي التاسع عشر من شهر شباط من العام 2006، أصدر جيش الاحتلال الاسرائيلي أمرا عسكريا يحمل رقم 25/06/ت يقضي بمصادرة 40 دونما من أراضي الولجة (غرب بيت لحم) لبناء معبر جديد على أراضي القرية. والمعبر الذي اطلق عليه اسم معبر هار جيلو حسب الامر العسكري الاسرائيلي الصادر، سيمنع أهالي قرية الولجة من الدخول والخروج بحرية الى مركز الحياة في محافظة بيت لحم. وما زال معبر هار جيلو في مرحلة التخطيط.

معبر النفق (جنوب غرب القدس) – (قائم)

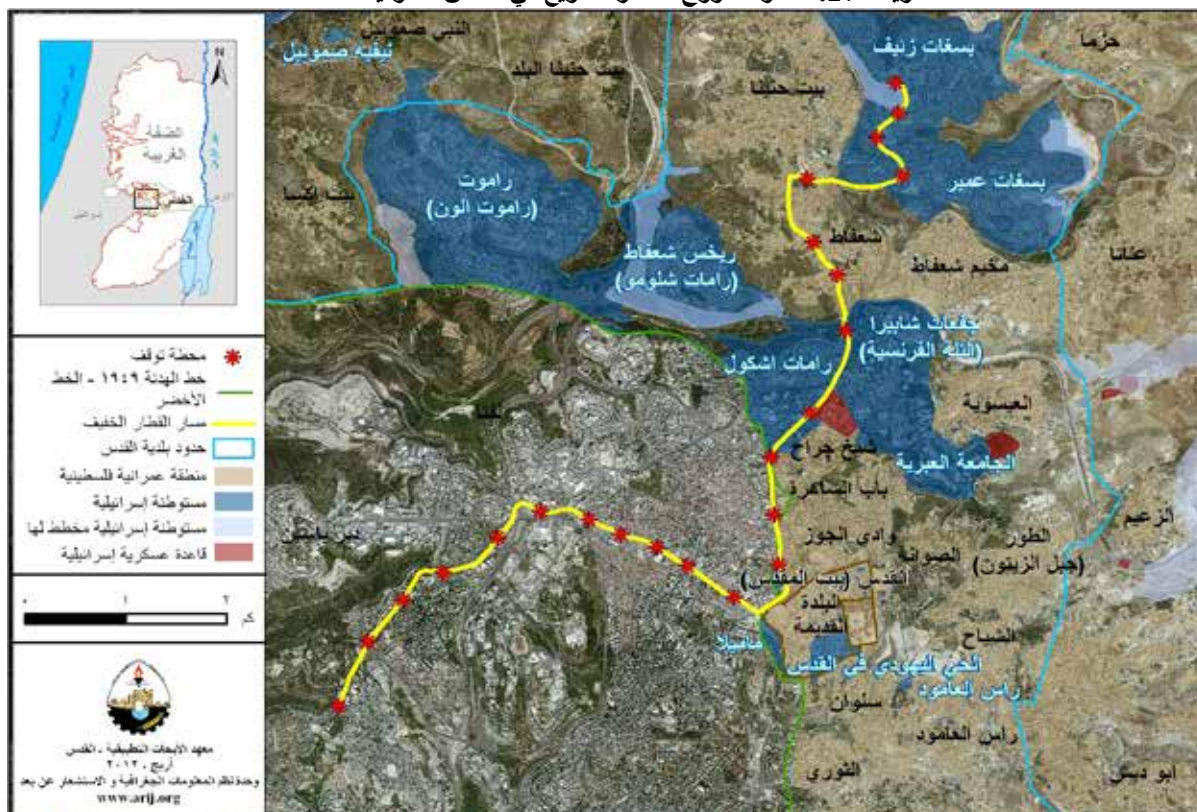
بدأت اسرائيل بأعمال البناء في معبر النفق في شهر شباط من العام 2006، على أراض تم مصادرتها من مدينة بيت جالا. ويعمل معبر النفق على عرقلة حركة سفر الفلسطينيين من والى مدينة القدس، من خلال طريق النفق الذي هو جزء من الطريق الالتفافي الاسرائيلي رقم 60. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد فتحت حاجز الارتباط المدني أمام حركة المواطنين الفلسطينيين للدخول والخروج منه بحرية، بعد أن منعت المواطنين الفلسطينيين من الدخول والخروج منه لسنوات عدة عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000، حيث كان المواطنون الفلسطينيون (سواء الخارجين من بيت لحم قاصدين مدينة القدس أو بالعكس) يخضعون لعمليات تفتيش دقيقة قبل أن يتم السماح لهم بالدخول أو الخروج، الامر الذي سبب ازدحامات مرورية خانقة في المنطقة.

واليا، فان معبر النفق (جنوب غرب مدينة القدس) مفتوح أمام الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات الهوية المقدسية، والأشخاص الاجانب، والفلسطينيين الذين يعملون مع المنظمات الدولية وبحوزتهم تصاريح صادرة عن الادارة المدنية الاسرائيلية للوصول إلى القدس، والمستوطنين الإسرائيليين (الذين يسافرون بين تجمع مستوطنات غوش عتصيون والقدس)، فيما يحرم على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية (الهوية الخضراء- الضفة الغربية) الدخول إلى القدس من خلال هذا المعبر، حتى ولو كان بحوزتهم تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية للوصول إلى مدينة القدس، وبالتالي يجب عليهم استخدام معبر جيلو 300 (قبر راحيل).

3.4 مشروع القطار السريع في القدس

في العام 1999، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مخطط مشروع القطار السريع في القدس الشرقية المحتلة، حيث بدأ التحضير للبنية التحتية للمشروع في العام 2001، وبدأ تسيير القطارات عليه في العام 2011. ويهدف هذا المشروع الاسرائيلي الاستيطاني الى ربط المستوطنات الاسرائيلية في القدس الشرقية، مثل مستوطنات نيفيه يعقوف، بسغات زئيف، التلة الفرنسية، ومعالوت دفنا بالمستوطنات الاسرائيلية في القدس الغربية. كما تسعى اسرائيل من خلال هذا المشروع الى ربط مستوطنة راموت الاسرائيلية الواقعة شمال غرب مدينة القدس بمركز القدس الغربية، (انظر الخريطة رقم 27).

خريطة 27: مسار مشروع القطار السريع في القدس الشرقية المحتلة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية-أريخ، 2012 (أ)

4.4 المخطط الهيكلي لمدينة القدس، "القدس 2000"

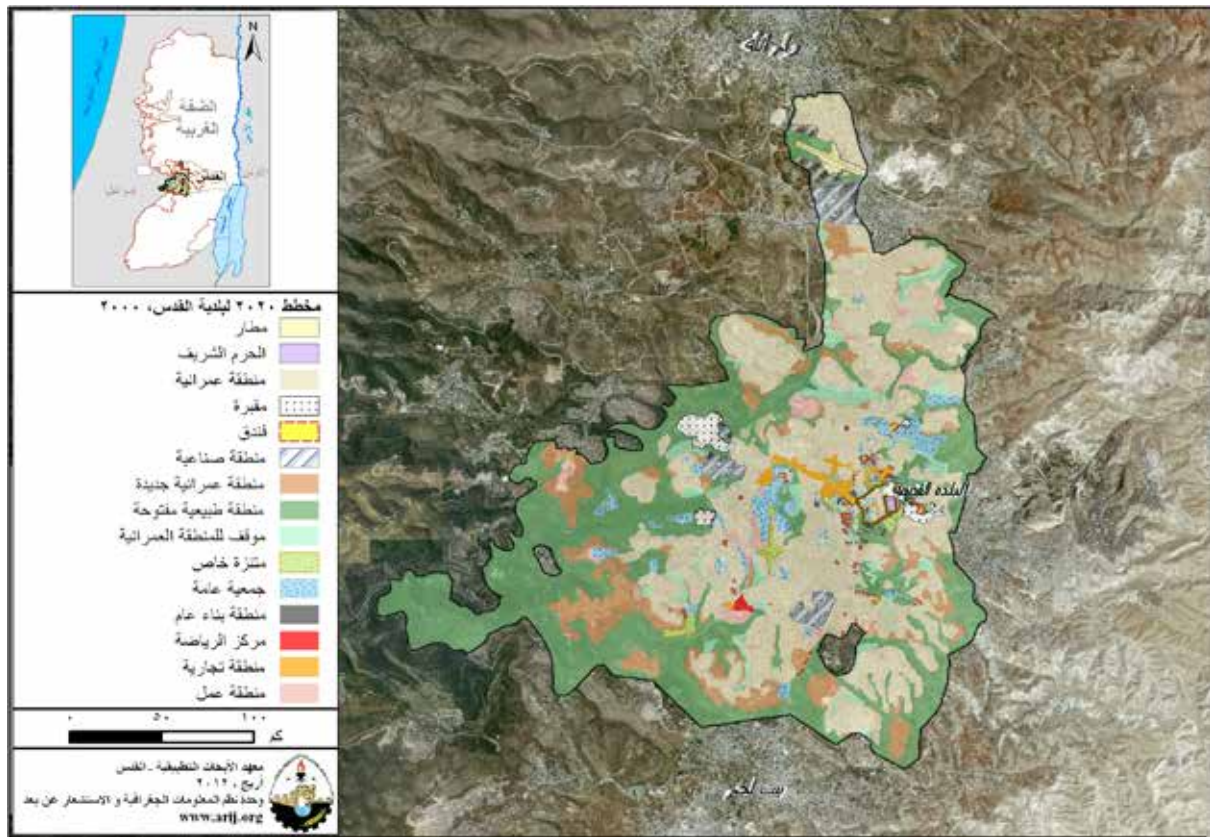
في شهر أيلول من العام 2004، أعلن رئيس بلدية القدس الاسرائيلي، اوري لوبوليانسكي، في مؤتمر صحفي عن المخطط الهيكلي لمدينة القدس (انظر الخريطة رقم 28) (معهد القدس للدراسات الاسرائيلية) الذي يحتوي على تخطيط هيكلي شامل للقدس الشرقية والغربية حتى عام 2020. ويحدد المخطط الهيكلي الأهداف حتى العام 2020؛ وعلى سلم أولوياته «تعزيز مكانة القدس وضمان التنمية المستمرة في المدينة كعاصمة لدولة إسرائيل، ومركز للشعب اليهودي ومدينة مقدسة لجميع الديانات».

وفي العام 2005، بلغت نسبة السكان اليهود في مدينة القدس 66% ونسبة السكان الفلسطينيين في المدينة 34% (معهد القدس للدراسات الاسرائيلية)، حيث جاء في المخطط الهيكلي مقترحات لمكافحة سياسات النمو السكاني الفلسطيني الذي أصبح يعتبر تهديدا للخطة الاسرائيلية للحفاظ على أغلبية يهودية في المدينة. ومع نهاية العام 2011، أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الاسرائيلي ان هناك 804,400 مواطن يعيشون في مدينة القدس، منهم 499,400 (62%) يهود، و281,000 (35%) مسلمين، و14,700 مسيحيين، و9,000 لا ينتمون لديانة (Arutz Sheva ، 2013)

والجدير بالذكر، أن سياسات المخطط الهيكلي لمدينة القدس، «القدس 2000» تهدف الى ضم أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية في محيط القدس الشرقية بأقل عدد من السكان الفلسطينيين، وهو ما يخدم الهدف السياسي والأيدولوجي الإسرائيلي، حيث فشل المخطط الهيكلي في تلبية احتياجات السكان الفلسطينيين في المدينة من ناحية السكن، ويسعى المخطط وبشكل مكثف لجعل حياة المقدسيين الفلسطينيين صعبة للغاية، وبالتالي ارغامهم على الرحيل من المدينة «طوعاً».

بالإضافة الى ذلك، لا يقدم المخطط الهيكلي لمدينة القدس أية حلول للطلب المتزايد من قبل المقدسيين على البناء، ولا يراعي الزيادة الطبيعية للسكان في السنوات المقبلة، بل بالمقابل، يطرح المخطط الهيكلي، «القدس 2000» مخططات لبناء مستوطنات اسرائيلية جديدة على حساب الاراضي الفلسطينية في المدينة، لاستيعاب المزيد من المستوطنين الاسرائيليين في القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، لا يشمل المخطط الهيكلي لمدينة القدس ايجاد مناطق صناعية جديدة، أو مرافق عامة وخدماتية للفلسطينيين، ولا يتضمن أية مناطق صناعية أو سياحية لخلق فرص تلبي احتياجات المقدسيين العامة.

خريطة 28: المخطط الهيكلي لمدينة القدس، «القدس 2000»



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012 (أ)

الخاتمة

وعلى الرغم من الاستنكار الدولي، تواصل إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري وعزل ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في القدس المحتلة. وفي حال استكمال إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري حول القدس الشرقية، ستتصبح التجمعات الفلسطينية في محافظة القدس محاطة بالجدران والمستوطنات والطرق الالتفافية، التي من شأنها منع التوسع العمراني في هذه التجمعات، واعاقبة التنمية الحضرية فيها. كما أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، اثر بشكل كبير على مسيرة الأمن البشري في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الخمسين الماضية، وأن الاستمرار في بناء الجدار يبرز وبكل وضوح الآثار السلبية للاحتلال على مفهوم الأمن البشري.

تفرض السياسات الإسرائيلية عواقب خطيرة على أي حل للصراع القائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وعلى حياة وسبل معيشة أكثر من أربعة ملايين فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال.

ويؤكد معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) على أن دولة إسرائيل يجب أن تمتثل للقوانين الدولية والمعاهدات والقرارات، وتلتزم بها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. كما ويشدد معهد أريج أيضا على ضرورة مساءلة إسرائيل عن أفعالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولهذه الغاية، يدعو معهد أريج المجتمع الدولي لوضع حد لسياساتها بالتغاضي عن دعم الاحتلال من خلال وقف دعم دولة إسرائيل، وإجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 452 (1979)، الذي يدعو «حكومة وشعب إسرائيل إلى التوقف الفوري، عن إقامة وتشديد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس». والامتثال لقرار الامم المتحدة رقم 446 عام 1979، الذي يقر بان «سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، ليس لها شرعية قانونية وتشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

الجزء الخامس
تقييم الاحتياجات العامة لمحافظة القدس

1.5 الاحتياجات التطويرية لمحافظة القدس

من خلال المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) عام 2012/2011 للتجمعات الموجودة في محافظة القدس، تم تقييم الاحتياجات العامة لهذه التجمعات. وكما هو مذكور في قسم المنهجية، تم مسح احتياجات التجمعات من خلال جمع معلومات من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الصلة والواردة في الاستبانة التي تم تعبئتها من قبل قادة المجتمع. حيث اظهر المسح أن 81% من التجمعات في محافظة القدس بحاجة لشق وتعبيد الشوارع، 73% من التجمعات بحاجة إلى المزيد من المدارس الجديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، 49% من التجمعات بحاجة إلى العيادات ومراكز خدمات طبية، و68% من التجمعات في محافظة القدس بحاجة إلى حاويات لجمع النفايات الصلبة. أما بالنسبة لقطاع الزراعة فإن 65% من التجمعات بحاجة إلى إنشاء آبار جمع مياه الأمطار.

جدول 43: الأولويات والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس، 2012/2011

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية
احتياجات البنية التحتية (%)				
1	شق، أو تعبيد طرق	81	8	11
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	54	11	35
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	40	11	49
4	إنشاء شبكة مياه جديدة	35	5	60
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية	24	3	73
6	بناء خزان مياه	57	16	27
7	إنشاء شبكة صرف صحي	54	19	27
8	إنشاء شبكة كهرباء جديدة	14	14	73
9	توفير حاويات لجمع النفايات الصلبة	68	11	22
10	توفير سيارات لجمع النفايات الصلبة	54	14	32
11	توفير مكب صحي للنفايات الصلبة	54	3	43
الاحتياجات الصحية (%)				
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	49	11	40
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة	24	8	68
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	43	11	46
الاحتياجات التعليمية (%)				
1	بناء مدارس جديدة	73	14	14
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	59	19	22
3	تجهيزات تعليمية	65	14	22
الاحتياجات الزراعية (%)				
1	استصلاح أراض زراعية	54	11	35
2	إنشاء آبار جمع مياه	65	3	32
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي	40	11	49
4	خدمات بيطرية	43	14	43
5	أعلاف وتبن للماشية	49	11	40
6	إنشاء بيوت بلاستيكية	24	8	68
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية	6	8	86
8	بذور فلحة (محاصيل حقلية وعلفية)	27	16	57
9	نباتات ومواد زراعية	40	22	38

2.5 التقييم السريع بالمشاركة

التقييم السريع بالمشاركة، هو أداة بحثية نوعية، تستخدم لتحديد المشاكل ووضع حلول لها. والهدف منه تمكين الناس من الوصول إلى مشكلة خاصة بهم وتقديم مقترحات لمعالجتها.

كما انه وسيلة تستخدم الكثير من التقنيات المختلفة لإشراك المجتمعات المحلية، وفهم وجهات النظر المختلفة حول مسألة معينة. حيث أنها تمكن أفراد المجتمع من القيام بدور فعال في تحليل المشكلات والإمكانات من أجل التوصل إلى حلول. وقد تم اختيار هذه الوسيلة، لأنها توفر تقييماً سريعاً لوضع معين في الميدان، وأهم مزايا التقييم السريع بالمشاركة:

1. أنه يستغرق فترة زمنية قصيرة نسبياً.
2. يركز على عدد محدد من المواضيع.
3. يشرك المجتمع ومؤسساته في عملية تحديد الاحتياجات والأولويات.

وفي ضوء ذلك، عقدت 39 ورشة عمل للتقييم السريع بالمشاركة على مستوى التجمع، حضرها ممثلون عن المؤسسات والجمعيات المحلية؛ الزراعية، والنسوية، والتعاونية، والبيئية، والاجتماعية... الخ، وخلال ورشات العمل، جرى نقاش بين الحضور من أجل الخروج برؤية وتحليل شامل لمحافظة القدس بشكل كامل.

خلال ورشات عمل التقييم السريع بالمشاركة، تم توضيح نقاط القوة، ونقاط الضعف، والمخاطر، والحلول المقترحة، والاحتياجات والأولويات لكل تجمع في قطاعات الزراعة، والمياه، والبيئة. وبناء على هذه النتائج تم اقتراح المشاريع التنموية التالية لهذه التجمعات.

الجزء السادس يعرض مجموعة المشاريع المقترحة التي تم استنتاجها من خلال المسح الميداني، وورشات العمل التي قام بها معهد أريج على مستوى التجمع والمحافظة.

الجزء السادس
مشاريع التنمية المقترحة
لمحافظة القدس
(الزراعة، المياه والبيئة)

أحد أهداف مشروع دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية في محافظات القدس هو تقديم برامج وأنشطة تنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي للسكان في محافظة القدس.

استنادا إلى المسح والتقييم السريع بالمشاركة (PRA) وورش العمل التي عقدت في محافظة القدس، والاستراتيجية التنموية الخاصة بالقدس المعدة من قبل بكار وبالنتشاور مع مديرية الزراعة في القدس بما في ذلك استراتيجيتها للمحافظة، تم وضع مقترحات المشاريع التالية لمعالجة الاحتياجات الرئيسية للتنمية وسبل العيش في المحافظة مع تركيز المشاريع على قطاعات المياه والبيئة والزراعة.

معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها لأغراض الري في المناطق النائية والمهمشة في محافظة القدس

عنوان المشروع		مقترح مشروع استخدام وحدات معالجة المياه العادمة الصغيرة لمعالجة المياه العادمة المنزلية وإعادة استخدامها في الري						
الفترة الزمنية		30 شهرا						
الميزانية التقديرية		سيكون إجمالي الميزانية المقدرة حوالي \$ 1,505,500 في حين سيساهم المستفيدون بحوالي 10% من تكلفة إنشاء الوحدة						
المؤسسات ذات العلاقة		سلطة المياه الفلسطينية، سلطة جودة البيئة، السلطات المحلية، مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.						
المناطق المستهدفة		سيستهدف المشروع 27 تجمعا في محافظة القدس بما فيها القدس الشرقية. يبين الجدول التالي توزيع وحدات معالجة مياه الصرف الصحي في التجمعات المختارة، استنادا إلى تحليل مخاطر الآفات التي أجراها فريق أريج بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع:						
الرقم	التجمع	عدد الوحدات	الرقم	التجمع	عدد الوحدات	الرقم	التجمع	عدد الوحدات
1	ابو ديس	20	10	الشيخ سعد	25	19	بئر نبالا	5
2	الجيب	15	11	الزعيم	5	20	العيزرية	25
3	الجديرة	10	12	بيت دقو	20	21	حزما	20
4	القببية	20	13	بيت حنيبا البلد	10	22	جبع	20
5	النبي صموئيل	5	14	بيت اجزا	15	23	كفر عقب	15
6	عناتا	20	15	بيت اكسا	15	24	خرائب ام اللحم	10
7	الرام	10	16	بيت سوريك	20	25	مخماس	15
8	عرب الجهالين	15	17	بيت عنان	25	26	قطنة	10
9	السواحة الشرقية	25	18	بدو	20	27	رافات	15
المجموع الكلي لعدد الوحدات		430						
الفئة المستهدفة في المشروع		سيستهدف المشروع 430 أسرة معظم هذه الأسر تقطن في مناطق يعد فيها الربط بشبكة الصرف الصحي العامة غير مجد، مما يتسبب في مشاكل بيئية ناتجة عن فيضان مياه الصرف الصحي و / أو تلويث الأراضي، والينابيع أو تجمعات المياه. (حوالي 3,440 فردا سيستفيد بشكل مباشر).						
وصف المشروع		يتم تقديم خدمة شبكة الصرف الصحي لتسعة تجمعات في القدس (J2)، إما كليا أو جزئيا، من خلال شبكات الصرف الصحي. تخدم شبكة الصرف الصحي حوالي 31% من الوحدات المستفيدة في القدس (J2)، في حين يستخدم باقي السكان الحفر الامتصاصية (أريج و CENTA، 2010). وغالبية هذه الحفر الامتصاصية تفيض من وقت لآخر مما يعني أن تتسرب مياه الصرف الصحي إلى التربة وتلوث المياه الجوفية، وذلك تجنب تحمل تكاليف تفريغ الحفر الامتصاصية المرتفعة بواسطة صهاريج النضخ.						

وصف المشروع	
	<p>من ناحية أخرى، كل التجمعات في منطقة J1 هي جزئياً أو كلياً متصلة بشبكة الصرف الصحي العامة. تخدم شبكة الصرف الصحي حوالي 85% من الوحدات السكنية في (J1) وباقي السكان يستخدمون الحفر الامتصاصية لتجميع مياه الصرف الصحي (أريج-وحدة المياه والبيئة، 2012).</p> <p>وبسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، مثل بناء جدار الفصل العنصري أو الطرق الالتفافية والحواجز المادية الأخرى فقد انخفضت قدرة السلطات المحلية الفلسطينية على ادارة المياه العادمة الناتجة.</p> <p>وفقاً لذلك، فإن هذا المشروع يهدف إلى حل تلك الحالات الصعبة التي تعاني مباشرة من مشاكل الصرف الصحي. هذا المشروع سوف يقوم بمعالجة ما يصل إلى 430 متراً مكعباً من المياه العادمة يومياً، أي حوالي 156,950 متراً مكعباً من مياه الصرف الصحي سنوياً.</p> <p>سيستهدف المشروع المناطق والأسر الأكثر تضرراً. وسيعمل المشروع على حماية الينابيع من التلوث بمياه الصرف الصحي، وتحسين الظروف البيئية والصحية في المناطق المتضررة من الحفر الامتصاصية. كما سنعلم على مساعدة الناس في ري مزرعاهم لإنتاج المزيد من الغذاء وتخضير المنطقة. وفقاً لذلك، يمكن لري مساحة 215 دونماً (21.5 هكتار) من أشجار الفاكهة. علاوة على ذلك، ومن خلال استغلال هذه الاراضي للزراعة فإن زراعة هذه الاراضي يمكننا من حمايتها من خطر التدهور والمصادرة.</p>
أهداف المشروع	<p>يهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير مصادر بديلة للمياه لاستخدامها في الزراعة من خلال انشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي الصغيرة • تحسين الظروف البيئية والصحية في المناطق التي تعاني من فيضان مياه الصرف الصحي والتلوث. • زيادة وعي المجتمعات والسلطات المحلية في إدارة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها (على مستوى الأسرة). • زيادة مساحة الاراضي المروية، وخاصة في المناطق C، و المناطق القريبة من جدار الفصل العنصري.
النشاطات الرئيسية	<ul style="list-style-type: none"> • إطلاق المشروع بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين منظمات المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة. • تشكيل اللجان المختصة للمشروع (حيث تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة) • الإعلان للجمهور من أجل تقديم طلبات للاستفادة من المشروع. • سيتم تحليل الطلبات المقدمة والتحقق من صحة المعلومات من خلال القيام بزيارات ميدانية لاختيار المستفيدين وفقاً لمعايير محددة. • سيتم اختيار المستفيدين بناء على (حجم الأسرة، وكمية المياه العادمة الناتجة يومياً، والأراضي المتاحة للزراعة، و استعداد الأسر للمساهمة في تكلفة تنفيذ النشاط سواء نقداً أو عيناً. • إنشاء 430 وحدة معالجة مياه الصرف الصحي صغيرة على مستوى الأسرة (بمعدل طاقة 1 متر مكعب من المياه في اليوم الواحد لكل أسرة). • تقديم الدعم الفني والانشاء للمستفيدين. • الإشراف على إنشاء وحدات المعالجة، ونظام الري بالتنقيط و تزويد المزارع بأشجار الفاكهة المناسبة. • مراقبة أداء وحدة المعالجة بما في ذلك BOD ومستويات COD و نظام الري ومتابعة أشجار الفاكهة المزروعة • إعداد التقارير النهائية وإعلان النتائج.

<p>النتائج المتوقعة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • (430 منزل) يمكنها الاستفادة من نظام معالجة المياه العادمة. • يتم التعامل مع 430 مترا مكعبا من المياه المعالجة يوميا وري مساحة اراضي تصل إلى 215 دونما من أشجار الفاكهة بمياه الصرف الصحي المعالجة. • 430 أسرة ستكتسب المعرفة، والقدرة والوعي في معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة. • تمكين الأسر المستهدفة من توفير المزيد من المال، من خلال استخدام المياه العادمة المعالجة في ري أراضيهم، والتوقف عن دفع المال لنضخ الحفر الامتصاصية.
--------------------------------	--

تطبيق نظام الزراعة المائية والاحواض، لإنتاج الأغذية الزراعية في المناطق الحضرية في محافظة القدس

<p>عنوان المشروع</p>	<p>دعم الأسر الفلسطينية لإنتاج الأغذية الزراعية من خلال إنشاء نظام الزراعة المائية المنزلية والاحواض في المناطق الحضرية قليلة الأرض والمياه.</p>
<p>الفترة الزمنية</p>	<p>24 شهرا</p>
<p>الميزانية التقديرية</p>	<p>سيكون إجمالي الميزانية المقدرة حوالي \$ 450,000 سيساهم المستفيدون بحوالي 10% من تكلفة إنشاء الوحدة</p>
<p>المؤسسات ذات العلاقة</p>	<p>أصحاب المصلحة، وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعيات المحلية والدولية الزراعية والمنظمات غير الحكومية.</p>
<p>المناطق المستهدفة</p>	<p>الأسر المهمشة والفقيرة الذين ليس لديهم حديقة منزلية او مساحة حول المنزل لزراعة المحاصيل الغذائية لتحسين الأمن الغذائي، وخاصة العائلات الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة من مصادرة الأراضي والممنوعة من الوصول إلى أراضيهم بسبب الجدار الفصل العنصري. إضافة إلى المجتمعات الحضرية داخل القدس الشرقية لا تسمح لهم بلدية الاحتلال القيام بإنشاء بأي نوع من البنية التحتية. وعلاوة على ذلك، سوف يستهدف المشروع المناطق التي تعاني من ندرة الأراضي والمياه. وسيتم إجراء مسح خاص للمجتمعات لاستهداف الأسر المناسبة ومناطق من محافظة القدس سواء في الضفة الغربية (J2) أو داخل القدس الشرقية (J1).</p>
<p>الفئة المستهدفة في المشروع</p>	<p>سيستهدف المشروع 400 أسرة فقيرة ممن أصيحت الأراضي والموارد المائية لديهم شحيحة بسبب ممارسات الاحتلال ونمو المناطق الحضرية (حوالي 2,400 نسمة).</p>
<p>وصف المشروع</p>	<p>مستويات انعدام الأمن الغذائي في محافظة القدس تتزايد بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار المواد الغذائية. وبالتالي 23% من الفلسطينيين داخل القدس يعانون بانعدام الأمن الغذائي. ترتفع هذه النسبة في المناطق التي يعزلها الجدار الفاصل وتلك لممارسات الاحتلال. أيضا، والتجمعات المهمشة حيث الموارد الطبيعية تكون مستويات محدودة وارتفاع البطالة (17.6% من القوى العاملة عاطلون عن العمل). وبالتالي تصبح هذه الأسر عرضة للفقر. 53.2% من الأسر القدس هم من الفقراء. من ناحية أخرى، وهؤلاء الناس يعيشون تحت الاحتلال وضممتها مباشرة إلى الظروف المعيشية الإسرائيلية (وخاصة في القدس الشرقية)، وتعتبر ما يصل إلى 77% من هذه الأسر الفلسطينية تحت خط الفقر الإسرائيلي التي يعني انها تحتاج لدعم مباشر لإنتاج بعض المواد الغذائية للحد من نفقاتها وزيادة فرص حصولهم على المزيد من الغذاء.</p> <p>ويهدف المشروع إلى تعزيز 400 الأسر الضعيفة بسبب الوضع الاقتصادي الحالي القاسي وممارسات الاحتلال. من ناحية أخرى، بالتالي حصول العائلات الفلسطينية على فرصة لبيئتهم الخضراء، والحصول على فرص لإنتاج غذاء أكثر طبيعيا.</p> <p>سيزود المشروع 400 وحدة ل 400 أسرة (200 وحدة على شكل احواض)، ونظام الزراعة المائية المترابطة (200 وحدة).</p>

وصف المشروع	<p>نظام الاحواض هو عبارة عن تقنية مبتكرة لنمو النباتات، حيث كمية استهلاك قليلة للمياه يصل من خزان المياه الجوفية عن طريق التناضح التربة الطبيعية أو من خلال جذور النباتات. فمن حوض الإنتاج النباتي مع بطانة متوسطة النمو مليئة بالمياه (أي خصل البركانية، والحصى) في النباتات التي يمكن أن تترسخ. يتم إدخال السماد أيضا إلى النظام. هذا النظام يختلف عن حديقة المنزل لأنها قابلة للنقل، قابلة للتكيف مع أي ظروف مناخية (بما في ذلك المناطق الجافة)، تتطلب الحد الأدنى من المياه، لديه إمكانات أكبر لإنتاج والتربة خالية من الأمراض التي تنتقل عن طريق التربة، يتم تشغيله من دون كهرباء، مما يجعلها آمنة ومجدية وسليمة بيئيا.</p> <p>الزراعة المائية هي شكل من أشكال الزراعة بدون تربة والتي هي مصطلح يستخدم لوصف العديد من التقنيات التي تنتج محاصيل الزراعة دون استخدام التربة. الزراعة المائية يشير إلى تقنية زراعة المحاصيل في الأنابيب البلاستيكية أو الحاويات التي يتم تغذيتها باستمرار إلى حل متوازن وكامل من المواد المغذية الدقيقة الكلية. تعتمد الزراعة المائية النقية فقط على هذا الحل ولكن الاختلافات الأخرى تتضمن ركائز أخرى غير التربة التي تنمو مثل ألياف جوز الهند، الخس والصوف الصخري أساسا لتقديم الدعم للنباتات. يحتاج هذا النظام مضخة كهربائية صغيرة لتعميم الماء بالإضافة إلى الأسمدة السائلة إلى الخصبة والنباتات التي تزرع.</p> <p>على الرغم من أن متوسط استخدام وحدة المياه يعتمد على عدد من النباتات التي تنمو في وقت واحد ودرجة الحرارة المحيطة من الماء، وبشكل عام، يتم تقليل استخدام المياه للأحواض المائية بنسبة 50% مقارنة مع النظم الزراعية التقليدية.</p> <p>زيادة الإنتاج في المنطقة، في حين يتم إعادة تدوير النفايات العضوية لتوفير المواد الغذائية النباتية.</p> <p>أكثر من 100 نوع مختلف من الخضروات والأعشاب يمكن زراعتها في هذه النظم، وأنه من الممكن زراعة 4 أو 5 مواسم خلال العام. يستخدم النظام أيضا شبكات التضييل لتقليل تبخر الماء من سطح التربة والنتح من النباتات. بالإضافة إلى ذلك، تشكل كل وحدة من 4 متر مربع من الأواني أو الأنابيب التي تمكن كل عائلة لإنتاج 320-400 كغم من الخضروات سنويا.</p>
أهداف المشروع	<ul style="list-style-type: none"> • لبدء الإنتاج الزراعي وتحسين الاكتفاء الذاتي 400 عائلة ضعيفة في محافظة القدس الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدم الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية فضلا عن ممارسات الاحتلال. • تعزيز مرونة الصحة والخدمات الإنسانية المستهدفة في الاستجابة للفقر والقيود المفروضة على الحركة، وندرة الموارد (الأرض والمياه) وعدم وجود المدخلات الزراعية، وارتفاع معدل البطالة، والأزمات الاقتصادية لفترات طويلة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. • زيادة وعي الشعب الفلسطيني لإدخال الزراعة الحضرية للحفاظ على البيئة وتخضير لتغطية جزء من الاستهلاك الغذائي.
النشاطات الرئيسية	<p>ويقترح المشروع الأنشطة التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. التنسيق مع المنظمات الشريكة العاملة في المجالات ذات الصلة لتحديد المجتمعات مناسبة في القدس. 2. بعد اختيار المجتمعات المحلية، سيتم وضع لجنة من المجتمع المحلي لمتابعة المشروع في كل تجمع. 3. توزيع إعلان لإعلام الناس حول أنشطة المشروع وكيفية تعبئة الطلبات. 4. يتم تحديد الأسر المناسبة على أساس المعايير المتقدمة والزيارات الميدانية التي ستجرى في نهج تشاركي مع اللجنة المجتمعية.

<p>5. إنشاء أنظمة احواض 200 ل 200 أسرة (كل وحدة تحتوي على المواد والشتلات، والاحواض التي تنمو فيها الديدان لإنتاج العصارة المساعدة لنمو النباتات. كل وحدة مع شباك التظليل.</p> <p>6. إنشاء 200 وحدة على شكل نظام الزراعة المائية لل200 أسرة (كل وحدة تحتوي على المواد والشتلات، والأسمدة السائلة المساعدة لنمو النباتات. كل وحدة مع شباك التظليل.</p> <p>7. توفير التدريب للأسر من خلال عقد ورش عمل تدريبية متخصصة.</p> <p>8. إجراء زيارات منتظمة فنية وإرشاد إلى الأسر المستفيدة.</p>	<p>النشاطات الرئيسية</p>
<ul style="list-style-type: none"> تحسين 200 أسر هن الممارسات الزراعية في زراعة النظم فتل إنشاء وصيانة؛ تحسين 200 أسر هن الممارسات الزراعية في زراعة النظم فتل إنشاء وصيانة؛ أن تزرع الخضروات في 80 كل أسرة في الموسم الواحد و320-400 النباتات تنمو في كل أسرة سنويا. المشاركة كل أفراد الأسرة في زرع فتل أو وحدة المائية. يتم إنتاجها الغذاء الصحي كل عام في جميع أنحاء بنسبة 400 عائلة في محافظة القدس. 	<p>النتائج المتوقعة</p>

مقترح مشروع إعادة تأهيل الطرق الزراعية والأراضي، و حفر وإعادة تأهيل آبار جمع مياه الأمطار في محافظة القدس

<p>إعادة تأهيل الطرق الزراعية والأراضي، و حفر وإعادة تأهيل آبار جمع مياه الأمطار في محافظة القدس:</p>	<p>عنوان المشروع</p>																																																																																																																					
<p>30 شهرا</p>	<p>الفترة الزمنية</p>																																																																																																																					
<p>سيقوم المشروع بإنشاء / إعادة تأهيل 51 كم من الطرق الزراعية، بعرض 4 أمتار ، في 19 تجمعا؛ إعادة تأهيل 2060 دونما في 19 تجمعا؛ وإعادة تأهيل / انشاء 343 بئر جمع مياه الأمطار في 22 تجمع ضمن محافظة القدس.</p> <p>التكلفة التقديرية الكلية 5,787,000 دولار أمريكي</p>	<p>الميزانية التقديرية</p>																																																																																																																					
<p>أصحاب المصلحة، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي ، وزارة العمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعيات الزراعية المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية.</p>	<p>المؤسسات ذات العلاقة</p>																																																																																																																					
<p>سيستهدف المشروع 22 تجمعا في محافظة القدس على النحو التالي:</p>	<p>المناطق المستهدفة</p>																																																																																																																					
<table border="1"> <thead> <tr> <th>عدد الآبار</th> <th>استصلاح الاراضي (دونم)</th> <th>الطرق الزراعية (كم)</th> <th>التجمع</th> <th>عدد الآبار</th> <th>استصلاح الاراضي (دونم)</th> <th>الطرق الزراعية (كم)</th> <th>التجمع</th> <th>عدد الآبار</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>20</td> <td>200</td> <td>2</td> <td>بيت عنان</td> <td>12</td> <td>25</td> <td>100</td> <td>2</td> <td>1</td> </tr> <tr> <td>15</td> <td>120</td> <td>3</td> <td>بدو</td> <td>13</td> <td>12</td> <td>50</td> <td>2</td> <td>2</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>100</td> <td>2</td> <td>بئر نبالا</td> <td>14</td> <td>25</td> <td>100</td> <td>2</td> <td>3</td> </tr> <tr> <td>20</td> <td>100</td> <td>0</td> <td>العيزرية</td> <td>15</td> <td>16</td> <td>80</td> <td>0</td> <td>4</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>100</td> <td>3</td> <td>حزما</td> <td>16</td> <td>10</td> <td>60</td> <td>2</td> <td>5</td> </tr> <tr> <td>15</td> <td>50</td> <td>2</td> <td>جبع</td> <td>17</td> <td>10</td> <td>50</td> <td>3</td> <td>6</td> </tr> <tr> <td>20</td> <td>100</td> <td>4</td> <td>مخماس</td> <td>18</td> <td>25</td> <td>100</td> <td>2</td> <td>7</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>100</td> <td>3</td> <td>قطنه</td> <td>19</td> <td>15</td> <td>100</td> <td>3</td> <td>8</td> </tr> <tr> <td>10</td> <td>50</td> <td>3</td> <td>رافات</td> <td>20</td> <td>10</td> <td>100</td> <td>2</td> <td>9</td> </tr> <tr> <td>5</td> <td>50</td> <td>0</td> <td>العيسوية</td> <td>21</td> <td>20</td> <td>100</td> <td>4</td> <td>10</td> </tr> <tr> <td>15</td> <td>100</td> <td>4</td> <td>جبل المكبر والسواحة الغربية</td> <td>22</td> <td>25</td> <td>150</td> <td>3</td> <td>11</td> </tr> <tr> <td>343</td> <td>2060</td> <td>51</td> <td colspan="6">المجموع الكلي</td> </tr> </tbody> </table>	عدد الآبار	استصلاح الاراضي (دونم)	الطرق الزراعية (كم)	التجمع	عدد الآبار	استصلاح الاراضي (دونم)	الطرق الزراعية (كم)	التجمع	عدد الآبار	20	200	2	بيت عنان	12	25	100	2	1	15	120	3	بدو	13	12	50	2	2	10	100	2	بئر نبالا	14	25	100	2	3	20	100	0	العيزرية	15	16	80	0	4	10	100	3	حزما	16	10	60	2	5	15	50	2	جبع	17	10	50	3	6	20	100	4	مخماس	18	25	100	2	7	10	100	3	قطنه	19	15	100	3	8	10	50	3	رافات	20	10	100	2	9	5	50	0	العيسوية	21	20	100	4	10	15	100	4	جبل المكبر والسواحة الغربية	22	25	150	3	11	343	2060	51	المجموع الكلي						
عدد الآبار	استصلاح الاراضي (دونم)	الطرق الزراعية (كم)	التجمع	عدد الآبار	استصلاح الاراضي (دونم)	الطرق الزراعية (كم)	التجمع	عدد الآبار																																																																																																														
20	200	2	بيت عنان	12	25	100	2	1																																																																																																														
15	120	3	بدو	13	12	50	2	2																																																																																																														
10	100	2	بئر نبالا	14	25	100	2	3																																																																																																														
20	100	0	العيزرية	15	16	80	0	4																																																																																																														
10	100	3	حزما	16	10	60	2	5																																																																																																														
15	50	2	جبع	17	10	50	3	6																																																																																																														
20	100	4	مخماس	18	25	100	2	7																																																																																																														
10	100	3	قطنه	19	15	100	3	8																																																																																																														
10	50	3	رافات	20	10	100	2	9																																																																																																														
5	50	0	العيسوية	21	20	100	4	10																																																																																																														
15	100	4	جبل المكبر والسواحة الغربية	22	25	150	3	11																																																																																																														
343	2060	51	المجموع الكلي																																																																																																																			

<p>تعتبر التجمعات المستهدفة مناطق زراعية تحتاج لدعم الفلاحين للوصول إلى أراضيهم الحالية وزيادة المساحات المزروعة من خلال إعادة تأهيل أراضي إضافية. وهذا سوف يشجع المزارعين على زيادة المساحات المزروعة والإنتاجية. لتلبية هذه الحاجة وتحسين نظام الزراعة موجودة في التجمعات المستهدفة، سيتم إعادة تأهيل آبار جمع مياه الأمطار لأغراض الري التكميلي. وبالتالي تحسين شبكة الطرق الزراعية وتقليل تكاليف النقل وإدارة المحاصيل وسوف تساعد المزارعين على تسويق منتجاتهم وتحسين الزراعات الخاصة بهم</p>	<p>المناطق المستهدفة</p>
<p>سيخدم المشروع حوالي 7,425 دونما من المناطق الصالحة للزراعة (14% من الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة) في 22 تجمعاً في محافظة القدس، من خلال تعزيز وصول المزارعين إلى أراضيهم، زيادة المساحات الزراعية القائمة (زيادة الرقعة الزراعية والمحافظة بنسبة 8%) وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال الري التكميلي بالإضافة إلى تقليل تكاليف الإنتاج والنقل، وتحسين الوصول للمركبات الزراعية، وتسهيل نقل المنتجات إلى الأسواق. وسوف يستفيد من المشروع 990 أسرة زراعية، وهذه تشكل 33% من أصحاب الأراضي الزراعية في المحافظة.</p>	<p>الفئة المستهدفة في المشروع</p>
<p>حسب اتفاقية اوسلو يصنف أكثر من 95% من محافظة القدس كمنطقة C والتي تتعرض لقيود الاحتلال. وبالتالي فإن المزارعين بحاجة إلى دعم للمحافظة على زراعة أراضيهم وإعادة استخدام الأراضي الصالحة للزراعة والمتاحة في نظام الإنتاج. هذا النهج سوف يساعد في تحيين الأمن الغذائي، والحد من إمكانية مصادرة الأراضي من قبل سلطات الاحتلال. وعلاوة على ذلك، وتعزيز مقدرة المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وهذا يعني عودة المزيد من أصحاب الأراضي لزراعة ورعاية أراضيهم. وسوف يساعد هذا المشروع في زيادة دور القطاع الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وتحسين سبل العيش وزيادة إدارة مياه الأمطار. وعلاوة على ذلك، فإن المشروع يساعد في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية للمزارعين، من خلال تحسين قدرة الإنتاج.</p> <p>سيقوم المشروع في خلق 4,080 يوم عمل لشق / إعادة تأهيل الطرق الزراعية المستهدفة؛ وأيضاً خلق 10,300 يوم عمل (المدفوعة الأجر والعينية) لإعادة تأهيل الأراضي و6,174 يوم عمل في انشاء / إعادة تأهيل الآبار.</p> <p>وهذا المشروع المقترح يتوافق و استراتيجيات قطاع الزراعة «الصمود والتنمية» 2014-2016.</p> <p>2011-2013؛ خصوصاً في ظل الأهداف الاستراتيجية التالية:</p> <p>الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان صمود المزارعين وتمسكهم بأرضهم، في وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في توفير متطلبات التنمية لدولة فلسطين.</p> <p>1.1. تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في «المنطقة ج».</p> <p>الهدف الاستراتيجي الثاني: الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد الطبيعية.</p> <p>2.1. الإدارة المستدامة للأراضي، وزيادة في مساحة الأرض، واستصلاح الأراضي، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي.</p>	<p>وصف المشروع</p>

<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز وصول المزارعين إلى أراضيهم في محافظة القدس، وخاصة في منطقة C، ومناطق التماس والقدس الشرقية. • زيادة إجمالي المساحة المزروعة في محافظة القدس البعلية والأراضي المزروعة تحت ظروف الري التكميلي. • تزويد المزارعين بالبنية التحتية المناسبة وتقديم الآليات اللازمة لإعداد أراضيهم وإدارة محاصيلهم. • خلق فرص عمل لكلا الجنسين، وبالتالي خفض معدل البطالة المرتفع في المنطقة. • مساعدة المزارعين في الحصول على الخدمات بأسعار أرخص من خلال شبكات طرق أفضل وأسهل للوصول إلى أراضيهم. • الحد من آثار تدهور الأراضي من خلال زراعة الأراضي. • مساعدة المزارعين في نقل المنتجات الزراعية من أراضيهم إلى السوق. • مساعدة المزارعين في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحيتها. • مساعدة السلطات المحلية في تنفيذ خطط تطوير المجتمعات المستهدفة. • لتحسين سبل العيش للأسر المستهدفة. • تشجيع مشاركة الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة. 	<p>أهداف المشروع</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الإعلان عن إطلاق المشروع مع الوزارات ذات الصلة (وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، وسلطة المياه والسلطات المحلية) • التواصل مع السلطات المحلية في المجتمعات المحلية المستهدفة. • تشكيل لجان مجتمعية للمشروع (اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية لكل تجمع). • بناء وإعادة تأهيل الطرق: • مناقشة خرائط الطرق القائمة والخطط الرئيسية وإعدادها واعتمادها من قبل السلطات المحلية. • إعداد المواصفات الفنية لبناء أو إعادة تأهيل الطرق مع التعاون الكامل مع السلطات المحلية. • الإعلان عن إعادة تأهيل الطرق في الصحف المحلية. • اختيار المقاولين لإعادة تأهيل الطرق من خلال لجنة العطاءات التي تتشكل من ممثلين عن تنظيم المشروع والسلطات المحلية، وزارة الزراعة، واللجنة المجتمعية للمشروع. • شق وتسوية الطرق، وإضافة البسكورس، في المجتمعات المحلية المستهدفة. وسوف تكون الطريق بطول إجمالي يبلغ 51 كم وبعرض 3-4 أمتار. • سيتم تحديد علامات اتجاه الطريق في المكان. • ضمان التزام المقاولين بجميع المواصفات الفنية. • الإشراف والمراقبة وتقييم عملية التنفيذ. • إعادة تأهيل الأراضي: • الإعلان عن النشاط في الأماكن العامة في المجتمعات المحلية المستهدفة لتقديم الطلبات (استصلاح الأراضي وإنشاء /إعادة تأهيل الآبار). • اختيار المستفيدين وفقا لمعايير اختيار المشاريع. • متابعة الأنشطة المنفذة من قبل المستفيدين المستهدفين وإعادة لا تقييمهم وفقا للتقدم المنجز في العمل. • ستقوم اللجنة الفنية بالموافقة على إنجاز أعمال الإنشاء ووضع اللمسات الأخيرة على المشروع. • إعداد التقارير النهائية وإعلان النتائج. • بناء القدرات: • تزويد المستفيدين من المشروع المعرفة اللازمة لتحسين وضع الأنشطة الزراعية الخاصة بهم. • مساعدة المجتمعات المحلية المستهدفة في إدارة نظم الإنتاج الزراعية التي أنشئت بشكل صحيح. 	<p>النشاطات الرئيسية</p>

النتائج المتوقعة	<ul style="list-style-type: none"> • شق وتأهيل 51 كم من الطرق الزراعية في 19 تجمعاً في محافظة القدس • 7,425 دونماً من الأراضي الزراعية / أصبحت صالحة للزراعة • 2,060 دونماً من الأراضي الصالحة للزراعة. • إنشاء وتأهيل 434 بئراً لتجميع مياه الأمطار وتخزينها بسعة 70 متر مكعب لكل بئر مع سعة إجمالية تصل إلى 30,380 متر مكعب سنوياً. • خلق 20,550 يوم عمل من خلال التدخلات الرئيسية للمشروع. • زيادة الإنتاج الزراعي والربحية في المناطق المستهدفة. • أراضي المحمية تصبح أكثر خصوبة في المناطق الجيوسياسية الحساسة. • أصبحت 990 أسرة زراعية أصبحت تستطيع تأمين المزيد من الغذاء وتحقيق سبل عيش أفضل.
------------------	---

المراجع:

- أبو عايش، عادل وآخرون، 2007. «مراقبة وتصنيف أشجار الغابات الفلسطينية». أعدت للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (2010). «متوسط أسعار المواد الغذائية، 2005 – 2009». رام الله. فلسطين: 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997. «تعداد السكان» النتائج النهائية حسب التجمع – 1997». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998. «الإحصائيات الزراعية – 98/1997». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009(أ). النتائج النهائية للتعداد- ملخص- (السكان، المباني، المساكن، المنشآت)- محافظة القدس. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009(ب). «فلسطين في أرقام 2008». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009(د). «الإحصائيات الزراعية؛ بيانات متعددة». رام الله - فلسطين: كانون أول، 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009(هـ). «التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007:- النتائج النهائية - تقرير المساكن - محافظة القدس». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009(و). «التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007:- المؤشرات الرئيسية حسب نوع التجمع». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009(ز). «الإحصائيات الزراعية – 8/2007». رام الله - فلسطين: كانون أول، 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011(أ). «الفلسطينيون في نهاية العام». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011(ب). «الإحصائيات الزراعية – 2010». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014(أ). «مسح القوى العاملة، التقرير السنوي لعام 2013». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014(ب). «مسح القوى العاملة: (كانون الثاني – آذار، 2014) الربع الأول/ 2014. «مؤتمر صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة». رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (2009). تقرير الأمن الغذائي والوضع الاجتماعي الاقتصادي في الضفة الغربية. 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (2011). الأراضي الفلسطينية المحتلة 2010. مسح الأمن الغذائي والوضع الاجتماعي الاقتصادي: الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2010)، الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين (2010 - 2014). رام الله. فلسطين.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1949. «جنيف ... وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)». 12 آب، 1949.
- بني عودة، 2012. معلومات متبادلة مع موظفي معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بتاريخ 24 كانون ثاني، 2012. (المقابل: عايد عبد العزيز).
- جريدة هآرتس، 2010. «الوزراء الإسرائيليون يدعمون مشروع قانون يعتبر «مدينة القدس» منطقة ذات أولوية وطنية». تاريخ النشر: 24.10.2010. متاح على الموقع التالي: <http://www.haaretz.com/news/national/ministers-back-proposal-to-make-jerusalem-a-national-priority-zone-1.320931>
- سلطة المياه الفلسطينية (2009(ب)). بيانات تزويد واستهلاك المياه في الضفة الغربية للعام 2007. رام الله. فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2011). نظام معلومات المياه. رام الله. فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2007(أ)). «تقرير جودة المياه في الضفة الغربية». رام الله. فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2007(ب)). «تزويد المياه في الضفة الغربية». رام الله. فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2009(أ)). «قطاع المياه والمياه العادمة الفلسطيني، الاحتياجات الأساسية والتنمية – المشاريع الجارية والمقترحة من قبل المحافظات». رام الله. فلسطين.

صحيفة نيويورك تايمز (2011). «لا فرصة للسلام.» 18 أيار، 2011. متاح على الموقع التالي: <http://www.nytimes.com/roomfordebate/2010/09/01/peace-with-settlements-around-negotiating-with-the-israeli-settlers/no-chance-of/>

عجلومي، 2003. «الاقتصاد الفلسطيني والانتفاضة الثانية.» مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 32، رقم (3).

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2004). «مراقبة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، البؤر الاستيطانية، المستوطنات الوليدة.» متاح على الموقع التالي: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=337

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2007). «الوضع البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة.» روبينا غطاس وهيام حزينة. الفصل 10: الحياة النباتية والحيوانية. بيت لحم- الضفة الغربية.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2008. قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2010)، قاعدة بيانات التقارير الشهرية؛ القدس، فلسطين. حزيران 2010.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) & المركز الإسباني للتكنولوجيا الحديثة للمياه (CENTA) (2010)، نظام مقترح لإدارة سليمة بيئياً للمياه العادمة في الضفة الغربية. 2010.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) وبرنامج الغذاء العالمي (2010). أطلس الأمن الغذائي والوضع الاجتماعي الاقتصادي: في الأراضي الفلسطينية المحتلة. شباط، 2010. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2011(أ). قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2011(ب). تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2010 - بدقة عالية نصف متر. دائرة نظم المعلومات الجغرافية. بيت لحم - فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2011(ج). «أريحا، فلسطين؛ 2008 - 2010». دائرة نظم المعلومات الجغرافية. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2011(د). دائرة نظم المعلومات الجغرافية قاعدة بيانات المستوطنات الإسرائيلية. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، 2011(هـ). دائرة نظم المعلومات الجغرافية قاعدة بيانات نقاط التفتيش الإسرائيلية. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة مراقبة التحضر، 2011(أ). «قاعدة بيانات الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، أريج 1994 - 2011. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة مراقبة التحضر، 2011(ب). «قاعدة بيانات المستوطنات». دائرة مراقبة التحضر. بيت لحم- فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2012)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم، فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) - وحدة أبحاث المياه والبيئة (2012). «قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة؛ مؤشرات مختارة». بيت لحم، فلسطين.

وزارة الصحة ومركز معلومات الصحة الفلسطيني، 2013. «الوضع الصحي في فلسطين لعام 2012». سبتمبر - منتصف العام 2012. رام الله، فلسطين

وزارة الصحة ومركز معلومات الصحة الفلسطيني، 2011. «تقرير الصحة». فلسطين. الربع الأول. تموز، 2011.

وزارة التربية والتعليم العالي، 2014. إحصائيات المدارس (2013/2014). رام الله- فلسطين.

وزارة السياحة والآثار (2012). «تواصل شخصي بين معهد أريج ووزارة السياحة والآثار لغرض تبادل المعلومات».

وزارة السياحة والآثار (2012). قاعدة بيانات وحدة التخطيط للعام 2011. رام الله. فلسطين.

EWASH (2011). Israel's violations of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights with regard to the human rights to water and sanitation in the Occupied Palestinian Territory.

Group Christian Volunteers (GVC) & Food and Agriculture Organization (FAO) (2011),
./retrieved January 2012 from: <http://www.gvcfao-database.org>
Bimonthly Publication of the Foundation for Middle East Peace (BPFMEP).
2004. 'Israel's Policy of «Creating Facts» wins over the Bush Administration.'
.Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories (2004): May-June 2004
.Available at: <http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-14/no.-3/PDF>
Freedman, D; Myers, A.; Beck, A. 2003. 'Eerdmans Dictionary of the Bible.' Wm. B.
.Eerdmans Publishing
UNRWA/UNICEF. 2010. Food Security and Nutrition Survey of Herding Communities In
Area C Joint UNRWA – UNICEF –WFP Household